



سياسات الهيمنة وبذر التوتر الدولي المعاصرة

أ.د. جاد طه

يونيو 2003

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة

المحتويات:

تقـــديم:

هل هناك علاقة بين ما يعج به العالم من بؤر للتوتر السياسي والنزاعات الدولية والإقليمية، وما تنتهجه الولايات المتحدة من سياسات هيمنة وبسط نفوذ لإثبات حقيقة تفردها كقطب أوحد ؟ .

هذا ما تحاول الدراسة الماثلة بين يدي القارئ الكريم أن تثبته بالإيجاب . فوفقاً لما ارتأته ، فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م أدت إلى وجود الولايات المتحدة الجديدة ، أو ما يحلو للبعض بتسميتها بالإمبراطورية الأمريكية ، فهي تحاول تحقيق مصالحها بالقوة وفي كل مكان ، والوضع الحالي الناجم عن السياسة الأمريكية الجديدة يشعر بالخطر ، فبعد غزو أفغانستان جاء غزو العراق بدعوى تملكه لأسلحة الدمار الشامل ، وبهذا الغزو فإن السياسة الأمريكية تدلل من ناحية على سعيها الجاد إلى تغيير خريطة الشرق الأوسط بما يحقق مصالحها ، واستمرار انحيازها لإسرائيل ودعم أطماعها التوسعية في الأراضي الفلسطينية بخاصة ، والأراضي العربية بعامة من ناحية أخرى .

كما رأت أن بداية الهيمنة الأمريكية من وجهة نظرها ترجع بالأساس إلى المحاولات الكبيرة لإسقاط الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ، فمع القناعة بأن الحرب السوفيتية الأفغانية كانت عاملاً رئيساً في تدمير الأسطورة التي أحاطت بالاتحاد السوفيتي مع ارتباط ذلك بالبيريسترويكا والجلازنوست ، ومع انهيار وتخلف الاتحاد السوفيتي ، فإنه تسود الفكر العالمي الآن نظرتان أساسيتان عن أسباب سقوط القطب الآخر مع الولايات المتحدة في تحقيق التوازن الدولي أي الاتحاد السوفيتي . وإحدى هاتين النظرتين تمثل نظرية المؤامرة وهي التي تختزل هذه المشكلة البالغة التعقيد في مقولة إن الولايات المتحدة كان لها مصلحة في ذلك . ولهذا فإنه تم تقويض الاتحاد السوفيتي بالاعتماد على العملاء . أما وجهة النظر الأخرى فتقول إن الاتحاد السوفيتي قد انهار بفعل قوانين التطور التاريخي الموضوعية لعدم قدرته على الاتساق مع مستحدثات العصر .

وترجح الدراسة الدور الأمريكي الفاعل في عملية انهيار الاتحاد السوفيتي لقناعتها بأن الساسة الأمريكيين استغلوا بمهارة اندلاع الحرب السوفيتية الأفغانية ، ودعموا المقاومة الأفغانية تماماً ضد السوفييت مما أدى إلى انهيار الاتحاد السوفيتي في المستنقع الأفغاني ، وإحراز مكاسب أمريكية ضخمة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين ، ومن بينها خفض الأسلحة التقليدية والنووية ، وتوحيد شطري ألمانيا ، وسحب القوات السوفيتية من وسط أوروبا ، وتفكيك مجلس التعاون الشيوعي (الكوميكون) وانهيار مؤسساته المتشابكة ، وسقوط حلف وارسو الشيوعي، وقد عاد ذلك على الولايات المتحدة بفوائد سياسية وعسكرية وإستراتيجية واقتصادية هائلة .

وبعد أن استعرضت الدراسة السياسة الأمريكية تجاه العراق منذ أواخر سبعينات القرن العشرين وحتى احتدام الحرب أبدت قناعتها بأن العراق لم يشكل تهديداً بخطر داهم أو فوري أو حتى قصير الأمد ومنظور ضد الولايات المتحدة ، يتطلب دفاعاً عن النفس تحسباً للخطر ، ومن ثم لا يوجد أساس قانوني أو واقعي لكي تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام القوة من طرف واحد لفرض إرادتها متجاوزة قواعد القانون الدولي .

وارتكزت الدراسة في تناولها لموضوعها الحيوي على ثلاثة محاور رئيسة أولها عن: أهم بؤر التوتر المزمنة والناجمة عن الفترة الاستعمارية ؛ وثانيها عن : سياسة الوعود والمؤتمرات والتوتر الدولي ؛ وثالثها عن : الهيمنة الأمريكية المعاصرة وبؤر التوتر .

إن مركز زايد للتنسيق والمتابعة بطرحه هذه الدراسة ليأمل أن تلقي الضوء بفاعلية على ما تتعرض له بعض مناطق العالم من أطماع توسعية للاستئثار بثرواتها ومقدرات شعوبها ، وعساه بذلك يذكر الشرعية الدولية بمبادئها ومثلها العليا التي ضلت طريقها إلى التطبيق .

مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة



تمهيــد:

في الواقع إن سياسات الهيمنة من جانب القوى الكبرى كانت لها آثارها السلبية على كثير من مناطق العالم. حقيقة إن السياسة الدولية لها أحكامها وسبلها، إذ ليس في السياسة صداقات دائمة ولا عداوات دائمة.. هناك مصالح دائمة. وبالتالي ونتيجة لسياسة تبادل المصالح ظهرت على السطح العديد من بؤر التوتر في المجتمع الدولي.

وفي الحقبة الاستعمارية، قامت الدول الكبرى برعاية مصالحها، وعلى سبيل المثال لم تقم حرب أوربية أوربية في أفريقيا إبان الفترة الاستعمارية، بل قسمت أفريقيا بالمسطرة والقلم وخطوط الطول وخطوط العرض دون الأخذ في الاعتبار مصالح السكان الوطنيين وتقسيماتهم القبلية. كما طبق الاستعمار السياسة الاستعمارية العتيقة فرق تسد بين عناصر الوطنيين، مستغلا الفروق الجنسية والدينية واللغوية لتثبيت الفروق بين الجماعات المختلفة، مما كان له أثره بعد الاستقلال في زرع التوتر بين أبناء الوطن الواحد. وفي هذا الإطار سنقدم دراسة عن بؤر التوتر المزمنة والناجمة عن الفترة الاستعمارية السابقة، مثل مشكلة كشمير بين الهند وباكستان وقضية جنوب السودان، والجيوب المغربية المحتلة من طرف إسبانيا.

كما أن سياسة الوعود والمؤتمرات التي جُبِلت عليها الدول الكبرى أدت إلى أوخم العواقب، وبالتالي ونتيجة لوعد بلفور تم زرع دولة إسرائيل في المنطقة العربية وبرعاية من الدول الكبرى في أرض غريبة عليها، ووسط محيط عربي شامل، مما أدى إلى شيوع التوتر الإقليمي في الشرق الأوسط منذ الولادة غير الطبيعية للدولة العبرية.

وفي هذا الإطار سوف نقدم أيضا دراسة عن برميل البارود أو البلقان، ومشكلات هذه المنطقة على طول التاريخ المعاصر، ثم ما كان من مؤتمر يالتا ١٩٤٥، وبداية الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية من جانب والولايات المتحدة والغرب من جانب آخر، ثم ماتلا ذلك وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى مشكلات خطيرة في مناطق البلقان بين الصرب والكروات وسكان البوسنة والهرسك مما جعل من هذه المنطقة بؤرة للتوتر في شرق أوربا. وإذا كانت القوى المهيمنة على التنظيم

الدولي قد استطاعت أن توقف المجازر والمذابح العرقية التي عمت هذه المنطقة، فإن الموقف الآن هو عبارة عن النار من تحت الرماد، ويمكن أن ينفجر بين الأطراف المتصارعة في أية لحظة.

وأخيرا سوف نقدم دراسة عن الهيمنة الأمريكية المعاصرة، وأسباب هذه الهيمنة ومظاهرها، حقيقة إن الولايات المتحدة دولة كبرى تضم اتحادا من خمسين ولاية أو دولة، وهي قد شاركت بدور حيوي في الحربين العالميتين الأولى والثانية. ولكن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والهيمنة الأمريكية متصاعدة ، وظهر ذلك في الحرب الأمريكية الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣) ، وفي محاولاتها لإقامة سلسلة الأحلاف المحيطة بالاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية كحلف الاطلنطى وذلك لمواجهة حلف وارسو للدول الاشتراكية. ولكن منذ سقوط الاتحاد السوفيتي ، فإن الهيمنة الأمريكية قد وضحت تماما، وأصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى والمفردة والوحيدة في عالمنا المعاصر.

كما أن أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ أدت إلى وجود الولايات المتحدة الجديدة، أو ما يحلو للبعض بتسميتها بالإمبراطورية الأمريكية، فهي تحاول تحقيق مصالحها بالقوة وفي كل مكان. حقيقة أدت حرب الخليج الثانية إلى إيجاد الذرائع للقوات الأمريكية للتواجد الدائم في منطقة الخليج وبرضى كامل من بعض الدول، بل وعلى نفقتها. ولكن الوضع الحالي الناجم عن السياسة الأمريكية الجديدة، يشعر بالخطر، فبعد غزو أفغانستان، بدأت الولايات المتحدة تخطط لغزو العراق بادعاء امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل. والواقع أيضاً أن تصريحات المسؤولين الأمريكيين مفعمة بالخطر، وأن السياسة الأمريكية سوف تغير من خريطة الشرق الأوسط بما يحقق المصالح الأمريكية. وهكذا ازداد التوتر في المنطقة، وهناك تخوف من أن التحالف الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل يمكن أن يتحول - عند قيام الحرب - إلى تحالف تكتيكي، وهكذا تحقق الولايات المتحدة مصالحها في المنطقة، كما تحقق إسرائيل أطماعها التوسعية في الأراضي الفلسطينية بخاصة، والأراضي العربية بعامة.

ولا ريب أن هذه الهيمنة الأمريكية سوف تظل سائدة على السياسات العالمية فترة من الزمن، ولكن المؤشرات تؤكد أن بعض الأقطاب الكبرى سوف تشارك وبقوة في المستقبل، حتى لا تكون الولايات المتحدة هي القطب الأوحد، والمهيمن على السياسة الدولية على ظهر هذا الكوكب.

وقد سرنا في إعدادنا هذه الدراسة على طريقة الوحدات Units وليس على التسلسل الزمني، باعتبار أنه من المفيد - منهجيا - تقديم الموضوعات متكاملة حتى لاتتقطع السبل، وتنقسم المعلومات، والقصد هو أنه بتكامل الدراسة كلها فإننا سنصل إلى توضيح الصلة بين الهيمنة الدولية وبؤر التوتر المعاصرة.



أولاً: أهم بؤر التوتر المزمنة والناجمة عن الفترة الاستعمارية

أ- مشكلة كشمير والتوتر في شبه القارة الهندية

كانت للهند حضارة قديمة أشع نورها شرقا وغربا. وفي عهد الأمويين بلغت الفتوحات الإسلامية مشارف الهند، وكان ذلك إيذانا بفتوحات إسلامية كبرى داخل الهند.

وبعد نمو الإمارات التركية الإسلامية في بلاد ما وراء النهر، أخذ المسلمون في التوسع في الهند، فقد استطاع إسحق بن ألبتكين والي السامانيين على خراسان - الذين كانوا تابعين للخلافة العباسية - أن يؤسس لنفسه إمارة ضمت أفغانستان وغزنه في النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي، وتطلعت هذه الإمارة إلى فتح الهند. وقد استطاع محمود بن سبكتكين - الذي اشتهر بمحمود الغزنوي - أن يؤسس حكما إسلاميا في الهند، ظل مزدهرا قويا من بعده.

ثم قامت الدولة الغورية في جبال غور أو غورستان على أنقاض الدولة الغزنوية، وقامت هذه الدولة بتحقيق فتوحات كبيرة في الهند، واستمرت هذه الدولة قائمة حتى أوائل القرن الثالث عشر الميلادي. وأشهر حكام هذه الدولة شهاب الدين الغوري الذي توسع في الهند، فاستولى على مولتان ولاهور، وقلعة بتهندة ودلهي التي جعلها عاصمة لدولته سنة ١١٩٣ م.[١]

ولا ننسى في هذا الإطار أن الدولة المغولية التي هاجمت المشرق الإسلامي، والتي أسقطت بغداد عاصمة الخلافة العباسية سنة ١٢٥٨م [٢] سرعان ما دخل الإسلام إلى قلوب أبنائها، وأصبحوا مسلمين متحمسين بعد أن كانوا كفارا مخربين. أما مؤسس دولة المغول في الهند فهو بابر - ومعنى تلك الكلمة النمر - واسمه الكامل ظهير الدين محمود بابر - وأبوه من سلالة تيمور لنك وأمه من أسرة جنكيزخان. وقد ولد بابر سنة ١٤٨٣ وحرص أبوه على تعليمه العلوم المختلفة والفنون العسكرية. وقد توفي أبوه وهو

صغير السن فجلس على العرش وهو في الثانية عشرة من عمره. ولكن بابر استطاع أن يقوم بفتوحات كبرى في الهند، وفتح دلهي سنة ١٥٢٦. وهنا تحالف الأمراء الهندوس ضد هذه القوة الإسلامية الكبرى أي دولة المغول الإسلامية. ودارت معركة خانوه الرهيبة في ١٦ مارس سنة ١٥٢٨ والتي انتصر فيها المغول المسلمون انتصارا كاسحا، واتجه بابر إلى تعزيز مكانة الدولة الإسلامية في الهند. وخلفه على العرش همايون وجلال أكبر وشاهجهان وأرانكزيب إلى أن حل الاستعمار البريطاني في الهند.(٣)

والواقع فإن الهيمنة البريطانية في الهند بدأت على شكل وكالات في بعض المدن الهندية كبومباي وسورات وكلكتا، وكان المغول لايشعرون بخطورة هذه الوكالات الصغيرة عليهم، ولم يدركوا أن وراء هذه الوكالات شركة استعمارية بحرية كبيرة تمتلك أسطولا قويا.. لقد كانت شركة الهند الشرقية البريطانية قبل الثورة الصناعية تنقل البضائع من الهند إلى أوربا، أما بعد هذه الثورة، أصبحت - إلى جانب ذلك - تنقل إنتاجها الصناعي المتكدس إلى الهند. وهذا هو الذي يفسر لنا انتقال مهمة الوكالات البريطانية من مجرد التبادل التجاري إلى الاستعمار المباشر، ومن ثم كانت في حاجة إلى فتح أسواق في داخل الهند. وجاء هذا في وقت كانت إمبراطورية المغول قد ضعف شأنها، وحلت محلها - في الأقاليم الشرقية - إمبراطورية المراتا، وكان مركزها في بوتا. كما كانت هناك في شبه القارة الهندية إمارات إسلامية متعددة ضعيفة ومتناحرة. ورغم ذلك فإن سراج الدولة - نائب الإمبراطور في إقليم البنغال - قام بالزحف على معقل الإنجليز المنيع في فورت وليم ، وهزم القوات البريطانية في ٢٠ يونيو ١٧٥٦ واستولى على الحصن.

وكان هذا التفوق الذي أبداه سراج الدولة خطرا كبيرا على الكيان الاستعماري البريطاني في الهند، وبوجه خاص في البنغال، ولذلك قرر الإنجليز أن يعيدوا النظر في سياستهم في الهند، وبالفعل أسندوا إلى رجل على جانب من الخبرة والمراس وهو كليف Clive مهمة القضاء على سراج الدولة.

وفي بلاسى Plassy في ٢٣ يونيو ١٧٥٧ دارت المعركة بين القوات الإنجليزية وقوات سراج الدولة، وانتهت بانتصار الإنجليز، ووقع سراج الدولة نفسه في يد الإنجليز، فأعدموه، وأسندوا إلى أحد صنائعهم حكم البنغال.

وكان هذا الانتصار الإنجليزي الكبير في بلاسي نقطة تحول كبيرة في تاريخ الهند، وكانت لأنباء هذا الانتصار، وذلك المصير الذي لقيه سراج الدولة صدى قوياً لدى الحكومة المركزية المغولية في دلهي. وأدركت القوى الإسلامية الحاكمة أن الخطر الإنجليزي أصبح أعظم من أن تترك له أبواب الهند هكذا مفتوحة، ولكن هذا الإدراك جاء متأخرا، فأرسل الإمبراطور المغولي جيشا ضد الإنجليز، فدارت معركة بوكسار Boxar سنة ١٧٦٤، وفيها كانت الهزيمة الحاسمة للإمبراطورية المغولية الإسلامية.

ولا شك أن الاستعمار الإنجليزي بعد تغلبه على الإمارات الإسلامية الواحدة بعد الأخرى، وعلى القوى الهندوكية المختلفة، قد كشف عن وجهه الحقيقى أمام أهل الهند، على اعتبار أنه هو الذي خرج من وراء تلك الحروب منتصرا فائزا على المسلمين والهندوس على السواء.

والواقع فإن بريطانيا استخدمت ذلك المبدأ الاستعمارى العتيق.. فرق تسد Divide to rule لتسهيل سيطرتهم على شبه القارة الهندية، فانحازوا إلى الهندوس ضد المسلمين، ولم يعنوا قط بتعليم أبناء المسلمين، أو حتى الإبقاء على أساليب التعليم التقليدية سائرة في طريقها، بل عملوا على تعطيل التعليم الإسلامي في الكتاتيب والمساجد والمدارس. فقد كانت الأوقاف الخيرية الإسلامية هي الممول الوحيد تقريبا لتلك الكتاتيب والمدارس، فما كان من الإنجليز إلا أن استولوا عليها. وفي نفس الوقت فتحوا أبواب التعليم أمام الهندوس بصفة خاصة على أسس انجليزية. حقيقة كان عدد المتعلمين الهندوس قليلا في تلك المدارس إذا قيس بعدد سكان الهند بعامة، ولكن النتيجة التي ترتبت على تلك السياسة التعليمية هي ظهور العديد من الهندوس القادرين على المشاركة في العمل في الدواوين الحكومية جنبا إلى جنب مع الإنجليز، بينما لم يفز من المسلمين بأي نوع من التعليم إلا عدد ضئيل

جدا بالنسبة للهندوس. وكانت هذه خطة مرسومة من جانب السلطات الاستعمارية البريطانية لتهميش المسلمين في الهند.

لقد كان الإنجليز في الهند موقنين أنه لايمكن تحويل مسلم واحد عن دينه الحنيف، وأنه من الخير للسياسة التنصيرية المسيحية أن تركز على تعليم أبناء الهندوس تعليما مسيحيا. ولقد لاقت عمليات التنصير بين الهندوس بعض النجاح، ولكن المحاولات التنصيرية بصفة عامة أثارت أشجان المسلمين، مما أدى بهم إلى التحرك دفاعا عن تمسكهم بدينهم أمام جيوش المنصرين، الذين كانت تنفق عليهم السياسة الاستعمارية البريطانية، في الوقت الذي حرمت فيه أموال الأوقاف الإسلامية على المسلمين وعلى مدارسهم ومساجدهم. وإمعانا في التفرقة في المعاملة، كان الإنجليز كثيرا ما يستولون على أملاك المسلمين ويعطونها للهندوس، كما كانوا يعزلون الموظفين الحكوميين المسلمين ويعينون بدلا منهم الهندوس.

وقد كان لهذه السياسة الخرقاء أثرها في ظهور عدد من رجال الدين المدافعين عن الإسلام، والداعين إلى التمسك بتعاليمه، والوقوف أمام هذه السياسة البريطانية المنحازة ضدهم، فقد دفع هذا السيد أحمد عرفان للقيام بدعوته، وكان عالما متفقها في الدين الإسلامي ومحاربا، كما أراد توحيد القوى الإسلامية في الهند ضد عدوان الإنجليز، وقد استشهد السيد أحمد في سبيل دعوته. (٤)

لقد كان هناك سخط عام في الهند على الاستعمار البريطاني، ولكن الهند كانت في حالة شديدة من التفكك، ولكن فكرة الثورة كانت موجودة في الشمال حيث يكثر المسلمون ، وكانت هذه المناطق تنتظر الفرصة لكي تعلن الثورة.

وهناك إجماع عام على أن الجنود المسلمين والهندوس في الجيش البريطاني والذين كانوا معسكرين في ثكناتهم في «ميرت» هم الذين بدأوا الثورة في مايو ١٨٥٧. وأن السبب المباشر لثورتهم هو إرغام الضباط الإنجليز لهم على أن يقطعوا بأسنانهم قطعا من دهن مركب من دهون الخنازير والبقر لتشحيم بنادقهم، والمعروف أن المسلم محرم عليه تذوق دهن الخنزير، وأن الهندوسي محرم عليه تذوق دهن البقر. ومع هذا تمادى الضباط الإنجليز في عقاب الجنود الذين تذمروا. ولم يلبث الجنود

الهنود من المسلمين والهندوس أن انقضوا على ضباطهم الإنجليز وقتلوهم، وانطلقوا إلى دلهي معلنين الثورة، وسرعان ما انتشرت الثورة بسرعة كبيرة في دلهي وكل المناطق الشمالية من الهند.

وكان أول اتجاه للثورة هو إيجاد قيادة لها، بهدف إحياء الإمبراطورية المغولية الإسلامية، وإعادة السلطات كاملة للامبراطور المغولي بهادور شاه.

وكان الهدف من وراء إحياء الإمبراطورية المغولية هو إعادة الحكم إلى أصحابه الشرعيين، لقد كانت الإمبراطورية المغولية رمز التسامح بين المسلمين والهندوس، بينما تبلورت السياسة الاستعمارية البريطانية عن بذر بذور التفرقة والبغضاء بين المسلمين والهندوس، حتى انفرد الإنجليز بحكم البلاد دون أهلها المسلمين والهندوس على السواء.

ولكن هذا الاختيار الذي وقع على الإمبراطور بهادور شاه ليقود ثورة المسلمين والهندوس كان اختيارا خاطئا، فلا هوولا أعوانه كانوا يعرفون أساليب الحرب والقتال الحديثة حينذاك ، لقد كانوا متحمسين أكثر منهم قادة. ولهذا كانت لدى الإنجليز فرصة واسعة لاعادة تنظيم أنفسهم، لينقضوا على معاقل الثوار واحدا تلو الآخر، حتى صفوا الثورة، وألقوا القبض على الإمبراطور، ونفوه إلى رانجون، فكان آخر أباطرة المغول.

وفي أول فبراير سنة ١٨٥٨ صدر قرار بنقل حكم الهند من شركة الهند الشرقية البريطانية إلى الحكومة البريطانية، بحيث أصبح حاكم الهند هو نائب الملك البريطاني، وذلك في عهد الملكة فيكتوريا. (٥)

لقد كانت الشركة البريطانية لاتعنى إلا بموازين الربح والخسارة، والحصول على أكبر قدر من الارباح حتى تتخم جيوب الإنجليز، وحتى ترتفع أسهمها في الدوائر المالية العالمية، فقد كانت مجرد شركة لايهمها سوى الأرباح، أما بعد أن أصبحت الهند مستعمرة للتاج، فإن السياسة البريطانية عملت على أن تظل الهند قادرة على أن تعطي باستمرار دخلا كبيرا للدولة الأم.

كما أمعنت السلطات الاستعمارية البريطانية في سياسة التفرقة بين المسلمين والهندوس. وكان المسلمون ينظرون بعين الارتياب إلى المؤسسات الإنجليزية التعليمية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، فابتعدوا عن الإنجليز، وشجعهم الإنجليز على ذلك ، وقربوا إليهم الهندوس، فكان أن تفوق الهندوس على المسلمين في مجالات الوظائف العامة والأعمال التجارية. (٦)

قيام دولتي باكستان والهند:

مع أواخر القرن التاسع عشر، بدأ الهنود سواء كانوا مسلمين أم هندوس يتطلعون إلى تحرير الهند، وطالبوا بالحكم الذاتي. وكانت بريطانيا قد أوجدت بعض المؤسسات التمثيلية الانتخابية وأهمها المجلس التشريعي، كما أنشأوا المؤتمر الهندي في سنة ١٨٨٥. وكان يتبادل رئاسته مسلم وهندوسي، وقد أخرج هذا المؤتمر زعماء الهند.

وكان الزعماء يرون أن الوقت قد حان لتخليص البلاد من الاستعمار البريطاني، وطالب أعضاء المؤتمر بتحرير البلاد وذلك بالتدريج، ولكن الخلافات بين الزعماء سواء كانوا مسلمين أو هندوس بدأت تظهر حول ما يمكن أن يحدث بعد حصول الهند على استقلالها، ويرجع ذلك إلى السياسة البريطانية التي قامت على أساس فرق تسد وذلك بين المسلمين والهندوس.

وقد بدأت الخلافات تشتد في عام ١٩٠٥ عندما قام لورد كيرزون حاكم الهند البريطاني بتقسيم البنغال إلى منطقتين منطقة إسلامية يكثر فيها المسلمون ومنطقة هندوسية يكثر فيها الهندوس (البنغال الغربية) وقد سعد المسلمون بذلك التقسيم وغضب الهندوس، واعتبروا ذلك تشجيعا للمسلمين لاقتطاع بعض مناطق الهند لهم، وبذلك دب الخلاف الشديد بين المسلمين والهندوس. ووقف المؤتمر وقفة شديدة ضد هذا التقسيم على أساس أنه خطر سوف يعم الهند كلها.

وأمام موقف المؤتمر الهندي ظهرت حركة تضامن إسلامية ترى في المؤتمر مظهرا من مظاهر التسلط الهندوسي على المسلمين، وأن على المسلمين أن يعبروا

عن آرائهم . ومن هنا نشأت الرابطة الإسلامية سنة ١٩٠٦ لتواجه تحدي الاستعمار البريطاني والمؤتمر الهندي، وكانت أهم أهداف هذه الرابطة هي حماية حقوق المسلمين، وإزالة الجفوة مع السلطات البريطانية، مع التأكيد على عدم التحرش بالطوائف الأخرى في الهند. وهكذا أصبح للمسلمين هيئة تمثلهم وترعى مصالحهم، ولكنها ظلت هيئة سياسة محدودة، حتى مال إليها محمد على جناح عضو المؤتمر الهندي وذلك اعتبارا من سنة ١٩١٣.

وخلال الحرب العالمية الأولى اتجهت الحركة الوطنية بزعامة غاندي إلى الضغط على بريطانيا لنيل الهند استقلالها. والواقع فإن استخدام غاندي لأسلوب المقاومة السلبية وعدم العنف أدى إلى انضمام كل أبناء الهند إليه سواء كانوا مسلمين أم هنود. ورغم ذلك فإن بعض زعماء المسلمين مثل محمد علي جناح لم يقتنعوا بفكرة مقاطعة البضائع الإنجليزية ، وكان رأيه أن المقاطعة السلبية تضر الشعب الهندي الفقير، وأن الحل هو إنشاء المصانع لتقف بقوة أمام الصناعة البريطانية. ولكن ذلك لم يضعف من حركة غاندى، ووقفت الهند كلها صفا واحدا ضد الاستعمار بلا تفرقة دينية أو طائفية.

ولكن مرة أخرى قامت بريطانيا بسياسة فرق تسد، ودفعت الطوائف للتحرش ببعضها البعض، وقد استمرت الاضطرابات بين الهندوس والمسلمين، وبلغت ذروتها في سنة ١٩٢٧ رغم عقد المؤتمرات لمحاولة الاصلاح بين الجانبين.

وفي عام ١٩٢٨ عقد مؤتمر إسلامي في دلهى لبحث وجهات النظر الإسلامية، وقد قرر المؤتمر تبني عدة مبادىء مثل اختيار الولايات في الهند للنظام الفيدرالي، والذي يحقق لهذه الولايات قدرا من الحكم الذاتي، وكذلك التأكيد على حق المسلمين في انتخاب ممثليهم في مختلف المجالس التشريعية الهندية، وغير ذلك من المبادىء التي كانت ترمى إلى المحافظة على حقوق مسلمي الهند. وقد رفض المؤتمر الهندي هذه المقترحات، مما أدى إلى ازدياد معارضة محمد علي جناح لغاندي وحزب المؤتمر الهندي، وذلك للتعاون بين الحكم البريطاني والهندوس. وهكذا انقسمت الهند قبل الاستقلال إلى قسمين المسلمين والهندوس، وترجع فكرة التقسيم إلى

الشاعر محمد إقبال... فهو أول من نادى بدولة خاصة بالمسلمين، وجمع حوله القلوب بشعره الحماسي الإسلامي.

وفي سنة ١٩٣١ قام الإنجليز بفتح باب المفاوضات مع الرابطة الإسلامية تطبيقا لسياسة فرق تسد، وبدأ الإنجليز جديا في إعطاء الهند استقلالها نظرا لظروف الهند، وتكاليف السيطرة والأمن، فأعطوها دستورا سنة ١٩٣٥، واستطاع محمد علي جناح تقوية الرابطة وربطها بالقاعدة الشعبية، وأدت سياسته إلى نجاح الرابطة في انتخابات ١٩٣٨، ١٩٤٢.

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) أعلن المؤتمر الهندي عدم اشتراكه في الحرب العالمية الثانية إلى جانب بريطانيا إلا إذا أعطت وعدا باستقلال الهند على اساس وحدتها... فقامت الرابطة بعقد اجتماع عام في لاهور سنة ١٩٤٠، واتخذت قرارا بانشاء دولة باكستان، «وأنها لن تقبل أي تعديل في الدستور أو ترضى أي حل إلا إذا قام على أساس إيجاد حكومة ديموقراطية اتحادية إسلامية تجمع بين الولايات التي للمسلمين فيها أكثرية معتبرة».

وفي ٤ أغسطس ١٩٤٦ اختار نائب الملك البريطاني الزعيم نهرو ليكون نائبا لرئيس الوزراء، فقام محمد علي جناح ردا على ذلك بدعوة المسلمين لرفع الأعلام السوداء على المنازل والمتاجر... وهكذا بدأت الصراعات الطائفية مرة أخرى. وفي أغسطس ١٩٤٦ وقع في كلكتا صدام عنيف بين المسلمين والهندوس، مما أدى إلى مصرع أربعة آلاف من الطائفتين، أما في بيهار فقد لقي ثمانية آلاف حتفهم. وإزاء عنف الحوادث قبل حزب المؤتمر فكرة التقسيم، وأعلن الموافقة على ذلك في ٣ يونيو ١٩٤٧.

وقد وافق الزعماء المسلمون والهندوس على أن يعلن استقلال الهند في ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧، وأن يسلم الحكم للدولتين، وبذلك قامت دولة باكستان، وكان أول حاكم لها هو محمد علي جناح .[٧]

وقد أحاطت بقيام دولتي الهند وباكستان مشكلات كبيرة نابعة من خلافات حدودية تتعلق بترسيم الحدود خلال فترة تقسيم شبه القارة الهندية، بينما كان البعض الآخر من هذه الخلافات عائدا إلى الفجوة النفسية الهائلة التي نشبت بين الشعبين الهندي والباكستاني بسبب عملية التقسيم، وكذلك التناقضات الدينية والسياسية بين الجانبين.

كشمير بؤرة للتوتر الدولي المعاصر:

لقد تم تقسيم الهند سنة ١٩٤٧ إلى دولتين الهند وباكستان على أساس مبدأ قبلته كل من الحكومة البريطانية والهندوس والمسلمين، ويقضى هذا المبدأ بأن تنضم الأراضي ذات الأغلبية الهندوكية إلى الهند، والأراضي ذات الأغلبية المسلمة إلى باكستان.

وهكذا وبعد التقسيم في ١٥ أغسطس ١٩٤٧ نشأت دولتا الهند وباكستان. وكانت هناك بعض الولايات المرتبطة بالتاج البريطاني ارتباطا مباشرا. وعندما صدر مرسوم الاستقلال فإنه نص على أن هذه الولايات حرة في أن تظل مستقلة أو تنضم إلى الهند أو إلى باكستان. ونصح اللورد مونتباتن Mountbaten نائب الملك - قبل التقسيم - حكام تلك الولايات أن يتدبروا أمرهم، وينضموا إلى أي من الدولتين، قبل أن يحل موعد انتقال السلطة، مراعين في تصرفهم رغبات شعوبهم. (٨)

ويوم الاستقلال كان جميع الأمراء قد اتخذوا قرارهم بالانضمام إلى إحدى دولتي الهند ماعدا أربع ولايات وهي كبورتهلة، وجونكدا، وحيدر أباد وكشمير. (٩) وقد ضمت الهند الثلاث ولايات الأولى إليها بالقوة، وبقيت كشمير هي المشكلة، نظرا لأن أغلبية سكانها مسلمون، وتوقع زعماء باكستان أن كشمير ستنضم إلى دولتهم، رغم أن حاكمها كان هندوسيا، وخاصة بعد أن نادى زعماء الهند بوجوب الرجوع إلى إرادة الشعوب في الولايات دون حكامها. (١٠)

وعلى أية حال تردد المهراجا هاري سنغ في إعلان انضمامه إلى إحدى دولتي الهند، وإن كان يميل في داخله للانضمام إلى الهند وليس لباكستان.

وظل حاكم كشمير مترددا حتى أكتوبر ١٩٤٧، حين اندفع الآلاف من المقاتلين من الباتان المسلمين إلى كشمير، فما كان من المهراجا إلا أن انتقل إلى جامو وسط الأغلبية الهندوسية. وتمكن الثوار من إنشاء حكومة في جزء من كشمير أطلقوا عليه آزاد كشمير أو كشمير الحرة. (١١)

وهنا استنجد المهراجا بالهند، التي رفضت أن تقدم له أية مساعدة إلا بعد أن يعلن انضمامه إليها. (١٢)

وفي محاولة لتقييم ولاية كشمير - جامو - لاداخ، نوضح أن هذه الولاية تقع في أقصى الطرف الشمالي الغربي لشبه القارة الهندية، وينحصر هذا الإقليم بين أربعة دول هي الهند وباكستان والصين وأفغانستان. وقد استطاعت كشمير وهي تحت السيطرة البريطانية أن تبسط سلطانها على ولايتي جامو ولاداخ. وتبلغ مساحة كشمير والمناطق الملحقة بها ٨٤,٤٧١ ميلا مربعا.

وفي عام ١٩٤٧ كان عدد سكان كشمير ٤,٢١,٦١٦ نسمة، ولكن في عام ١٩٦١ تناقص عددهم إلى نحو ٣,٦ مليون نسمة لاندلاع الحروب عدة مرات في الإقليم، وهجرة الكثير من السكان إلى داخل دولة باكستان. وتقدر نسبة عدد المسلمين في أقاليم كشمير بنحو ٩٣٪ في كشمير، ٦١ في جامو، ٨٧٪ في أقاليم الحدود.

وترجع أهمية كشمير إلى إمكانية إنشاء قواعد عسكرية بها نظرا لاتساع رقعتها وموقعها الإستراتيجي، وتنوع مواردها، وكذلك لسيطرتها على موارد المياه الرئيسية التي تعيش عليها دولة باكستان. (١٣)

وعلى أية حال فقد أعلن المهراجا انضمامه للهند سنة ١٩٤٧، وهكذا وصلت القوات الهندية المدعمة بالطائرات والدبابات والأسلحة الثقيلة لقمع الثوار المسلمين في كشمير.(١٤) وتعتبر هذه المواجهة هي الحرب الأولى بين الهند وباكستان على كشمير. واستمرت هذه الحرب حتى أول يناير ١٩٤٩ عندما توقفت تنفيذا لقرار مجلس الأمن، وذلك تمهيدا لإجراء استفتاء لتقرير مصير كشمير... إلا أن هذا الاستفتاء لم يتم حتى الآن... ومازالت باكستان تطالب بتطبيق القرار، وإجراء الاستفتاء ، ولكن الهند ترفض هذه الفكرة تماما. (١٥)

وعلى أية حال، كانت نتيجة هذه المواجهة العسكرية الأولى بين الهند وباكستان للصراع على كشمير هي تقسيم كشمير إلى منطقتين، تسيطر الهند في منطقتها على ثلثي الولاية، بينما تسيطر باكستان على الثلث الباقي. (١٦)

وعلى الرغم من جهود مجلس الأمن مع دولتي الهند، فقد أخفقت الجهود في إجراء الاستفتاء في كشمير، والذي كانت تعارضه الهند تماما، لأنها كانت تعلم بالنتيجة مقدما، وهي رغبة شعب كشمير في الانضمام إلى باكستان. (١٧)

وكانت النتيجة الحتمية لفشل المساعي الدولية في حل مشكلة كشمير هي زيادة التوتر بين الهند وباكستان. وزاد من هذا التوتر القرار الذي أصدره وزير الداخلية الهندي في أول يناير ١٩٦٥ بأن كشمير جزء لايتجزأ من الهند. كما صرح وزير الدفاع الهندي بأن القوات الهندية تعتبر خط وقف إطلاق النار هو الحد الرسمي بين الهند وباكستان في كشمير. وازداد توتر العلاقات عندما أعلن رئيس وزراء الهند بأن كشمير جزء من الهند، وبالتالي فانه لاداع لإجراء استفتاء على مصيرها، مما قطع الأمل لدى أهالي كشمير في تحقيق الاستقلال أو الانضمام إلى باكستان. (١٨)

وهكذا اندلعت الحرب الثانية في ٥ أغسطس ١٩٦٥ بين الهند وباكستان في سبتمبر ١٩٦٥، واستمرت لمدة سبعة عشر يوما. وقد عقد مجلس الأمن جلسة طارئة في ٢٢ سبتمبر ١٩٦٥، وأصدر القرار رقم ٢١١ بوقف إطلاق النار، وسحب القوات إلى المواقع التي كانت فيها قبل ٥ أغسطس ١٩٦٥. وفي يناير ١٩٦٦ وقع الرئيس الباكستاني ورئيس وزراء الهند على اتفاقية سلام طشقند، التي أنهت هذه الحرب الثانية، والتي لم تتمخض عنها نتائج واضحة.

وفي الحرب الثالثة سنة ١٩٧١ اقتحمت القوات الهندية شرق باكستان، وشطرت المنطقة عن الوطن الأب باكستان، لتظهر دولة بنجلاديش الإسلامية إلى حيز الوجود. وكانت كشمير بؤرة الصراع التي أدت إلى هذه الحرب، وهي التي أدت إلى تقسيم دولة باكستان نفسها إلى قسمين أو دولتين. وقد تم عقد اتفاق ثنائي وقعه رئيسا الدولتين الهند وباكستان لإنهاء العمليات العسكرية.

والواقع فإن الجانب الأكثر خطورة للخلاف بين الهند وباكستان يتمثل في الشكوك بين الشعبين والحكومتين، والتي توجد إحساسا مزمنا بالعداء بين الدولتين. ولذلك فإن أية تطورات عسكرية أو تسليحية تطرأ لدى أي طرف منهما تثير بالضرورة الشك والقلق لدى الطرف الآخر، الذي يعتبرها موجهة ضده بطريقة أساسية. ولذلك اهتمت الدولتان بتطوير قدراتهما العسكرية والنووية، حيث دخل الجانبان على مدى العقدين الأخيرين في سباق تسلح شمل كافة المجالات التقليدية والنووية، واتجهت الدولتان في هذا الإطار نحو امتلاك القدرات النووية. وقد زاد الاهتمام الهندي بالتسلح النووي عقب فوز حزب بهارتيا جناتا الهندوسي المتطرف في انتخابات عام ١٩٩٨، والذي كان قد تعهد في برنامجه الانتخابى بتحويل الهند إلى قوة نووية بمجرد وصوله إلى السلطة. وفور تشكيل الحكومة، بدأ مسؤولو حزب بهاراتيا جناتا في التحضير سرا للتجارب النووية. وقام العلماء بإجراء ثلاث تجارب نووية في ١١ مايو ١٩٩٨، ثم اتبعوها بتجربتين في ١٣ مايو، مما دفع باكستان بدورها إلى إجراء ست تجارب نووية يومي ٢٨، ٣٠ مايو ١٩٩٨، ردا على التجارب النووية الهندية، وهو ما أدى إلى دفع الصراع الهندي الباكستاني إلى آفاق بالغة الخطورة، لأن هذا الصراع لم يعد قاصرا على مواجهات عسكرية تقليدية، ولكنه دخل إلى مرحلة السباق النووى، مما يمكن معه أن يتحول إلى مواجهة عسكرية نووية مدمرة للجانبين، ومؤثرة على السلم والأمن الدوليين.

وعقب ذلك شهدت العلاقات الهندية الباكستانية تدهورا متزايدا، وصل إلى ذروته مع وقوع اشتباكات حدودية مسلحة في عام ١٩٩٩، وكانت هذه الاشتباكات هي الأكثر خطورة منذ حرب ١٩٧١ - ١٩٧٢، وهو ما دفع بعض الكتاب إلى وصفها بأنها الحرب الرابعة بين الدولتين.

وقد بدأت هذه المواجهة العسكرية في إقليم كشمير في ٩ مايو ١٩٩٩ مع قيام حوالى ستمائة مقاتل كشميرى بالتسلل إلى الشطر الذي تسيطر عليه القوات الهندية في كشمير. وتزعم المصادر الهندية أن هؤلاء المقاتلين تسللوا تحت غطاء من المدفعية الباكستانية. وقد نجح هؤلاء المقاتلون في الاستيلاء على منطقة واسعة تقع

على بعـد ٢٢٠ كم من سرينجار العاصمة الصيفية لكشمير، وتمكنوا من السيطرة على مواقع في كارجيل وراس وباتاليك في الجانب الهندي من كشمير. واعتبر الجانب الهندي أن الحكومة الباكستانية وحركة طالبان - التي كانت تحكم أفغانستان في ذلك الوقت - تقفان وراء هذا التصعيد، وأن قوات كشمير الإسلامية تضم في صفوفها عناصر من الجيش النظامي الباكستاني، ومقاتلين تابعين لحركة طالبان. ولذلك قامت الحكومة الهندية على الفور بدفع حوالي خمسين ألف جندي إلى كشمير، وفتح الجيش الهندي أربع جبهات في منطقة كارجيل قرب الخط الفاصل بين الهند وباكستان. كما قامت القوات الهندية بهجمات ضد القوات الباكستانية على طول حدود كشمير.

وقد مارست الادارة الأمريكية برئاسة بيل كلينتون - في ذلك الوقت - ضغوطا قوية على الجانب الباكستاني من أجل وقف الصراع، خوفا من حدوث تصعيد عسكري عنيف في جنوب آسيا، مما اضطر رئيس الحكومة الباكستانية السابق نواز شريف إلى إصدار أوامره بانسحاب القوات التي كانت قد تسللت إلى الجانب الهندي من كشمير. وقد لقي هذا القرار معارضة شديدة في باكستان، حيث أن الرأي العام ووسائل الاعلام والسياسيين والعسكريين رأوا أن نواز شريف قد فرط في الانتصار الذي حققته جماعات المقاومة الكشميرية، بل اعتبر الرأي العام أن هذه الجماعات هي جماعات وطنية تعبر عن كفاح شعب كشمير لتقرير مصيره.

ولذلك انتقد كبار قادة القوات المسلحة الباكستانية وفي مقدمتهم برويز مشرف - الرئيس الحالي لباكستان - قرار الانسحاب علنا، مما تسبب في تفجر الخلافات. وحاول شريف عزل مشرف، ولكن الجيش الباكستاني بأكمله رفض هذا القرار، وأطاح بالحكومة في انقلاب قاده برويز مشرف الذي تولى مقاليد الأمور منذ ذلك الوقت.

وفي يوليو ٢٠٠١، انعقدت قمة هندية باكستانية (قمة أجرا) بين كل من الرئيس الباكستاني برويز مشرف ورئيس الوزراء الهندي آتال بيهاري فاجباي، ولكنها فشلت في تحقيق أي نجاح بسبب انعدام الثقة المزمن بين البلدين. وعلى الرغم من أن الهدف من هذه القمة كان يتمثل في فتح حوار مباشر غير مشروط بين الجانبين بشأن

كل القضايا المعلقة، بما فيها كشمير، بعد أن كانت الهند ترفض مشاركة باكستان في أية محادثات حول مستقبل كشمير، إلا أنها فشلت في الوصول إلى أية نتيجة بسبب رفض الجانب الهندي التباحث بشأن قضية كشمير، في حين أن باكستان تعتبر هذه القضية بمثابة المفتاح الرئيسي لتطبيع العلاقات بين الجانبين. [١٩]

والواقع فإن مشكلة كشمير بين الهند وباكستان تعتبر إحدى بؤر التوتر الخطيرة في جنوب آسيا، وخاصة لميراث العداء الطويل بين الدولتين، كما أن امتلاك كل من الهند وباكستان مؤخرا للقدرات النووية يزيد من خطورة الموقف، ويزيد من خطورة المواجهات بين الدولتين بما قد يؤثر على الأمن والسلم الدوليين.

وتأمل أن تقوم الأمم المتحدة، وكتلة دول عدم الانحياز، ومنظمة دول المؤتمر الإسلامي ببذل جهود دولية جماعية ومؤثرة لتحقيق المصالحة بين الطرفين المتنازعين، وطبقا للقرارات الدولية ذات الصلة.

ب - الهيمنة ومشكلة جنوب السودان

مشكلات الحدود:

تعتبر جمهورية السودان أكبر دولة أفريقية، فمساحتها تبلغ ٢,٥ مليون كم٢، ومعظم السكان يتركزون حول النيل وروافده . ويكون الزنوج ربع السكان تقريبا، ويسكنون في الأجزاء الجنوبية من جمهورية السودان [٢٠] والواقع أن للسودان حدودا مع ثماني دول وهي مصر وأثيوبيا وكينيا وأوغندا والكنغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا. وهذه الحدود كلها هي حدود صناعية في المرتبة الأولى، وإذا كانت مشكلة الجنوب ليس لها علاقة بالحدود المصرية والليبية، فقد وجدت صدى ووقعا على طول حدود الدول الأخرى بحسب الظروف السياسية في السودان، وانعكاساتها على هذه الدول. [٢١]

وتعتبر الحدود الأثيوبية مع جنوب السودان من أخطر الحدود بين مجموعة الدول المجاورة. وقد تم الاتفاق عليها بين الإنجليز وإيطاليا في اتفاقية (كتشنر - بارتيرى) سنة ١٨٩٥، واتفاقية (بارسون - مارتيني) سنة ١٨٩٨، كما أن امتداد الحدود في الجزء الجنوبى تم الاتفاق عليه بين انجلترا وإثيوبيا في اتفاقية ١٩٠٢.[٢٢]

ومعظم الحدود السودانية الحبشية حدود هندسية، اصطنعتها القوى الاستعمارية للحفاظ على مصالحها على حساب مقدرات السكان الأصليين، مما أدى إلى مشكلات خطيرة على الحدود، وتفجير العديد من الصعوبات الادارية، وازدياد حوادث السلب والنهب والفرار على كلا الجانبين من القبائل التي تسكن المنطقة متجاهلة خطوط الحدود بين الدول.[٢٣]

والواقع أن الحدود السودانية الأثيوبية موضع توتر دائم منذ فترة طويلة ، لأنها كانت فترة شد وجذب بين الممالك الإسلامية القديمة في شرقي السودان، وبين الأسرة المسيحية التي كانت تحكم أثيوبيا.[٢٤]

وقد زادت حدة التوتر والصراع بين أثيوبيا والسودان أثناء الثورة المهدية سنة ١٨٨٩، وعندما تفجرت مشكلة الجنوب بعد الاستقلال سنة ١٩٥٦، حيث شجعت أثيوبيا سنة ١٩٦٣ حركة الانيانيا Annya- nya التي أعلنت حرب العصابات على شمال وجنوب السودان معا، وبمساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية[٢٥] إلى أن تم توقيع معاهدة في ٢٤ مارس ١٩٧١ بين إثيوبيا والسودان لمنع الأنشطة المعادية بين الدولتين، والتي مهدت لتوقيع اتفاق أديس أبابا. وفي يوليو ١٩٧٢ وقعت كل من أثيوبيا والسودان اتفاقية للحدود. [٢٦]

كما أن الحدود بين كينيا وجنوب السودان تشكل أيضا بؤرة للتوتر، فعندما تحركت قبيلة التكانا بين كينيا وجنوب شرق السودان، فإن هذا أدى إلى احتجاج حكومة كينيا، وطلبت من السودان إما أن توقف هذه التحركات والغارات، أو تترك لحكومة كينيا حق إدارة منطقة التركانا والتي تعرف بمثلث الليمي Illemi Triangle وقد وافقت حكومة السودان سنة ١٩٣١ على أن تقوم الإدارة في كينيا بحماية تركانا السودان، مقابل أن تدفع السودان المصروفات التي تنفقها كينيا على تمهيد ورصف الطرق المختلفة في المنطقة. وواضح أن السلطات البريطانية الاستعمارية في كل من السودان وكينيا هي التي خططت لهذا التداخل بين حدود كل من كينيا وجنوب السودان، وما ينجم عن هذا التداخل من مشكلات بين الدولتين.

كما أن العلاقات بين أوغندا وجنوب السودان متشابكة وتتمثل في المصالح المائية، وانتقال القبائل على الحدود بين البلدين، والتي تمثلت في انتقال أكثر من ٧٥ ألف سوداني إلى أوغندا قبل توقيع اتفاقية أديس أبابا سنة ١٩٧٢ (٢٧) والواقع فإن السياسة الاستعمارية البريطانية في جنوب السودان - أثناء الحقبة الاستعمارية - وكما سوف نوضح لاحقا - حاولت لوى عنق جنوب السودان وإلحاقه بمستعمرتها أوغندا في ذلك الوقت.

أما بالنسبة لخطوط الحدود بين جنوب السودان والكنغو، فقد مرت بأكثر من مرحلة في الفترة الاستعمارية بين بريطانيا وبلجيكا . وكانت المرحلة الأولى باتفاق مايو ١٨٩٤، واتفق فيه الطرفان على أن تؤجر بريطانيا لملك بلجيكا ليوبولد الثاني مديرية بحر الغزال بأكملها تقريبا. وكانت مدة هذا التأجير موقوته بطول مدة حكم ليوبولد، وذلك نظير تأجير بلجيكا لانجلترا لشريط من الأرض عرضه ٢٥ كم يمتد ما بين بحيرتي تنجانيقا ونياسا.

أما المرحلة الثانية فتمت بعد مفاوضات عديدة انتهت بتوقيع اتفاقية مايو ١٩٠٦، وبمقتضاها أعطى الملك ليوبولد المنطقة التي يطلق عليها نتوء لادو Lado Enclave مدى حياته، وهي المنطقة الممتدة غرب النيل من جنوب بلدة مهاجى على بحيرة ألبرت إلى خط ٣٠ , ٥° شمالا، وإلى خط طول ٣٠° شرقا، وخط تقسيم المياه بين النيل والكنغو غربا.

وعقب وفاة الملك ليوبولد أعيدت المنطقة إلى السودان عام ١٩١٠، غير أنها لم تعد بأكملها، فقد اقتطعت بريطانيا الجزء الجنوبى من اللادو عام ١٩١٤ وضمته إلى مستعمرتها أوغندا.(٢٨)

والحدود بين السودان وزائير غير واضحة من الناحية الطبيعية، لأن المنطقة الفاصلة عبارة عن هضبة يغلب عليها الاستواء.(٢٩)

وقد لعبت حدود السودان مع الكنغو دورا هاما في تعميق مشكلة جنوب السودان بعد الاستقلال، ذلك أن الأسلحة المصرية كانت تتدفق عبر جنوب السودان إلى ثوار

الكنغو، وأثار هذا غضب تشومبي الذي احتضن بدوره حركة الأنيانا المتمردة، ولم تجد هذه الحركة المتمردة في جنوب السودان في وقت من الأوقات عونا ماديا مثلما وجدت في ذلك الوقت من حكومة الكنغو، ذلك أنه في أغسطس ١٩٦٤ تطورت أحداث الكنغو، واحتلت قوات الثوار ضد تشومبي ستانلي فيل عاصمة الولاية الشرقية المجاورة للسودان. ولكن ما حل شهر نوفمبر حتى تعاونت قوات الولايات المتحدة الأمريكية والقوات البلجيكية مع تشومبي في استعادة ستانلي فيل، مما أدى إلى التهاب شعور الأفارقة ضد القوى الغربية.

حقيقة حصلت حركة الأنيانيا المتمردة في جنوب السودان في الستينيات من القرن العشرين على الأسلحة من أوغندا وكينيا وأثيوبيا والكنغو، ولكن الجديد هو ذلك الفيض من الأسلحة والذخائر الذي جاء من الكنغو إليها في هذه المرحلة، وكان لها أثرها في تدعيم الحركة الانفصالية في جنوب السودان. (٣٠)

أما بالنسبة لحدود السودان مع جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن اتفاق مارس ١٨٩٩ بين إنجلترا وفرنسا حدد الحدود بين مناطق النفوذ الفرنسية في أفريقيا الوسطى ومناطق النفوذ البريطانية في السودان، والتي جعلت من خط تقسيم المياه بين النيل والكنغو حدا بين الدولتين. ورغم تعديل الاتفاق السابق في باريس سنة ١٩١٩ بين الحكومتين الإنجليزية والفرنسية، فإن النزاع والصراع على الحدود استمر بين الدولتين لعدم اكتراثهما بوضعية قبائل الأزاندي الموجودة بين الكنغو والسودان وأفريقيا الوسطى، والتي لم تخضع ولم تعترف بهذه الحدود، حتى تم وضع نهاية للخلاف بين الدولتين في عام ١٩٧٤، عاد على أثرها نحو ٢٣ ألف لاجئ سوداني من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بلادهم. (٣١)

ولا ننسى في هذا الإطار مشكلة السودان مع تشاد، فقد واجهت حكومة تشاد المسيحية عند الاستقلال عام ١٩٦٠ معارضة من القبائل الشرقية المسلحة المجاورة لدارفور، والتي ترتبط بقبائل دارفور أشد الارتباط، وقد أفسحت الصحافة السودانية صفحاتها لمهاجري تشاد المناوئين للحكومة المسيحية هناك، ومن ثم هدد الرئيس تومبالباي Tombalbye عام ١٩٦٥ بالانتقام من المواطنين السودانيين الذين يعيشون في تشاد، كما هدد بمعاونة متمردي جنوب السودان. (٣٢)

وتجدر الإشارة هنا إلى قيام الإنجليز إبان الفترة الاستعمارية بوضع خط لفصل جنوب السودان عن شماله، وكان هذا الخط هو خط العرض ١٢° . وهو ليس خطا فاصلا بالمعنى الصحيح رسمته الظروف الطبيعية والبشرية، بل هو خط -كما زعم الانجليز - يفصل بين العناصر القوقازية في الشمال والزنجية في الجنوب، وبين اللغة العربية والدين الإسلامي شمالا، وبين اللغة الإنجليزية والمسيحية جنوبا. وأنكروا الحقيقة الجغرافية التي تؤكد أن هذا الخط لايفصل بين سلالات ولا ثقافات مختلفة، بل على العكس وجد الاختلاط والامتزاج على جانبي الخط بين السكان لسهولة الأرض، وسهولة الانتقال، فالدنكا والشلك جنوب الخط الذين اعتنقوا الإسلام امتزجوا بالقوقازيين في شماله. وبالتالي فإن خط ١٢° أصبح لايخرج عن كونه خطا حكوميا رسميا في فترة الاحتلال لعزل جنوب السودان عن شماله لمنع تسرب الثقافة العربية والدين الإسلامي نحو الجنوب لتحل محلهما اللغة الإنجليزية والديانة المسيحية.(٣٣)

التطور التاريخي للمشكلة

مع بداية الحكم الإنجليزي للسودان سنة ١٨٩٩، وممارسة إنجلترا لسياستها التقليدية فرق تسد، فإنها فرضت على جنوب السودان سياسة العزلة لترسيخ الفكرة الانفصالية.

وفي هذا الصدد نرصد أثناء فترة الحكم الثنائي (١٨٩٩ - ١٩٥٦) تعمد بريطانيا بذر بذور الفرقة بين الشمال والجنوب.

وفي هذا الإطار نشير إلى وثيقة لكتشنر في سبتمبر ١٨٩٢ تنص على أنه «... ليس من شك في أن الدين الإسلامي يلقى ترحيبا من أهالى تلك البلاد، والذين يصبحون بعد ذلك متعصبين، وإذا لم تقبض القوى المسيحية على ناصية الأمر في أفريقيا، فأعتقد أن المصريين سيخطون هذه الخطوة، وسيصبح لهم مركز في وسط القارة يستطيعون منه طرد كافة التأثيرات الحضارية إلى الساحل... ومثل هذا سيترتب عليه الحاجة فيما بعد إلى قوة ضخمة لإخضاع تلك القوى الإسلامية».(٣٤)

وكانت للسياسة الإنجليزية التي استهدفت صبغ جنوب السودان بثقافة مختلفة ودين مختلف مكانة هامة في التخطيط الاستعماري لمواجهة المخاطر التي كانت تهدد وجوده في مصر والسودان. وقد انبعثت هذه السياسة من أن البديل الذي يتقدم به الإنجليز لوحدة وادي النيل هو المزيد من تفتيت هذا الوادي وخاصة في جنوب السودان بفصله ثقافيا ودينيا ثم سياسيا بعد ذلك. كما جاء إعلان اللورد كرومر - المعتمد البريطاني في مصر في فبراير سنة ١٩٠٥ بميلاد السياسة الجنوبية Southern Policy حيث كتب إلى الحاكم العام البريطاني للسودان مانصه «عليك أن تختار في الجنوب بين العربية والقرآن أو بين الإنجليزية والإنجيل». وهكذا اتسع نطاق المشكلة، وباتت تهدد التكامل القومي السوداني، وتغري بتدخلات إقليمية بل دولية وما هو أخطر من ذلك أن مشكلة الجنوب وأدت إمكانيات التنمية، وكانت سببا مباشرا في زيادة الفرقة بين جنوب السودان وشماله.

ولاشك أن المخطط الاستعماري الإنجليزي كان يستهدف القضاء على المؤثرات والرموز العربية والإسلامية في جنوب السودان، وفتح الباب على مصراعيه هناك للتأثيرات الغربية، بما في ذلك تشجيع تعلم الإنجليزية لإحلالها محل العربية، وتشجيع نشاط البعثات التنصيرية. (٣٥)

وقد بدأت إنجلترا سياسات فصل الجنوب عن الشمال من خلال عدة إجراءات منها إقامة إدارة مستقلة للجنوب، وسحب الجنود السودانيين منه تماما مع حلول سنة ١٩١٧ ، وذلك بعد إنشاء الفرقة الاستوائية من أبناء الجنوب فقط، وهي الفرقة التي بدأت عملية التمرد في الجنوب سنة ١٩٥٥. كما تشير وثيقة إنجليزية في ١٤ مارس ١٩٢٠ إلى إمكان فصل المناطق الجنوبية عن الشمالية، وربطها بتنظيم استعمارى خاص بشرق أفريقيا.

وفي هذا الإطار أصدرت السلطة الإنجليزية في أكتوبر ١٩٢٢ قانون «المناطق المغلقة» الذي حظرت بمقتضاه على السودانيين في الشمال دخول الجنوب إلا بتصاريح من السلطات الاستعمارية. وكان الهدف من ذلك هو إدماج زنوج السودان في حكومات شرق إفريقيا.

ومما يؤكد تخطيط السلطات الإنجليزية للعمل على فصل جنوب السودان عن شماله صدور مذكرة سرية جدا للحاكم البريطاني لمديرية بحر الغزال في ٢٠ يناير ١٩٣٠، دعا فيها التجار إلى منع استخدام اللغة العربية مع زبائنهم، وأن يستخدموا اللغة الإنجليزية أو اللغات المحلية . كما تدعو المذكرة إلى تشجيع تعلم الإنجليزية وإلغاء العربية، واعتبار تعلم الإنجليزية مؤهلا للترقي والحصول على فرص عمل أفضل. هذا بالإضافة إلى تأكيد عدد من المذكرات والوثائق البريطانية على أهمية تشجيع نشاط البعثات التنصيرية في جنوب السودان. (٣٦)

وقد استمر الإنجليز في تثبيت عملية انفصال الجنوب عن الشمال، وإنشاء جمهورية أسموها جمهورية آزانيا تضم جزءا من جنوب السودان وأوغندا والكنغو، وظلوا على هذا الحال سنين عديدة إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية.

غير أن إنجلترا لم تتمكن من تنفيذ مخططها نظرا لأن توازنات القوى الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وتصاعد حركات التحرر الوطني في المستعمرات أرغمت السلطات الإنجليزية على التراجع عن تنفيذ سياسة انفصال الجنوب السوداني. وفي صدد هذه التطورات الجديدة بدأ أول اتصال رسمي بين ممثلي الجنوب والشمال في مؤتمر جوبا سنة ١٩٤٧، والذي كرس جهوده لتحديد العلاقة بين الشمال والجنوب. وفي هذا المؤتمر برزت مطالب الجنوب الخاصة بضرورة توفير ضمانات بشأن احترام اللغات والتقاليد والمعتقدات، وضرورة تحقيق المساواة العرقية، وتنمية الجنوب اقتصاديا. ولابد من الإشارة هنا إلى أن مسألة احترام« الهوية الجنوبية» هذه ظلت منذ ذلك الحين أحد المحاور الشائكة للمشكلة، وقد حرصت إنجلترا قبل انهاء استعمارها للسودان سنة ١٩٥٦ أن تخلف وراءها بعض الجنوبيين المؤيدين لمخططها الانفصالي، وبعثت إنجلترا ببعض الحكام الإداريين الإنجليز إلى المستعمرات الإنجليزية المجاورة لجنوب السودان مثل أوغندا وكينيا لتدعيم صلاتهم بالعناصر الانفصالية في الجنوب من ساسة ومتمردين.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن مسألة احترام «الهوية الجنوبية» قد برزت مضاعفاتها بحدة في سنوات ما بعد الاستقلال، وأبرزت اتجاهين أساسيين في الجنوب: اتجاه

انفصالي لفصل الجنوب، وقد رفع لواء هذه الدعوة الانفصالية حزب الاتحاد السوداني الأفريقي (سانو) وجناحه العسكري (الأنيانيا) وكان يطالب بإقامة «جمهورية آزانيا» في الجنوب ، وكانت هذه الحركة تعتمد على جهات إقليمية وأجنبية، وعلى إسرائيل في تمويلها وتدريب كوادرها.

وقد بدأت الأنيانيا الحرب الأهلية في الجنوب اعتبارا من عام ١٩٦٣، وظلت مستمرة حتى توصل الرئيس السوداني جعفر نميري إلى «اتفاق أديس أبابا» سنة ١٩٧٢ حول الحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب، مما أدى إلى توقف الصدام نحو عشر سنوات تقريبا.

أما الاتجاه الثاني السياسي في الجنوب فهو اتجاه يتشنج (الوشاح) وقد بدأ هذا الاتجاه في يونيو ١٩٨٣ عندما هرب العقيد جون قرنق من الخدمة في الجيش السوداني وكون «جيش تحرير السودان» في أدغال الجنوب لإسقاط الحكومة المركزية في الخرطوم في ذلك الوقت.

وقد وجدت حركة قرنق مبررا قويا لنشاطها عندما أمر الرئيس نميري بتقسيم الجنوب إلى ثلاث مديريات في يونيو ١٩٨٣. ثم أصدر قوانين سبتمبر ١٩٨٣ والتي كانت تقضي بتطبيق الشريعة الإسلامية في الشمال والجنوب. وكان هذا يعني نقض نميري لاتفاق أديس أبابا. وقد حظي قرنق وحركته بمساندة قوى إقليمية وغربية عديدة.[٢٧]

ورغم كثرة الاتفاقيات والاجتماعات بين أطراف من الشمال ومن الجنوب، فلا زالت المشكلة قائمة، بل إن هذه المشكلة ظلت هي القاسم المشترك الأعظم في إسقاط كل الأنظمة التي تعاقبت على حكم السودان. كما أن مشكلة الجنوب بتفاقمها أصبحت بؤرة للتوتر في المنطقة ونتيجة لسياسة الهيمنة الاستعمارية السابقة، وللهيمنة الأمريكية المعاصرة، بالتدخل الأمريكي السافر في مؤتمر مشاكوس الأخير، وبالتالي أصبح المتمردون في جنوب السودان لهم مؤيدون من الدول الغربية.

والواقع فإن تحقيق الاستقرار الشامل بين شمال السودان وجنوبه يجب أن يضع في اعتباره أن الخيار العسكري لن يكون عاملا حاسما في حسم القضية، وأنه من منطلق الحقيقة الجغرافية فإن مساحة جنوب السودان تبلغ نحو ٣٠٪ من مساحة السودان كله، كما يبلغ عدد سكانه نحو ٢٥٪ من مجموع السكان، مما يؤكد عدم إمكانية إقامة دولة مستقلة في الجنوب.[٣٨]

والخلاصة أن الأوضاع في السودان ككل تنادي بإقامة دولة موحدة تقوم على أساس هوية المواطن السوداني غير المرتبطة بثقافة ولغة وسلالة واحدة، وأن يتاح للجميع حرية العقيدة واللغة، حتى يمكن بالتالي رأب الصدع بين شمال وجنوب البلد الواحد، وحتى ترفع أيادي العابثين عن جنوب السودان، وأن ينجح السودان الموحد في علاج آثار الفترة الاستعمارية السابقة، والهيمنة الأمريكية المعاصرة.

إن أهداف الولايات المتحدة الحالية في منطقة جنوب السودان إنما تتلخص في محاولة إقامة دولة عميلة لها في الجنوب تكون ركيزة للسياسات الأمريكية في وسط القارة الأفريقية، وتكون كإسرائيل بالنسبة للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، كما أن الولايات المتحدة تود السيطرة على منابع النيل، باعتبار أن منطقة جنوب السودان تسيطر على بعض هذه المنابع، ومن ثم التأثير على السياسات الخاصة بدول حوض النيل، هذا بالإضافة إلى تواجد احتياطي بترولي ضخم في منطقة جنوب السودان، ومحاولات السياسات الأمريكية المعاصرة استقطاب كل آبار البترول العالمية، وبالتالي التحكم في أسعار الذهب الأسود، إن هذه المخططات الأمريكية ليست خافية على المتخصصين، والمطلوب هو وعي شعب السودان شماله وجنوبه بالمخاطر المحدقة، وبذل الجهود الوطنية والعربية من أجل وحدة السودان كله، والعمل الدائب حتى يمكن قفز مسافة التخلف لحاقا بركب الدول المتطورة.

جـ - الجيوب الأسبانية في المملكة المغربية:

ما تزال أسبانيا تحتفظ ببعض النقاط الساحلية والجزر الواقعة في المياه الإقليمية المغربية. وهي ما اصطلح الجغرافيون على تسميتها بالجيوب، ومن هذا النوع مدينتا سبته ومليلة على ساحل المتوسط.

تحتل سبته موقعاً إستراتيجياً هاماً ، فهي تقع على مضيق جبل طارق في مواجهة المستعمرة الإنجليزية ولا يفصلها عن الساحل الأوروبي سوى ثمانية أميال، لذلك صارت على مر العصور هدفاً للغزوات التي كانت تأتي من أوربا قاصدة شمال أفريقيا، أو على العكس انطلقت منها الغزوات التي خرجت من أفريقيا لاحتلال شبه جزيرة أيبريا، فالوندال مثلا نزلوا بها أولا عندما خرجوا في القرن الرابع من أيبريا وبسطوا نفوذهم على الساحل الإفريقي، ثم انطلق منها العرب بقيادة طارق بن زياد وعبروا المضيق ليؤسسوا دولتهم العظمى في الأندلس.

وكانت سبته هي أول ميناء إسلامي على ساحل إفريقيا الشمالية يسقط بيد الأوربيين في العصر الحديث. وفي القرن السادس عشر صار للأسبان عدة جيوب تشبه في وضعها إلى حد كبير سبته ومليلة وتتناثر حول الساحل الإفريقي الممتد من الأطلسي حتى طرابلس. واستطاع المسلمون أن يستردوا جميع تلك الجيوب على مدى ثلاثة قرون. وكان ميناء وهران في غرب الجزائر هو آخر جيب أسبانى يسترده المسلمون سنة ١٧٩٢. ولم يبق بعد ذلك سوى مينائي سبته ومليلة اللذين مازالا يخضعان للحكم الأسباني حتى الوقت الحاضر.

وقد آلت سبته إلى يد الأسبان بعد أن حكمها البرتغاليون زهاء قرن ونصف. والواقع أن الرأي العام في أوربا كان ينظر إلى استيلاء أية جنسية مسيحية على موانيء شمال إفريقيا في ذلك الحين على أنه نصر للحركة الصليبية المتجددة، وهو جزء من عملية الاسترداد التي استهدفت أولا تخليص الأراضي الأيبيرية ذاتها من الحكم العربي ثم متابعة المسلمين إلى ساحل شمال أفريقيا، لذلك سميت بكلمة Reconquesta أي استرداد، وليس Conqueta بمعنى فتح، هذا مع ملاحظة أن غزو الأيبيريين لسواحل شمال أفريقيا كان حدثاً جديداً وليس استرداداً لأرض وجدوا فيها من قبل.

وقد ألف كل من المغاربة والأيبيريين الإغارة على سواحل الطرف الآخر واستهدفت معظم هذه الغارات مجرد السلب أو الثأر، مثال ذلك الغارة التي قام بها الأسبان على الرباط سنة ١٢٦٠ ، كما هوجمت تطوان سنة ١٣٩٩ ، وكان من المعتاد أن ينسحب المهاجمون بمجرد تحقيق أهدافهم البسيطة، وعلى العكس كانت حملة

البرتغال على مدينة سبتة في سنة ١٤١٥ أبعد أثراً في تاريخ البلاد. فمنذ ذلك الوقت حتى الآن ومدينة سبته ترزح تحت الحكم الأجنبي سواء أكان برتغالياً أم أسبانياً.

ويتدخل العامل الاقتصادى مع التعصب الديني في دفع البرتغال نحو هذه السياسة التوسعية التي اتبعتها في شمال إفريقيا. فيذكر بأن مراكش كانت دائماً تقرن بغينيا في بناء اقتصاد الإمبراطورية البرتغالية. فكان هدف القائمين بأعمال الكشف والاستعمار في ساحل إفريقيا الغربي هو أن يتزودوا من مراكش بالقمح والخيل ليشتروا به الذهب من الرؤساء الإفريقيين الذين يتعاملون مع المحطات البرتغالية، ثم يستخدمون هذا الذهب لشراء التوابل من الشرق الأقصى. وقيل أيضاً بأن أوربا كانت تعتقد بوجود مناجم الذهب في المغرب بسبب ما لاحظه التجار الأوربيون من وجود ثروات ضخمة في موانيه. وحتى بعد العثور على تراب الذهب لدى الرؤساء الأفريقيين في غرب إفريقيا استمر البرتغاليون على أملهم في أن يصلوا إلى المناجم الداخلية عبر أراضي المغرب.

ويذكر المؤرخون السبب المباشر الذي حدا بيوحنا الأول ملك البرتغال إلى غزو سبته على نحو أبسط من هذا، فيقولون إنه بعد توقيع الصلح مع قشتاله في سنة ١٤١١ رأى أنه من الضروري أن يشغل النبلاء عن المنازعات الداخلية بحملة سبته.

ترك البرتغاليون حامية صغيرة في سبته قدرت بألفين وخمسمائة رجل، وهذا دليل على مدى الضعف الذي وصلت إليه بلاد المغرب، لذلك طمع البرتغاليون في احتلال موانيء أخرى وقاموا بحملة على طنجة في سنة ١٤٣٧. ويبدو من اختيار هذه الموانيء أن البرتغال كان يهدف إلى شطر المغرب الإسلامي تمهيداً لاحتلال أراضيه.

أدرك البرتغاليون منذ البداية أهمية سبته، يدل على ذلك أن دون فرناندو أحد أبناء الأسرة المالكة البرتغالية سقط أسيراً بيد سلطان المغرب بعد اثنين وعشرين عاماً من الاستيلاء على المدينة، وعرض السلطان على ملك البرتغال فك أسر الأمير مقابل التخلي عن سبته ، فاتفقت الأسرة الحاكمة على تركه حتى مات أسيراً في فاس.

وعندما ضم البرتغال إلى أسبانيا في سنة ١٥٨٠ انتقلت سبته إلى حكم الأسبان وكما ذكرنا من قبل لم يكن الأوربيون يتميز بعضهم عن بعض داخل تلك الجيوب، لذلك لم يطرأ على تكوين السكان تغير يذكر من الناحية الاجتماعية. وعندما انفصل البرتغال من جديد عن أسبانيا في سنة ١٦٤٩ ظلت سبته تحت الحكم الأسباني.

وانصرفت أسبانيا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر إلى الاهتمام بالشؤون الأوروبية، واقتصرت سبته في نظر الأسبان على كونها مجرد نقطة لمراقبة الملاحة في المتوسط دون أن تستخدم للضغط على الحكومات المغربية المتعاقبة في فاس بقصد التوسع في الداخل، واعتبر بعض الأسبان أن استمرار احتلال هذا الميناء يكلف أعباء مالية هائلة لاتساوى المنافع التي يحققها. ذلك أن المدينة تعرضت لسلسلة طويلة من أعمال الحصار سواء بواسطة زعماء محليين مثل أحمد جيلان سنة ١٦٥٥ أم بواسطة السلاطين العظام الذين استقر حكمهم في فاس مثل مولاى إسماعيل أشهر سلاطين الأسرة العلوية.

ففي خلال حكمه الطويل قام بثلاث محاولات غير متصلة لاسترداد سبته: ١٦٧٤، ١٦٨٠، ١٦٩٤. وحينما نشأت بينه وبين لويس الرابع عشر علاقات خاصة طلب مساعدة الفرنسيين في بعض أعمال الحصار سيما وأن الحرب اشتعلت بين أسبانيا وفرنسا فترة طويلة بين عامي ١٧٠١ و ١٧١٤ وهي الحرب المشهورة باسم الوراثة الأسبانية، وكانت الحملة التي أعادت الحكم الأسباني إلى وهران في سنة ١٧٣٢ مناسبة لإثارة المشاعر المعادية لهم في المغرب، وتمثل هذا العداء في تجديد المحاولات لاسترداد سبته.

وفي نهاية القرن الثامن عشر نشهد بداية مرحلة جديدة من العلاقات بين المغرب وأسبانيا هدأت خلالها روح العداء التقليدية، فللمرة الأولى يقبل السلطان محمد بن عبد الله وضع اتفاق يخطط فيه الحدود حول ميناء سبته ومليلة، مما يشير إلى اعتراف ضمني بملكية هذين الميناءين ، وقد جاء ذلك ضمن معاهدة تجارة وصداقة عقدت في سنة ١٧٨٠. وفي خلال الحكم القصير ليزيد بن محمد (١٧٩٠ - ١٧٩٢) توترت العلاقات مرة أخرى بين أسبانيا والمغرب إلا أن ذلك لم يكن يمثل الاتجاه

الجديد في العلاقات الأسبانية المغربية، ففى سنة ١٧٩٩ جددت المعاهدة السابقة ووسع نطاقها بحيث شملت تنظيم الملاحة بين القطرين وتسهيل شؤون الصيد على السواحل المغربية بالنسبة للصيادين الأسبان. [٣٩]

وتوقفت تقريباً بعد ذلك المحاولات المغربية لاسترداد الميناءين. ووضعت علامات ثابتة لبيان الحدود المحيطة بهما. وفي سنة ١٨٩٥ أزيلت بعض تلك العلامات بواسطة قبائل محلية غير مسؤولة، وكان من الممكن تسوية هذا الحادث البسيط عن طريق الاتفاق المتبادل، غير أن أحوال أسبانيا الداخلية كانت تحض على القيام بعمل حربي لإحراز انتصارات في الخارج، تحول الرأي العام عن المشكلات الداخلية، وتدعم عرش إيزابيلا الثانية الذي أوشك أن يترنح.

وكانت الحملة التي قامت بها أسبانيا في أوائل سنة ١٨٦٠ خاطفة وحاسمة فخرجت جيوشها من مدينة سبته قاصدة تطوان واحتلتها دون مقاومة تذكر. واضطرت حكومة فاس إلى قبول الشروط الأسبانية وهي تقضي بدفع غرامة قدرها مائة مليون بيزته والتنازل عن جزء من الأراضي المغربية عند الساحل الجنوبي إزاء الأطلسي. [٤٠]

أما مليلة فتقع إلى الشرق قرب الحدود الجزائرية وعلى مسافة نحو ١٢ ميلا منها، وكانت جزءاً من مملكة تلمسان الضعيفة حينما قرر الأسبان غزوها في سنة ١٤٩٦، ربما للثأر من تلك المدينة التي هبط فيها أبو عبد الله آخر ملوك غرناطة، وتكفل أحد الأسبان ويدعى دوق مودنيا سيدونيا بالحملة، إذ كان مألوفا في تلك العصور أن يقوم بعض النبلاء بالفتوحات لحسابهم الخاص، وبما أن مليلة تقع بعيداً عن المراكز العمرانية الرئيسية في المغرب الأقصى، فقد كانت محاولات السلاطين لاستردادها أقل من حيث العدد والإصرار إذا ما قورنت بمحاولات استرداد سبتة، وفي بعض الأحيان كانت قبائل الريف تتجمع حول الحامية الأسبانية ثم تقف عاجزة عن اقتحامها، وقد قام محمد ابن عبد الله بمحاولتين لاسترداد مليلة في عامى ١٧٧١، ١٧٧٤ وأدت المحاولة الثانية إلى قيام حرب عامة مع أسبانيا.

وحينما عمد الأسبان إلى تحصين المدينة في سنة ١٨٩٧ أثار ذلك رد فعل قوي لدى سكان المنطقة، غير أن المغرب كان يمر في ذلك الوقت بأزمات داخلية مستعصية، واستغل الأسبان فرصة حكم مولاي عبد العزيز المستضعف فعمدوا إلى توسيع حدود المدينة التي كانت في السابق مجرد قلعة فوق تل يشرف على البحر. وأخيراً فإن مليلة حازت شهرة تاريخية كبرى بالنسبة لأسبانيا المعاصرة إذ منها انطلقت الشرارة الأولى للثورة ضد حكم الجمهورية الشعبية في سنة ١٩٣٦ تلك الثورة التي انتهت باستيلاء الجنرال فرانكو على السلطة في البلاد.

الأوضاع الراهنة :

تبلغ مساحة سبته ١٩,٣٦ كيلو متراً مربعاً ومليلة ١٢,٣ كيلو متراً مربعاً ويسكن الأولى ٧٦ ألف نسمة والثانية ٩٠ ألف نسمة، والغالبية العظمى من هؤلاء السكان من الإسبان، وحسب إحصاء سنة ١٩٦٠ كان المسلمون المغاربة في سبته نحو ٥٠٠٠ نسمة وفي مليلة ٦٢٠٠ نسمة، غير أن الجميع يعتبرون بمجرد الميلاد في المدينتين أسباناً. ولايختلف المغاربة عن بقية السكان إلا من حيث خضوعهم لقانون الأحوال الشخصية الإسلامي، لذلك فإنهم يؤدون الخدمة العسكرية. وقد اشتهر من أبناء سبته الجنرال مزيان الذي وصل إلى مرتبة حاكم عام جزر كناريا، غير أنه طلب حمل الجنسية المغربية بعد أن حصل المغرب على الاستقلال سنة ١٩٥٦ وصار مستشاراً عسكرياً للملك محمد الخامس، وبذا يعد الجنرال مزيان نموذجاً على ما أحدثه استقلال المغرب من أثر على أهل الممتلكات الأسبانية حول المغرب.

وتدار المدينتان حالياً كجزء من إقليم قادس، وتطبق فيهما الأنظمة الإدارية والاجتماعية السائدة في أسبانيا. كذلك فإن شؤون التعليم تدار بواسطة جامعة جرانادا الجنوبية، ولا تختلف المدينتان عن المدن الأسبانية الأخرى إلا من حيث إلغاء الكورتيز أو المجلس النيابي المحلي. وفي عهد الحماية الأسبانية على شمال المغرب كان المندوب السامي المقيم في تطوان قائداً عاماً للحاميتين في نفس الوقت، وكانتا تتبعان وزارة الشؤون الإفريقية وليست وزارة الداخلية كما يقضي المنطق إذ أن وجودهما وسط محمية كان يحتم تنسيق العمل مع المندوب السامي رغم اختلاف

الوضع القانوني اختلافاً تاماً، ومن الناحية الاقتصادية مثلا تقرر فصل المدينتين عن المحمية المحيطة بهما. وقد طبق فيهما نظام الموانيء الحرة، ولذلك شهدت مدينة سبته بصفة خاصة نشاطاً ملاحياً هائلا فمرت بها - سنة ١٩٦٤ - (١٦٩٥) سفينة، ذلك أن نظام الموانيء الحرة ظل معمولا به حتى بعد انتهاء الحماية الأسبانية في شمال المغرب، ومن الواضح أن سكان هذه الموانيء يحتاجون إلى استيراد المواد الغذائية من داخل المغرب أو من أسبانيا، ولذلك لابد لتغطية نفقاتهما من اجتذاب العمليات التجارية والسياحية إليهما، واستفادت مليلة فائدة كبرى من جعل مينائها محطة لتصدير الحديد الذي يستخرج من شمال المغرب.

وتدل أرقام الصادرات والواردات على مدى اعتماد المدينتين على مساعدة أسبانيا، فإن الميزان التجاري مختل فيهما إلى حد كبير نظراً لاستيراد معظم المواد الغذائية باستثناء الأسماك، ففى سنة ١٩٦٤ بلغت واردات سبته ٨٧ مليون بيزته والصادرات ٢١٣ مليون.

على أن صعوبة الوضع الاقتصادي لاتقلل على الإطلاق من تمسك أسبانيا بهذين الجيبين. وتصفهما دائماً بأنهما مواقع السيادة الأسبانية Plaza de Soberania والواقع أن الشواهد تدل على أن المغرب لا يستبعد على الإطلاق المطالبة في المستقبل بالميناءين، فهما مثلا لم يفتتح بهما قنصليات، كما أن مطالبة الأسبان بجبل طارق لابد وأن تجعل الحكومة المغربية تسائل نفسها لماذا تسكت هي عن سبته ومليلة مع أن هناك أوجه شبه قوية بين وجود الإنجليز في جبل طارق ووجود الأسبان في الميناءين ففى كلتا الحالتين يتشبث السكان بالوطن الأب.

ولايجوز التحدث عن سبته ومليله دون الإشارة إلى بعض الجزر الصغيرة التي تحتلها أسبانيا قرب سواحل المغرب، إذ تعتبر هذه الجزر من الناحية الجغرافية هي الأخرى جزءاً من المغرب، غير أن خلوها من السكان طول عهد الإدارة الأسبانية لها جعل أسبانيا تنظر إليها على أنها جزء لايتجزأ من أراضيها، فصخرة ديللاجوميرا اتخذت قلعة للبحار الأسباني المشهور بدرودي نافارو منذ سنة ١٥٠٨ . وفي تلك العهود كانت مثل هذه الجزر الصغيرة قواعد نموذجية للمناورات البحرية، واشتهرت

باسم البينون، وهناك أيضاً جزيرة ذات قلعة حصينة احتلها الأسبان أثناء حملة سنة ١٨٦٠ وتعرف باسم بينون دال هوسيماس Penon del Hucimas أما مجموعة الجزر الصغيرة التي تعرف باسم شفارين والتي تقع قرب الحدود المغربية الجزائرية فقد استولى عليها الأسبان سنة ١٨٤٧ بقصد مراقبة التوسع الفرنسي وخشية أن يمتد هذا التوسع من الجزائر إلى المغرب الأقصى.[٤١]

والواقع فإن الاحتلال الأسباني الطويل الأمد لمدينتي سبته ومليلة قد أثر كثيرا بالسلب على العلاقات المغربية الأسبانية، وخصوصا لأن المواجهات العسكرية بين القوى التحررية المغربية ضد الاستعمار الفرنسي الأسباني المزدوج للمغرب والتي تكللت بالنجاح عند إعلان استقلال المغرب سنة ١٩٥٦ ، هذه المقاومة الوطنية المغربية المسلحة رغم نجاحها في انهاء الاستعمار الأجنبي عن التراب الوطني المغربي، إلا أنها لم تنجح في استعادة بقعة عزيزة غالية على قلوب المغاربة، وبالتالي يعد الاحتلال الأسباني لسبته ومليله، أحد أسباب التوتر في الشمال الأفريقي، والعلاقات السياسية الأسبانية المغربية كثيرا ما تتأثر بهذا الجو من العداء، خصوصا عندما تحاول أسبانيا استعراض القوة، والسيطرة على بعض الجزر الواقعة في المياه الإقليمية المغربية، وتأمل أن تتوقف إسبانيا عن سياستها التوسعية، وأن تعود الجيوب الأسبانية في الأراضي المغربية إلى الوطن الأب، وبالتالي يعود الهدوء إلى هذه المنطقة، وتعود العلاقات السياسية المغربية الأسبانية إلى عنفوانها.

ثانياً: سياسة الوعود والمؤتمرات والتوتر الدولي

أ – إسرائيل بؤرة للتوتر في منطقة الشرق الأوسط

- الحركة الصهيونية:

يبدو الترابط واضحا بين عنصر المأساة ومعنى الجريمة في المفارقات المذهلة التي انطوى عليها تطور القضية الفلسطينية في الفترة ما بين عامي ١٩١٩و ١٩٤٨ ففي عام ١٩١٩ كانت فلسطين مأهولة بنحو مليون عربي مسلم ومسيحي، في حين كان عدد اليهود، الوطنيين منهم والأجانب لايتجاوز مائة ألف على أبعد تقدير. كما أن الأراضي الزراعية في البلد كانت تبلغ خمسة وعشرين ألف كيلو متر مربع لايملك اليهود منها سوى ثلثمائة وخمسون كيلو متراً مربعا، والباقي كان ملكا للعرب المسلمين والمسيحيين، كما أن العرب سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين هم أشد ارتباطا بالبلاد من اليهود، ففيها المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الذي يربط بوحدة الدين مئات الملايين من المسلمين في كل أنحاء العالم، ومسجد عمر ثاني الخلفاء، وغيرهما من الأماكن المقدسة. وفيها القبر والمكان الذي ولد فيه السيد المسيح، والناصرة وغيرها من الأماكن الدينية التي تربط مئات الملايين من المسيحيين برابطة الدين.(٤٢)

أما في عام ١٩٤٨، فإن الواقع أصبح يمثل صورة مغايرة تماما، فالأقلية اليهودية التي كانت أقل من عشر السكان في فلسطين عند بدء المشكلة ارتفعت منذ منتصف القرن إلى ٢ مليون يهودي جمعتهم الصهيونية العالمية من مختلف أنحاء العالم، وحشدتهم في فلسطين العربية، وبينما لم يكن بيد هذه الأقلية سوى أقل من ٢٪ من الأراضي الزراعية في عام ١٩١٩، أصبح اليهود مسيطرين على كل شيء في فلسطين... إن جهدا استعماريا واعيا ومنظما ومتواصلا بذل خلال تلك الفترة لتغيير واقعها البشري والسياسي والاقتصادي، وإعدادها بالتالي أرضا وشعبا للجريمة والمأساة.

وقد طرحت الصهيونية نفسها منذ البدء، مستغلة الاضطهاد الذي كان يعانيه اليهود في بعض الدول الأوربية، كمحاولة سياسة منظمة لاعطاء حل جديد وشامل لكل يهود العالم.

إلا أنه كانت هناك بعض النداءات والكتابات اليهودية قبل بداية تبلور الحركة الصهيونية ، ففى عام ١٧٩٨ طلب أحد اليهود الإيطاليين من جموع اليهود في العالم التعاون وتكريس الجهود للاستيلاء على بعض الأراضي العربية، وأن تعاونهم فرنسا - أثناء وجود الحملة الفرنسية في مصر في ذلك العام - في تحقيق ذلك، وأن يضم مشروع هذه الدولة اليهودية «مصر السفلى بالإضافة إلى منطقة تمتد حدودها على خط يسير من عكا إلى البحر الميت، ومن الطرف الجنوبي للبحر الميت إلى البحر الأحمر. إن هذا الموقع المتفوق على ما عداه، والمتميز عن سائر المواضع في العالم سوف يجعل منا حين نمخر عباب البحر الأحمر أسياد تجارة الهند والجزيرة العربية وجنوب أفريقية وشرقيها والحبشة.. إن قرب حلب ودمشق سوف يسهل تجارتنا مع بلاد فارس وعن طريق البحر المتوسط، نستطيع إقامة الاتصالات مع فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وسائر أنحاء القارة الأوربية». (٤٣) وواضح من هذه الكلمات أن هذا المطلب اليهودي ليس مطلبا يرتكز على أسس دينية - كما يدعي اليهود دائما بالنسبة لمسألة وطنهم القومي - بل هو مطلب يعتمد بالضرورة على أسس اقتصادية.

وبعد ذلك بعامين، أي في عام ١٨٠٠ طالب اليهودى الإنجليزي جيمس بيشينو الحكام الإنجليز بأن يستخدموا نفوذهم لدى الباب العالي، كي يتخلى الأتراك عن فلسطين ويمنحوها لليهود (٤٤) إلا أن الحكام الإنجليز لم يتخذوا خطوات فعالة للاستجابة لهذا المطلب اليهودي إلا بعد ذلك بفترة طويلة إلى حد ما، ففي ١١ أغسطس سنة ١٨٤٠ ، ارسل بالمرستون وزير الخارجية البريطاني إلى سفيره في تركيا يطلب منه السعي لدى الباب العالي كي يصدر قانونا بدعوة اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين «... وأنه من المعروف جيدا أن يهود أوربا يمتلكون ثروات كبيرة، ومن الواضح أن أي قطر يختار أعدادا كبيرة من اليهود كي يستوطنوه، سيحصل على فوائد كبيرة من الثروات التي سيجلبها معهم هؤلاء اليهود» (٤٥)، ويبدو أن السلطان لم يوافق

على هذا المطلب البريطاني، مما جعل بالمرستون يجدد طلبه في العام التالي إلى سفيره في تركيا في محاولة لأقناع السلطان بإباحة الهجرة اليهودية إلى فلسطين.(٤٦)

ولم يتوقف الأمر عند حد مطالبة الباب العالي بالموافقة على الهجرة اليهودية، بل إن ادوارد لدويتش متفورد في كتابه «نداء باسم الأمة اليهودية» الصادر في عام ١٨٤٥ لم يتورع عن مطالبة الحكومة العثمانية بترحيل العرب الفلسطينيين إلى مناطق زراعية في آسيا الصغرى، حتى يمكن أن تحل محلهم جموع اليهود من شتى بقاع العالم. (٤٧)

وواضح أن اليهود كانوا - ولا زالوا حتى الآن - مقتنعين بأنه لايمكن لهم أن يحققوا أطماعهم إلا بالارتكان على قوة كبرى تساعدهم في ذلك، ونجد أن توماس كلارك في كتابه الهند وفلسطين في عام ١٨٦١ يربط بين مصالح الإمبراطورية البريطانية ومصالح اليهود، فيقول «إن احتلال اليهود لفلسطين تحت الحماية البريطانية هو مسألة حيوية، لأنه إذا كانت بريطانيا تعتمد على تجارتها كحجر الزاوية في عظمتها، وإذا كان أقرب مجرى للتجارة وأفضله يمر عبر محور القارات الثلاث القديمة، وبما أن اليهود يؤلفون شعبا تجاريا جوهريا، فليس هناك أفضل من زرعهم على طول ذلك الطريق العظيم للتجارة القديمة. (٤٨) إلا أنه يبدو أن اليهود لم يكترثوا بهذه الآراء والمقترحات، وأعاروها آذانا صماء، حتى أن بيتر سمو لنسكن عاب على اليهود في عام ١٨٧٥ عدم شعورهم بقوميتهم، ودعاهم إلى الهجرة الجماعية إلى فلسطين، وإقامة المستعمرات الزراعية هناك.(٤٩)

إلا أن ليوبنسكر في كتابه التحرر الذاتي لم يتمسك بفلسطين كوطن قومي لليهود، بل أوضح أن الهدف هو الحصول على قطعة أرض لليهود.. أية أرض وفي أي مكان، لأن العالم في رأيه يحتقر اليهود لأنهم لا يشكلون أمة، والحل الوحيد لهذه المشكلة هو خلق قومية يهودية يعيش فيها الشعب اليهودي في وطنه الخاص. (٥٠)

وهكذا نشأت الحركة الصهيونية كحركة سياسية تهدف إلى تحويل اليهودية من مجرد دين إلى قومية تتجسد في دولة تجمع كل يهود العالم في وطن قومي خاص.

وكانت هذه الدعوة غريبة تماما على اليهود حتى أواخر القرن التاسع عشر، حيث كانت الأكثرية اليهودية تعتبر اليهودية ديانة سماوية لا رابطة سياسية ، وترى أن حل المسألة اليهودية هو في اندماج اليهود كمواطنين في المجتمعات التي يعيشون فيها، لذلك لم تصادف تلك الدعوة صدى مقبولا بل استقبلت على العكس، من اليهود والعالم على السواء بالاستغراب وعدم القبول، ونظر إليها كرد فعل غير متزن لاضطهاد اليهود في بعض دول شرق أوربا. وكفكرة خيالية على هامش جموح عصر القوميات.

ولقد ظلت الصهيونية في حيز الكتابات الحالمة المتناثرة حتى استطاع تيودور هرتزل أن يخطو بها أولى خطواتها العملية في الأعوام الأخيرة من القرن التاسع عشر حين أصدر كتابه «الدولة اليهودية» في عام ١٨٩٥. وقد جاء في مقدمة هذا الكتاب أن فكرة إقامة دولة يهودية فكرة بالغة القدم ، إلا أنه حذر النقاد من اعتبار كتابه من كتب الجمهوريات الخيالية، ثم قال إن مشروعه الذي قدمه في كتابه مشروع عملي ممكن التحقيق. وفي الباب الأول من الكتاب الذي أطلق عليه «تقديم» قال إنه ليس في نيته أن يرفع عقيرته دفاعا عن اليهود، فلا فائدة ترجى من ذلك، ولكن الشعب اليهودي - في رأيه - حاول أن يندمج في الجماعات التي يعيش فيها، إلا أن هذه الجماعات عاملت اليهود على أنهم غرباء، والاندماج الوحيد الذي يمكن أن يكون ناجحا هو الذي يتم عن طريق التزاوج المختلط، إلا أن الشعوب الأخرى ترفض ذلك، ولا يقع مثل هذا الزواج إلا في الطبقة الثرية. أما الباب الثاني فعنوانه «المسألة اليهودية» وتحدث في هذا الباب عن المشكلة اليهودية من حيث معاداة الشعوب السامية، وكيف يتعرض اليهود للاضطهاد في كل مكان. وقال إن الشعار السائد الآن هو ما يرفعه الألمان «فليذهب اليهود». وتساءل هرتزل عن الحل، وهو هنا يجيب على تساؤله بأن الحل هو منح اليهود السيادة على جزء من الأراضي يمكن اليهود من أن يعيشوا حياتهم كأمة» إن إقامة دولة جديدة ليس بالشيء المستحيل، وستكلف وكالتان متخصصتان بالقيام بهذا العمل هما «جمعية اليهود» «والشركة اليهودية» وستخول الجمعية السلطات للتفاوض مع الحكومات بكونها ممثلة للشعب اليهودي، وسيكون هدفها خلق الدولة اليهودية، أما الشركة فهي لتمويل هذه العمليات. أما الباب الثالث فهو عن «الشركة اليهودية» وهي تتكون على غرار شركات شراء الأراضي، وتؤسس هذه الشركة على أن

تكون خاضعة للتشريع البريطاني وطبقا للقوانين الإنجليزية وتحت حماية إنجلترا، ويكون مركزها الرئيسي في لندن. وستقوم هذه الشركة بشراء الأراضي، وإقامة الإنشاءات، ثم تكلم هرتزل بالتفصيل عن نشاطها من حيث التجارة، والعمل. وخصص هرتزل الباب الرابع للتهجير، أما الباب الخامس فقد خصصه لجمعية اليهود والدولة اليهودية، وقال إن هذه الجمعية ستقوم بالدراسات العلمية والسياسية لتستطيع أداء واجبها بنجاح، وهكذا - في رأيه - ستكون هذه الجمعية النواة التي ستنبثق منها الدولة اليهودية. (٥١)

وإذا كنا قد قدمنا موجزا شديدا جدا لكتاب الدولة اليهودية، فإن علينا أن نتصفح معا مذكرات هرتزل ونرى ما قام به من اتصالات وعمليات من أجل الفكرة النظرية التي قدمها في كتابه. والواقع أننا لانجد موضوعا يتردد بتكرار وتشديد - في هذه المذكرات - مثل موضوع ارتباطاته وارتباطات الفكرة التي يدعو إليها مع الدول الكبرى الأوربية في ذلك الوقت، أي في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين، والواقع أن هرتزل كان يعي استحالة تحقيق هدفه بإنشاء دولة صهيونية على أرض فلسطين، بدون أن يمهد لذلك الإنشاء، وبدون أن يدعم ذلك الإنشاء ويحميه بعد قيامه بتعاون وثيق بين حركته الصهيونية وبين بعض دول أوربا البارزة، وهو تعاون يمكن الصهيونيين من تحقيق عزمهم وحماية دولتهم، مثلما يمكن هذه الدولة الأوربية أو تلك من تحقيق مصالحها وخدمة أهدافها الاستعمارية في منطقة مهمة من العالم.

وقد انتهز اليهود فرصة نشوب الحرب العالمية الأولى، فراحوا يساعدون الفريقين المتحاربين على السماح لهم بالهجرة إلى فلسطين مقابل مساعدة اليهودية العالمية للجانب الذي يحقق لهم تلك الأمنية. وبادر اليهود المواطنون في كل جانب يعرضون هذه المساومات، وبالنسبة لليهود البريطانيين قدم هربرت صمويل - وهو من كبار اليهود الإنجليز - مذكرة في يناير سنة ١٩١٥ وزعها على كبار رجال الحكومة البريطانية وزعماء الأحزاب طالب فيها بتأسيس دولة يهودية في فلسطين تضم ثلاثة أو أربعة ملايين من اليهود الأوربيين على أن تكون تحت إشراف بريطانيا وحمايتها، مقابل انحياز اليهود للحلفاء وتأييدهم لهم. (٥٢)

ولم يفلح اليهود مع تركيا وألمانيا ولا مع الحلفاء في أول الأمر، ولكن بريطانيا حين اشتد بها الحال، ورأت ضرورة الاستعانة بالنفوذ اليهودي لحمل الولايات المتحدة على الدخول في الحرب إلى جانبها، وجدت نفسها في موقف يضطرها إلى مصانعة اليهود، فخضعت لمشيئتهم ، وانصاعت لرغبتهم، ووافقت على وعد اليهود بفلسطين، وأصدرت تصريحا بذلك على لسان وزير خارجيتها وقتئذ المستر بلفور.

وقد سجلت محاضر جلسات الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم تصريحا للمستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية في عام ١٩١٧، اعترف فيه بالموقف الذيكانت فيه بريطانيا والضرورة التي ألجأتها إلى الاتفاق مع الحركة اليهودية إذ قال «لقد تحققنا في عام ١٩١٧ أنه من الضروري لنا أن نحصل على كل مساعدة يمكننا الحصول عليها، وقد وجدنا من الواجب علينا أن نكسب ود اليهود».[٥٣]

وفي أبريل ١٩١٧ صدرت وثيقة سرية بريطانية موجهة إلى يهود أمريكا جاء فيها «أن الحكومة البريطانية توافق على الاعتراف بفلسطين موطنا قوميا لليهود وعلى منح يهود فلسطين جميع الحقوق القومية والسياسية والمدنية، وعلى إطلاق الهجرة اليهودية إلى فلسطين من كل قيد، وعلى تأليف شركة يهودية بمرسوم يكون لها حق الأولوية في تملك الأراضي والالتزامات، وعلى منح المجتمعات اليهودية في فلسطين استقلالا ذاتيا تاما في كل الأمور الدينية والبلدية والثقافية».

وقد أوضح الدكتور وايزمان في محاضرة له شرح فيها أهداف الصهيونية فقال «إن الكثيرين من أصدقائنا ينتظرون أن تقام الدولة اليهودية في الحال، ولكن الواقفين على سير الأمور يعلمون أن ذلك متعذر.. إن هدفنا لايزال الدولة اليهودية، ولكن بلوغ هذا الهدف يجب أن يأتى على مراحل: أولها أن توضع فلسطين تحت حماية دولة صديقة كبريطانيا لتسهل لنا الهجرة والسكن وتمكنا من تحضير الجهاز الإداري اللازم لبلوغ هدفنا، وأستطيع أن أصرح بأن بريطانيا موافقة على ذلك».

ومع نهاية ربيع ١٩١٧، ذهب البارون روتشلد والدكتور وايزمان إلى وزارة الخارجية البريطانية وطلبا من بلفور وزير الخارجية رسميا إصدار تصريح يمنح اليهود الوطن

القومي في فلسطين، فاقترح عليهما أن تقوم المنظمة الصهيونية بوضع مشروع لهذا التصريح ليدرسه ويعرضه على الحكومة البريطانية. وبعد عرض أكثر من مشروع لم يلق موافقة من الحكومة البريطانية - لطول النصوص وكثرة التفصيلات، ولأن الحكومة البريطانية كانت تفضل أن يكون التصريح مجرد موافقة على الخطوط الرئيسية - اتفق الصهيونيون على مشروع واحد، فقدم في ١٨ يوليو ١٩١٧ إلى وزارة الخارجية البريطانية. وعرض هذا النص على ممثلي اليهود غير الصهيونيين المقيمين في إنجلترا، فحملوا عليه حملة عنيفة، إذ وجدوا فيه نصا على جعل فلسطين كلها وطنا قوميا لليهود، وتخوفوا مما يترتب عليه إيجاد وطن قومي لليهود على هذا الشكل، من خلق جنسية يهودية قد تضطرهم الدول فيما بعد إلى اعتناقها وإلى الهجرة إلى فلسطين. وإزاء ذلك عدل النص، فقدمت صيغة أخرى له في ١٨ سبتمبر ١٩١٧ ولكنها لم تحظ كسابقتها بالقبول. وأخيرا وبعد تدخل الرئيس ولسون صدر تصريح بلفور بصيغته المعروفة. بعد أن استبعد منه كل ما اعترض عليه اليهود وذلك في ٢ نوفمبر ١٩١٧ وهذا نصه.

«يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود الصهيونية. وقد عرض على الوزارة وأقرته.

«أن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلاد الأخرى». (٥٤)

وكان ذلك الوعد «الذي أعطت فيه أمة لأمة أخرى وعدا بأرض تملكها أمة ثالثة» حسب تعبير الكاتب اليهودى آرثر كوستلر هو أول وثيقة سياسية تحصل عليها الصهيونية.

وبعد شهر من صدور وعد بلفور أعلن الجنرال اللنبي قائد جيوش الحلفاء في الشرق العربي يوم دخوله مدينة القدس في ديسمبر ١٩١٧ أن الغاية من الاحتلال البريطاني هو تحرير فلسطين من النير التركي وإنشاء حكومة وطنية حرة فيها.

وبعد سنة من صدور وعد بلفور أي في ٧ نوفمبر ١٩١٨ صدر تصريح بريطاني فرنسي بإقامة حكومات وطنية في البلاد العربية المنسلخة عن تركيا.

وتجدر الإشارة إلى أنه أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس في عام ١٩١٩ سأل لنسنج وزير الخارجية الأمريكية عن المقصود بالوطن القومي؟ فأجابه وايزمان «المقصود بهذه الكلمة هو أن تصبح فلسطين يهودية كما أن إنجلترا إنجليزية وأمريكا أمريكية» وذلك في المناقشة التي دارت بين المؤتمر وأعضاء الوفد الصهيوني الذي جاء إلى المؤتمر يطلب الاعتراف بالحركة الصهيونية.

وبالرغم من التصريحات الرسمية التي صدرت عن الحكومة البريطانية بعد ذلك والتي حاولت فيها أن تظهر عدم قبولها لهذا التفسير الواسع لمعنى الوطن القومي، فقد أثبتت الأحداث التي تلت أن وازيمان كان يعني ما تخفيه بريطانيا وتبيته.

وجاءت الأيام مكذبة لتصريحات المستر تشرشل نفسه والتي أذاعها في عام ١٩٢٢ حين كان وزيرا للمستعمرات في بيانه الرسمي الذي عرف بالكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢، فقد جاء في هذا الكتاب أنه قد «نشرت بيانات غير رسمية بأن الغاية المنشودة هي جعل فلسطين يهودية برمتها، واستعملت عبارات قيل فيها أن فلسطين ستصبح يهودية كما أن إنجلترا إنجليزية، وحكومة جلالته (الحكومة البريطانية) تعتبر هذه الآمال غير قابلة التحقيق وتعلن أنها لاترمي إلى مثل هذه الغاية».

وفي مؤتمر سان ريمو في عام ١٩٢٠ تقرر انتداب بريطانيا على فلسطين، وصدقت على هذا القرار عصبة الأمم عام ١٩٢٢، والواقع أن هذا الانتداب كان لتنفيذ وعد بلفور لا لتمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق استقلاله.

وتعتبر فلسطين وفقاً لما تنص عليه الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم دولة مستقلة ذات شخصية دولية، وبريطانيا قد انتدبت عليها لإسداء النصح

والمشورة ريثما تستطيع القيام منفردة بشئونها، ولكن صك الانتداب البريطاني على فلسطين قد خالف ميثاق عصبة الأمم، وكان تصديق مجلس العصبة عليه مدعاة للعجب والاشمئزاز . وبينما قامت في سوريا ولبنان والعراق والأردن حكومات محلية باشرت بريطانيا نفسها حكم فلسطين.

وقد سارت الدولة صاحبة الانتداب على فلسطين على سياسة التحيز لليهود في كل ناحية من نواحى الادارة، ولم تدخر وسعا في أن تسخر التشريع ليكون أداة طيعة في خدمة الوطن القومي اليهودي، وبينما كانت فلسطين تستقبل جماهير اليهود من مختلف أنحاء العالم، كانت الدولة المنتدبة تحارب بعنف هجرة غير اليهود إلى فلسطين، بل أنها كانت تحارب عودة الفلسطينيين إلى بلدهم الذي فارقوه في التماس الرزق، ثم رأوا بعد حين العودة إليه.

وكانت حكومة فلسطين تسمح بالهجرة اليهودية وفقاً للمعلومات التي قدمتها الوكالة اليهودية، وتقوم الحكومة بتسهيل هذه الهجرة بجميع الأساليب. وفي الوقت الذي يجد المهاجرون اليهود أنفسهم في هذا المركز الممتاز، يجد المهاجرون غير اليهود أمامهم صعوبات جمه تحول دون وصولهم إلى فلسطين بلدهم الأصلي ووطنهم الذي ترعرعوا فيه». [٥٥]

وفي عام ١٩٢٠ ألغيت الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين، وأقيمت بدلا منها الإدارة المدنية، وعين هربرت صمويل اليهودي الصهيوني البريطاني مندوبا ساميا لبريطانيا في فلسطين، وكان تعيينه يحمل معنى صبغ فلسطين بالصبغة اليهودية، مما يلفت نظر يهود العالم إلى فلسطين، ويثير عواطفهم وحماستهم إلى تحقيق حلم حركتهم الصهيونية، ويدفعهم إلى الاقتناع بقيام دولتهم المنشودة، فيندفعون إلى الهجرة إلى هذا البلد.

وقد جاء هربرت صمويل إلى فلسطين، وهو مقتنع بأن مهمته هي إنشاء حكومة يهودية في فلسطين، وقد سبق أن أشرنا إلى أن هربرت صمويل وزع في يناير ١٩١٥ مذكرة عن مستقبل فلسطين عرض فيها مشروعا لتأسيس دولة يهودية في فلسطين تحت إشراف بريطانيا، يكون فيها ثلاثة أو أربعة ملايين من اليهود الأوربيين.

وكان أول تصريح لهربرت صمويل المندوب السامي البريطاني في فلسطين ما أفضى به أمام كبار موظفي الحكومة من الإنجليز قائلا «إن سياسة حكومة جلالته التي جاء لتطبيقها هي تشجيع اليهود إلى أن تصبح السيطرة لهم على البلاد، ويمكن إنشاء حكومة يهودية». (٥٦)

وهكذا بدأت الحركة الصهيونية تتخذ طابعاً جديداً وخطيراً في الوقت ذاته، فبعد أن تحولت من مرحلة الحلم إلى النظرية، بدأت التطبيقات العملية لهذه النظرية مع ما فيها من سياسة ومكر ودهاء وعنف وشراسة وتنكر لأبسط القيم الحضارية والإنسانية، وما صاحب ذلك من ردود فعل عربية في أنحاء العالم العربي.

الصهيونية ونموها في فلسطين:

اشتدت الحركة الصهيونية عقب صدور وعد بلفور في سنة ١٩١٧، وبعد احتلال القوات البريطانية لفلسطين، لكي تبدأ عمليتها في وضع الأسس اللازمة لسيطرتها التامة على هذا الإقليم، ووضعه في خدمة الاستعمار اليهودي.

وحين قرر المجلس الأعلى للحلفاء، المنعقد في سان ريمو في ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٠ وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، أعلن الجنرال بولز، الحاكم العسكري البريطاني في القدس أن وعد بلفور الخاص بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، سوف يدمج في كل من وثيقة الانتداب ومعاهدة الصلح مع تركيا. وذكر أن مشروع الانتداب قد عرض على بريطانيا، فقبلته على أساس حكم البلاد من أجل خير سكانها. وأكد أن إدماجه في وثيقة الانتداب يعني عدم التعرض للتقاليد أو الأماكن المقدسة أو الحرية الدينية، مادامت لاتمس الأمن والنظام، ولكنه يعني السماح للمهاجرين بدخول فلسطين، وعلى قدر حاجتها إلى النمو والاستيعاب. ووعد بسيطرة الحكومة البريطانية وإشرافها على الهجرة كي لايخرج أصحاب الأملاك من ممتلكاتهم، كما وعد بعدم منح امتيازات اقتصادية لأفراد أو جماعات مادام في منحها ضرر أو إضرار بغيرهم.

ولقد احتجت القيادات العربية على هذه السياسة، وعلى فرض الانتداب البريطاني على فلسطين ، وعلى تطبيق وعد بلفور وتمسكت بحقوق بلادها وحقها في الاستقلال، إذ أن تطبيق هذه السياسة كان على حساب أبناء البلاد. وقررت بريطانيا إنهاء الحكم العسكري في فلسطين، وإبداله بحكم مدني، حتى تضمن لليهود التدخل المباشر والمستمر في الإدارة، وبشكل يضع فلسطين في خدمة الحركة الصهيونية.

ولقد أقام هذا المندوب السامي البريطاني في فلسطين جهازا إداريا صهيونيا، وعهد بالمراكز العليا فيه إلى موظفين من الإنجليز، كان أغلبهم من اليهود الصهاينة. وسمح لليهود بالاستقلال بمدارسهم، واحتفظ بالمدارس العربية تحت السلطة البريطانية. وعين بنتويش أحد الصهاينة المتطرفين نائبا عنه، وسكرتيرا عاما قضائيا لفلسطين، وكان من سلطته إعداد اللوائح والقوانين والأنظمة، وبشكل يضمن خدمة مصالح الحركة الصهيونية. وكان الأمر كذلك في منصبي مدير التجارة، ومدير الهجرة والسفر والجنسية، فقد عين المندوب السامي البريطاني اليهودي فيهما يهوديين صهيونيين سافرين. وظهرت طوابع البريد وقطع العملة تحمل كلمة «أرض إسرائيل» بالعبرية. وسكتت الإدارة على إنشاء الحركة الصهيونية لعلم خاص بها، يضم نجمة سداسية زرقاء ، بين خطين على قاعدة بيضاء، ورفعها إياه على كثير من المباني والشركات. وبدأت العمليات المنظمة لإدخال اليهود إلى فلسطين، وتمكينهم من أراضي العرب، وموارد رزقهم، بل ومستقبل حياتهم وحياة أبنائهم. ووضعت الحكومة تحت تصرف المنظمات الصهيونية الاستعمارية أجود الأراضي الزراعية، وأملاك الدولة والأوقاف الإسلامية لاستغلالها في توطين المهاجرين. وأقفلت حكومة الانتداب المصرف الزراعي، وحجزت على أراضي الفلاحين العرب ومواشيهم تسديدا للقروض.

كما فتحت الحكومة أبواب الهجرة لليهود، ووضعت القوانين لحماية الصناعات اليهودية الناشئة، وذلك بإعطاء الامتيازات والإعفاءات المختلفة حتى يتم نموها. وثبت أن اليهود كانوا يستوردون الأسلحة لتجهيز قوات عسكرية خاصة بهم (٥٧) كما عملت سلطات الانتداب البريطاني في المقابل على تدهور حالة العرب الفلسطينيين،

وذلك بتخفيض أسعار الحبوب والزيت، وهما أساس الثورة الاقتصادية للعرب، فمنعت تصديرها، وتكدست كمية كبيرة منها في الأسواق، وانخفضت بالتالي أسعارها، وأصبح العرب في ضيق شديد، فعجز الفلاحون عن سداد ديونهم، كما عجزوا عن دفع الضرائب، وهي حالة تدفع إلى الاستدانة، وكان لايجد إلا البنوك اليهودية، وتسير العملية بطريقة «قانونية» إلى انتزاع الأرض منهم، وإلى فقد العرب ثرواتهم وأعمالهم، في الوقت الذي يصل فيه المهارجون اليهود فيجدون الأرض في انتظارهم والقوانين لحمايتهم.[٥٨]

ثم جاءت مسألة استيلاء النازي على السلطة في ألمانيا، وانتهزت الدعاية الصهيونية هذه الفرصة، وعملت على إظهار أن النازية موجهة ضد اليهود، وعلى إظهار اليهود بمظهر الضعف والذل، وعلى الالتجاء إلى الرأي العام العالمي للدفاع عن الحركة الصهيونية ومساندتها. وهكذا فتحت أبواب فلسطين على مصراعيها لإيواء اليهود. وكان هذا يمثل خطرا واضحا على فلسطين، وكان من الطبيعي أن يدفع هذا الوضع إلى ضرورة الحركة، وضرورة دفاع العرب عن أرضهم وأرض أجدادهم.

وأخذ العرب الفلسطينيون في عقد المؤتمرات، مثل المؤتمر الإسلامي، ثم المؤتمر العربي سنة ١٩٣١، وعملوا أيضا في مواجهة العصابات الصهيونية على إنشاء تشكيل سياسى هو حزب الاستقلال العربي، وأصدر الحزب الكثير من البيانات التي فضحت التواطؤ الإنجليزي الصهيوني ضد العرب. وبدأت الصدامات المسلحة بين العرب واليهود، وأريقت الكثير من الدماء لدى الجانبين.[٥٩]

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، نجح اليهود في استغلال الموقف، وحصلوا من الحكومة البريطانية على تصريح بإنشاء جيش يهودي يحارب في صفوف الحلفاء. وقد زودت بريطانيا هذا الجيش بالأسلحة والذخائر. ولكن القائمين على هذا الجيش اليهودي استفادوا من ظروف الحرب، وأمعنوا في سرقة الأسلحة والمعدات البريطانية وخزنها في سراديب وخنادق تحت الأرض في مستعمراتهم في فلسطين انتظارا لمنازلة العرب.

وجاء خطاب الرئيس الأمريكى ترومان سنة ١٩٤٥ إلى المستر أتلى رئيس الوزراء البريطاني ليؤكد أن الصهيونية قد وجدت في رئيس الولايات المتحدة مدافعا عنها، ذلك أنه طالب بفتح أبواب فلسطين ليهود وسط وشرق أوربا، وعلى أن تقبل منهم مائة ألف مهاجر دفعة واحدة. (٦٠)

وهكذا تصدت الجامعة العربية - التي أنشئت عام ١٩٤٥ - لهذه المؤامرات، والهيمنة الأنجلو أمريكية على مقدرات الشعب الفلسطيني، وعقد ملوك ورؤساء الدول العربية اجتماعا في إنشاص بمصر في مايو ١٩٤٦ لاتخاذ موقف موحد في قضية فلسطين، وأجمعوا على أن فلسطين قلب العالم العربي، وأن واجب الجامعة العربية يحتم عليها الدفاع عنها.

إلا أن المخططات الأنجلو أمريكية والمنسقة مع الحركة الصهيونية توصلت في النهاية إلى مشروع تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧.

كما قررت الجامعة العربية إرسال قوات دولها إلى فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨، أي يوم نهاية الانسحاب البريطاني منها، ولكن ومع نجاح القوات العربية في البداية من تحقيق انتصارات كثيرة، فإن الدعم الغربي للدولة العبرية المدللة أدى إلى تغير ميزان القوى، وبالتالي قبول الطرف العربي للهدنة الاولى ثم الثانية ومن ثم تأكيد الوجود الصهيوني في فلسطين، وتأكيد قيام دولة إسرائيل، والتي فرضتها الهيمنة الدولية فرضا، وسط الأمة العربية.

وتتالت الحروب بين العرب وإسرائيل، والتي أكدت السياسة التوسعية الإسرائيلية في الأراضي العربية، فالتواطؤ الإسرائيلي مع فرنسا وبريطانيا أثناء العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ يؤكد النيات العدوانية الإسرائيلية ضد الوطن العربى. وحرب ١٩٦٧ المبيتة ضد مصر وسوريا والأردن، واقتطاع أراض عربية في هذه الحرب تمثلت في هضبة الجولان السورية، وأراضي الضفة الغربية وغزة، وسيناء تؤكد أيضا مدى التوتر والقلق الذي ساد الوطن العربي منذ نشوء دولة إسرائيل.

حقيقة نجحت حرب أكتوبر في عودة سيناء إلى الوطن الأب مصر، ولكن لازالت الدولة الاسرائيلية التوسعية تسيطر على هضبة الجولان السورية، وكذلك على أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية.

حقيقة وطبقا لاتفاقيات مدريد ١٩٩١ وأوسلو ١٩٩٣ تمكنت السلطة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها على أراضي الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة، ولكن منذ أن دنس أرئيل شارون بزيارته الملعونة للمسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين، ومنذ انفجرت الانتفاضة الفلسطينية الشامخة، فإن إسرائيل نقضت كل اتفاقياتها السابقة والتي وقعت عليها، وبدأت سياسة ثقيلة الوطأة ضد أبناء الشعب الفلسطيني. فكل يوم بل كل ساعة تبث أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة صور جنازات الشهداء الفلسطينيين، كما أن السياسة المرسومة للدولة العبرية تؤكد السير في مخطط يهدف إلى طرد كل الفلسطينيين من أراضي فلسطين التاريخية، وإلا فما معنى تجريف الأراضي الزراعية الفلسطينية، وهدم المباني والمنازل، واعتقال مئات من أبناء الشعب الفلسطيني، وكذلك الخطط الجهنمية لتدمير البنية التحتية وكل مظاهر الاقتصاد الفلسطيني.

لقد أقامت قوى الهيمنة الدولية دولة إسرائيل، وهذه الدولة منذ ولادتها غير الطبيعية، وهي تثير المشكلات والحروب، وهي تخطط لتوسعات كبرى في الأراضي العربية، وهي قد توصلت - بمعاونات من الهيمنة الدولية - إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل المتنوعة، وهي تشكل حاليا بؤرة خطيرة للتوتر في منطقة الشرق الأوسط، وفي العالم كله. [٦١]

ب - الهيمنة الدولية وبؤر التوتر في منطقة البلقان:

درج السياسيون على تسمية البلقان «برميل البارود» لأن هذه المنطقة كانت مثار الحروب منذ القرن التاسع عشر، فقد كانت تسكن هذه المنطقة - ولاتزال - شعوب مختلفة الأجناس والعادات والتقاليد والعقائد. وفي القرن الثامن عشر كان يتقاسم النفوذ في منطقة البلقان كل من الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية. فقد

استطاع الأتراك العثمانيون منذ القرن الخامس عشر أي منذ سقوط القسطنطينية في أيديهم أن يندفعوا بفتوحاتهم نحو البلقان، وظلوا مسيطرين على معظم مناطقه حتى نهاية القرن الثامن عشر، عندما بدأت الدولة العثمانية في الضعف والانحلال، وعندئذ كانت الفرصة سانحة لكل من روسيا والنمسا لكي تحققا أطماعهما في تلك البلاد. وأدركت شعوب البلقان أن باستطاعتها أن تحقق أمانيها القومية، فتمكن المجريون في عام ١٨٠٤ من الاستقلال الذاتي بعد ثورة عنيفة قاموا بها، ثم استقل اليونانيون استقلالا تاما بعد ثورتهم الكبرى، وتدخل الدول الأوربية الكبرى لمصلحتهم عام ١٨٣٢، واضطرت تركيا إلى إعطاء صربيا استقلالا ذاتيا عام ١٨٣٠ بشرط دفع الجزية للسلطان العثماني. وكان الصرب هم أول من ثار من شعوب البلقان ضد الأتراك، وإن كان اليونانيون قد سبقوهم في الحصول على الاستقلال التام، إلا أن الصرب لم يذعنوا إلى الأبد، بل تابعوا ثورتهم حتى جلا الأتراك عن بلادهم سنة ١٨٦٧.

وكانت ولايتا البوسنة والهرسك تابعتين للسلطان العثماني، وكان سكانهما يتطلعون للاستقلال. وقد برزت خلال تلك الثورات وغيرها على الدولة العثمانية مشكلة سميت في التاريخ باسم المسألة الشرقية، واشتركت في حوادثها الدول الأوربية الكبرى، فأصبحت قضية أوربية معقدة، استحال على الساسة حلها حلا يرضي جميع الأطراف، فروسيا وفرنسا تتنافسان على حماية رعايا الدولة العثمانية المسيحيين. حيث ادعت الأولى حماية الأرثوذكس، وادعت الثانية حق حماية الكاثوليك. وتطلعت النمسا إلى التوسع في البلقان، ووقفت بريطانيا متربصة للأطماع الروسية في الممتلكات العثمانية.

وفي صيف عام ١٨٧٥ أعلنت صربيا والجبل الأسود الحرب على الدولة العثمانية، وعندئذ تنبهت كل من روسيا والنمسا إلى مصالحهما وأطماعهما في البلقان، وحاولت كل منهما أن تستفيد من الموقف المرتبك في تلك المنطقة.

أما روسيا فقد كانت سياستها ذات وجهين: أولهما سياستها الرسمية في التفاهم مع النمسا على توحيد سياستهما في البلقان، وثانيهما وجود عاطفة قوية نحو الجامعة

السلافية تستمد قوتها من العاطفة الدينية الأرثوذكسية التي تتخذ لها مركزا في موسكو.

ولكن النمسا رغم رغبتها في تحطيم الدولة العثمانية، كانت تخشى أن يثور السلاف الخاضعون لها تشبها بالسلاف الخاضعين للدولة العثمانية، فاتفق رئيس وزرائها اندراسي مع درزائيلي رئيس الوزارة البريطانية على توجيه مذكرة إلى الدولة العثمانية يفرضان فيها على السلطان عدة مطالب تختص بمعاملة رعاياه المسيحيين، ومع أن السلطان العثماني قبل المذكرة، ووعد بتحقيق ماجاء فيها، رفض الثوار أن يعتمدوا على وعد السلطان.

وامتدت الثورة إلى بلغاريا، فاستعمل العثمانيون منتهى الشدة في إخمادها، مما أثار السخط على الدولة العثمانية في أوربا. ولما أرسلت الدول الأوربية مذكرة جديدة تلح في وجوب تنفيذ الإصلاح، لم تعبأ بها الدولة العثمانية، وردت عليها ردا جافا، لأنها كانت تعتقد أن الدول الأوربية تشجع الثوار، وتمدهم بالعون والتأييد.

وفي عام ١٨٧٧ أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية، وانضمت إليها رومانيا وصربيا والجبل الأسود وبلغاريا، وكانت روسيا قد ضمنت حياد النمسا في تلك الحرب بعد أن وعدتها بأن توافق على ضم البوسنة إلى النمسا في التسوية التالية.

ولم يكد ينتهي العام حتى كانت القوات الروسية تتقدم منتصرة نحو الآستانة، وعندئذ تحركت الحكومة البريطانية للعمل على منع عدوتها التقليدية روسيا من الوصول إلى العاصمة التركية. وهكذا تبين لقيصر روسيا صعوبة تحقيق مآربه، واضطر إلى إبرام الصلح مع تركيا في معاهدة سان ستفانو في ٣ مارس ١٨٧٨. ولم تكن معاهدة الند للند، بل معاهدة بين القوي والضعيف أملى الروس فيها شروطهم، وهم يكظمون غيظهم من محاولة التدخل البريطاني المسلح ضدهم، واحتمال انضمام النمسا إلى جانب بريطانيا فيه. ونصت المعاهدة على استقلال رومانيا والصرب والجبل الأسود استقلالا تاما.

وكان من أهم النتائج التي ترتبت على عقد تلك المعاهدة منح بلغاريا حدودا أوسع، فقد مهدت الصحافة التي كانت تنطق باسم الجامعة السلافية إلى تحويل أنظار البلقانيين إلى الزعامة البلغارية الجديدة. وأصبحت بلغاريا بموجب معاهدة سان ستيفانو تمتد من البحر الأسود إلى الساحل الطويل الواقع على بحر إيجه، وهي محاولة شاءت بها روسيا أن تنشىء دولة كبرى تتمتع بالحكم الذاتي، وتستمد العون والتأييد من الحكومة الروسية، وعن طريقها يتغلغل النفوذ الروسي إلى البلقان.

مؤتمر برلين ١٨٧٨:

لم تكد الحكومة البريطانية تعلم بنبأ معاهدة سان ستيفانو حتى ثارت ثائرتها، وقررت التدخل لإجبار القيصر على أن يعرض هذه المعاهدة على مؤتمر يمثل الدول الكبرى للنظر في بنودها وإجراء التعديلات عليها.

ورأى المستشار الألماني الحديدي بسمارك أن يتوسط في الأمر، واقترح عقد المؤتمر في برلين، وقبلت روسيا أن تعرض شروط المعاهدة على المؤتمر، لأنها شعرت إذ ذاك بعزلتها، وفي هذا المؤتمر اتفقت سياسة ألمانيا مع سياسة كل من النمسا وبريطانيا، وأيد بسمارك كل المشروعات البريطانية التي كانت ترمي إلى تضييق الخناق على روسيا.

وقد تقرر في مؤتمر برلين أن توضع البوسنة والهرسك تحت حماية النمسا. أما بلغاريا فقد انكمشت قليلا، وكل ما استطاعت روسيا أن تخرج به من المؤتمر هو منحها مقاطعة بسارابيا. والواقع فإن الولايات البلقانية نفسها لم ترض عن تلك التسوية، فرومانيا التي ساعدت روسيا في حربها ضد الدولة العثمانية، قد فوجئت بتقرير ضم بسارابيا إلى حليفتها روسيا. وساء بلغاريا أن يتبدد الحلم الذي حققته في معاهدة سان ستيفانو، وغضبت صربيا كل الغضب لانتقال البوسنة والهرسك من يد الدولة العمثانية الضعيفة إلى قبضة النمسا القوية، إذ أن ذلك الحل يضعف أملها في ضمها عندما تسمح الظروف.[٦٢]

حقائق عن البوسنه والهرسك:

تقع البوسنة والهرسك وسط ما كان يعرف بجمهورية يوجوسلافيا وتحيط بها كرواتيا من الشمال والغرب والصرب من الشرق والجبل الأسود في الجنوب الشرقي. وقد اتخذت البوسنة اسمها من النهر المعروف بهذا الاسم في اللغة الكرواتية. أما الهرسك فقد اتخذت اسمها من الكلمة الألمانية «Her Zog» وتعني الدوق. ويبلغ عدد سكان البوسنة والهرسك ٤,٠٢٩,٠٠٠ نسمة حسب تعداد عام ١٩٧٦ يمثل المسلمون الغالبية العظمى منهم، وقد استوطن الصرب والكروات المنطقة منذ القرن السابع الميلادي. وفتحها العثمانيون عام ١٤٦٣ وظلوا يحكمونها حوالي خمسة قرون ترك خلالها العثمانيون بصمات واضحة في تاريخ الإقليم وثقافته. والحقيقة أنه يصعب فهم الصراع الناشب في الوقت الحاضر في البلقان بين جمهورية البوسنة والهرسك، وجارتها الصرب دون معرفة الخلفية التاريخية والتركيبة العرقية لشبه جزيرة البلقان.

تقع شبه جزيرة البلقان بشكل عام في الطرف الجنوبي الشرقي لأوروبا جنوب نهر الدانوب. وعلى الرغم من أن رومانيا تقع إلى الشمال من هذه الحدود إلا أنها تنتمي إلى هذه المجموعة، ولما كانت شبه جزيرة البلقان تقع عند نقطة التقاء أوروبا وآسيا فقد تلقت تأثيرات من كليهما. وكانت مسرحا لمعارك عنيفة لفترات طويلة. وذلك لوقوعها عند مفترق الطرق، ومن ثم أصبحت مستقرا لعناصر كثيرة ومتنوعة، بطريقة أصبح من الصعب معها قيام أمة واحدة في هذه المنطقة التي أصبحت تمثل صورة بالغة التعقيد لاختلاط العناصر وتنوع الأجناس، ومن ثم أصبحت شعوب البلقان تملك قدرا كبيرا من التنوع في الثقافة واللغة والدين.

فمع نهاية القرن الثاني الميلادي احتلت ثلاثة عناصر رئيسية شبه جزيرة البلقان: اليونانيون في الجنوب، والاليريون في الشمال، والرومان الذين سيطروا على المنطقة التي أصبحت تعرف بولاية داشيا (رومانيا الحالية).

وفيما بين القرنين الخامس والسابع شهدت شبه جزيرة البلقان توغل عناصر جديدة من السلافيين جاءت من الشمال. تركت آثارها في العديد من اللغات القائمة

في شبه جزيرة البلقان اليوم، ويلاحظ أن غيبة الحدود الفاصلة بين هذه المجموعات العرقية جعلت من الصعب إقامة حدود سياسية بينها .

وفي القرن الرابع عشر شرع العثمانيون في التوغل في شبه جزيرة البلقان حيث خضعت لهم معظم أراضي المنطقة. وظلت بعض المناطق تحت سيطرتهم لما يقرب من خمسة قرون، ومع العثمانيين وصل الإسلام إلى هذه المناطق. وبالتالي تحول الكثير من السكان إلى الإسلام، وبقيت التأثيرات الإسلامية في مناطق متعددة من البلقان في ألبانيا وبلغاريا ومقدونيا والبوسنة والهرسك، على الرغم من انحسار النفوذ العثماني عن هذه المناطق خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وفي أوائل القرن التاسع عشر كانت شبه جزيرة البلقان تضم أكثر القوميات تطرفا في أوروبا، فالعناصر الصربية التي تنتمي إلى العنصر السلافي تعيش في صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك. أما الرومانيون الذين ينحدرون من أصول مختلفة حيث كان أسلافهم جنودا ومستوطنين في ولاية داشيا الرومانية، وهؤلاء أصبحوا بمضي الوقت سلافا ويقيمون في إقليم مولدافيا ولاشيا (الأفلان والبغدان) (رومانيا الحالية). وهناك مجموعة أخرى تقطن في إقليم محدد هم البلغار وهؤلا ينحدرون من قبائل تيرانية قدمت من آسيا ومع مضي الوقت أصبحت هذه القبائل سلافية الدم واللغة. أما اليونانيون الذين يقطنون أقصى جنوب شبه الجزيرة فكانوا يتكونون من عناصر مختلفة. ألا أنهم كانوا يتفاخرون بأنهم ينحدرون من العناصر الهلينية القديمة (نسبة إلى هيلاس الاسم القديم لبلاد اليونان). وفي العصر الحديث كان شعب اليونان أكثر هذه العناصر تقدما وأكثرها أخذا بحضارة الغرب من بقية شعوب البلقان.. أما المنطقة الواقعة إلى الشمال من بلاد اليونان وتطل على بحر الأدرياتيك فكانت تعرف بألبانيا. وكان الألبان يعيشون في حالة من البداوة والتخلف تلفت النظر.

والى جانب هذه المجموعات الرئيسية كانت توجد جماعات من اليهود والأرمن مبعثرة في طول البلاد وعرضها. وهؤلاء كانوا يشاركون اليونانيين معظم تجارة الاقليم. ومما زاد في تعقيد هذه الصورة الاثنوجرافية أن مناطق إقامة المجموعات العرقية المختلفة لم تكن محددة تحديدا دقيقا. بل أن كل جماعة عرقية من هذه

الجماعات كان لديها أقليات في مناطق إقامة الجماعات الأخرى. (والنموذج الواضح لمثل هذه الأقليات في الوقت الحاضر الأقلية الصربية داخل البوسنة. والتي ستظل تمثل مشكلة للبوسنة) . وكانت الدولة العثمانية المتداعية تحكم هذا المتحف الاثنوجرافي البالغ التعقيد.

تلك بشكل عام هي صورة شبه جزيرة البلقان مع مطلع القرن التاسع عشر والخلفية التي ساهمت في تكوينها أما عن المنطقة التي أصبحت تعرف في التاريخ القريب بيوجوسلافيا فقد كانت في الفترة السابقة للعصر الرومانى تعرف بالليريا. وخلال العصر الروماني قسمت هذه المنطقة إلى عدد من الولايات هي الليريا وبانونيا وداشيا. وفي القرن السادس الميلادي نفذت إلى الإقليم قبائل سلافية مالبثت أن تكونت منها مجموعة من الممالك والدوقيات، ومع بداية العصور الوسطى كانت هذه القبائل قد تحولت إلى المسيحية بتأثير جيرانها في الشرق والغرب. وخلال العصور الوسطى تمكن الصرب من إقامة دولة لهم بلغت ذروة قوتها في القرن الرابع عشر وأصبحت تنازع البيزنطيين السيادة في جنوب البلقان.

الإسلام في البوسنة والهرسك:

موضوع انتشار الإسلام بين سكان البوسنة والهرسك في ظل الحكم العثماني لم يلق اهتماما كافيا من الباحثين حتى الآن. غير أن الدراسات المتاحة تشير إلى وجود وجهتي نظر حول هذا الموضوع.

الأولى: ترى أن أهالي البوسنة قد اعتنقوا الإسلام بشكل جماعي في أعقاب وصول العثمانيين إلى المنطقة عام ١٤٦٣م وذلك بسبب الاضطهادات الدينية التي كان يعاني منها أهالي البوسنة بسبب اعتناقهم مذهبا مغايرا لمذهب كنيسة روما، كما أن النبلاء وجدوا أن اعتناق الإسلام يضمن لهم الاحتفاظ بامتيازاتهم.

أما وجهة النظر الأخرى، فترى أن الإسلام قد انتشر تدريجيا بين أهالي البوسنة، وذلك بفضل الدور الذي قامت به المدن التي أنشأها العثمانيون كمراكز للصناعات والحرف على أنقاض أسواق قديمة، أو كمراكز دفاعية أو مقرات لأجهزة الحكم

والإدارة ثم تحولت تدريجيا إلى مراكز للفكر والثقافة الإسلامية بعد أن أقيمت بها المساجد والمدارس والتكايا وأنشئت بها المكتبات، وبعد أن جذبت إليها أعدادا من المهاجرين من الفلاحين وأهالي الريف مسلمين ومسيحيين. وكان الفلاحون المسيحيون المهاجرون إلى المدن لايلبثون أن يعتنقوا الإسلام. وفي نفس الوقت فإن العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل بين هذه المدن والقرى المجاورة أدى إلى انتشار الإسلام بين الفلاحين، والنموذج الواضح لهذه المدن هو سيراييفو التي أصبحت عاصمة لسنجق البوسنة والتي نمت وتطورت خلال تلك الفترة. ويمكن أن نلخص العوامل التي ساهمت في انتشار الإسلام في البوسنة في ثلاثة عوامل:

١- الاضطهادات الدينية والمذهبية التي تعرض لها أهالي البوسنة بسبب اختلافهم في المذهب مع كنيسة روما الكاثوليكية.

٢- الدور الذي لعبته المدن التي انشأها العثمانيون بعد أن تحولت إلى مراكز ثقافية.

٣- اعتناق النبلاء للدين الإسلامي ساعد على اعتناق أتباعهم لهذا الدين .

وقد تولى بعض أهالي البوسنة من المسلمين الذين ينحدرون من أسر إقطاعية بعض المناصب العليا في الدولة العثمانية كمنصب الوزارة والصدارة العظمى مثل محمد باشا سوكولوفتش (صوقوللي) وهو من الأوائل الذين تولوا هذا المنصب في الدولة العثمانية، وقد ساعد تولي مثل هذه المناصب على ارتفاع شأن الأسر التي ينتمى إليها هؤلاء الأفراد. كما أوجد نوعا من الحراك الاجتماعى في مجتمع البوسنة في ظل الحكم العثماني. وكان تولي مثل هذه المناصب القيادية في الدولة العثمانية جزءا من الدور التاريخي الذي لعبه أهل البوسنة إلى جوار العثمانيين في صراعهم مع أوروبا المسيحية. ذلك أنه منذ أن انتشر الإسلام بين أهالي البوسنة لعب البوسناويون المسلمون دورا في الجهاد إلى جانب القوات العثمانية سواء في الحروب ضد النمسا أو ضد البندقية. بعد أن أصبحت هناك قاعدة عريضة من المسلمين المجندين من أبناء المدن ومن الفلاحين.

وكانت الأوضاع الاقتصادية في البوسنة تتأثر بجو هذا الصراع. فالحرب التي خاضها العثمانيون ضد النمسا خلال عامي ١٦٦٣، ١٦٦٤ دارت راحاها على أراضي البوسنة وكان من نتائجها فرار السكان المسيحيين عبر الحدود حيث انضم الكثير منهم إلى جيش البندقية. وعندما تجدد القتال بين النمسا والدولة العثمانية خلال الفترة بين عامي ١٦٨٣ - ١٦٩٩ والذي انتهى بهزيمة العثمانيين في معركة «زنتا» أحرقت القوات النمساوية سيراييفو . بينما هاجر المسيحيون الكاثوليك مع القوات المغيرة عند انسحابها. وفي صلح كارتوفلتز (١٦٩٩) الذي انهى هذه الحرب احتفظت البوسنة بحدودها الحالية في الشمال والغرب مع بعض تعديلات طفيفة. أما اللاجئون الذين هاجروا من الأرض التي تخلت عنها الدولة العثمانية في سلوفينيا وكرواتيا ودلماشيا بمقتضى هذا الاتفاق، فقد استقروا على الأراضي المهجورة أو قليلة السكان التي سمح لهم بامتلاكها في البوسنة وأصبح هؤلاء المستوطنون يشعرون بكراهية شديدة للدول المسيحية التي تسببت في تركهم لأوطانهم.(٦٣)

وعلى أية حال، فإن مؤتمر برلين ١٨٧٨ قد جعل البوسنة والهرسك تحت حماية النمسا.

الأوضاع في البلقان حتى قيام الحرب العالمية الأولى

ظل ساسة النمسا ينتظرون سنوح الفرصة لكي يضموا البوسنة والهرسك نهائيا، وقد سنحت هذه الفرصة في سنة ١٩٠٨، عندما قامت الثورة التركية ضد حكومة السلطان عبد الحميد، وتكونت سرا في تركيا جمعية سمت نفسها جمعية الاتحاد والترقي، وكان هدفها إنقاذ تركيا من الخضوع الشائن للدول الغربية، وتكوين دولة تركية عصرية تقوم على أسس متينة من القوة والنظام. وقد كان مركز هذه الجمعية في جنيف سنة ١٨٩١، ثم انتقلت إلى باريس، وأخيرا استقرت في سالونيك سنة ١٩٠٨، وتكونت جمعية تركيا الفتاة التي أعلنت ضرورة تنفيذ الدستور التركي الذي صدر سنة ١٨٧٦، وقررت الثورة ضد السلطان، واستعدت للزحف على العاصمة الآستانة.

وقد عزمت جماعة تركيا الفتاة أن تشرك كل الولايات التي كانت تابعة للدولة العثمانية في البلقان في ثورتها ضد السلطان العثماني، فأرسلت تطلب من شعب البوسنة والهرسك أن يرسل مندوبين للاجتماع بأعضاء الجمعية، وقصدهم من ذلك إثبات الرعوية التركية للبوسنة والهرسك، واعتبار تلك البلاد ضمن الدولة العثمانية، إلا أن حكومة النمسا قابلت تلك الحركة بضربة حاسمة، إذ أعلنت في ٦ أكتوبر ١٩٠٨ ضم البوسنة والهرسك رسميا إلى النمسا.

وقد أعتقد ألوا فون اهرنتال Alois Von Aeherenthal مستشار النمسا أنه سدد تلك الضربة بمهارة وفي الوقت المناسب. فإن روسيا الطامعة في البلقان كانت لاتستطيع معارضتها إذ ذاك، لأنها جاءت في أعقاب هزيمة روسيا أمام اليابان في عام ١٩٠٥، وخروجها من تلك الحرب ضعيفة الجانب لاتستطيع أن تخاطر بعداوة النمسا.

وقد مرت أزمة سنة ١٩٠٨ دون إراقة دماء، واكتفت الدول التي يهمها الأمر بالاحتجاج على أطماع النمسا، وازداد التوتر بين روسيا والنمسا. (٦٤)

وقد أثار ضم النمسا والهرسك الشعور القومي في البلقان ، وتبين البلقانيون مبلغ ضعف تركيا، ورأوا أن ساعة الخلاص من الحكم التركي قد حانت، وعلى الأخص أنهم كانوا يطمعون في أن تعاونهم روسيا بعد أن توترت العلاقات بينها وبين النمسا، وتضاربت مصالحهما في البلقان.

وفي مارس ١٩١٢ شجع الروس كلا من صربيا وبلغاريا على توقيع معاهدة تضمن تعاونهما المشترك في حالة اعتداء أية دولة أوربية كبرى على حدودهما. وأول ما يلاحظ على تلك المعاهدة السرية أنها كانت موجهة ضد النمسا حتى لاتتكرر مأساة ضم البوسنة والهرسك. وقد عقدت معاهدة مشابهة بين بلغاريا واليونان، وكانت تلك المعاهدة موجهة ضد تركيا.

وبعد إتمام تلك المعاهدات أصبح الموقف ينذر بقيام الحرب، وفي ٨ أكتوبر ١٩١٢ أعلنت بلغاريا وصربيا واليونان والجبل الأسود الحرب على تركيا. واستطاع البلقانيون

أن يحرزوا انتصارات خاطفة سريعة، وأنزلوا الهزائم المتعاقبة بالجيش التركي، واستطاعت دول الجامعة البلقانية Balkan League أن تنتزع معظم أراضي تركيا الأوربية.

وأمام هذا الخطر الذي فجر الموقف في البلقان أثناء الحرب البلقانية الأولى (١٩١٢) رأت الدول الكبرى أن تتكاتف للوصول إلى حل يطمئن الجميع، فعقد في لندن مؤتمر على مستوى السفراء في ديسمبر ١٩١٢ لإقرار الحدود الجديدة على ضوء الانتصارات البلقانية على تركيا.

ولقد حصلت صربيا على بعض الأراضي، كما أنشئت دولة ألبانيا ضد رغبات صربيا، لأن ألبانيا كانت ضمن الدائرة التي فكرت صربيا في ضمها إلى صربيا الكبرى، وعندما ضاع هذا الأمل وجهت أنظارها نحو الحدود البلغارية الشرقية، واحتلت رقعة واسعة منها، فأثار ذلك بلغاريا، فأقدم جيشها على مهاجمة القوات الصربية دون إنذار، فكان ذلك إيذاناً بقيام حرب بلقانية ثانية اشترك فيها الصرب واليونانيون ضد البلغار، وانتهزت رومانيا الفرصة وهاجمت بلغاريا من الخلف، وانتزعت لنفسها منطقة دبروجة Dobrudja جنوب مصب الدانوب، ودخلت تركيا تلك الحرب، واستردت أدرنة من البلغار. والواقع أن بلغاريا هزمت هزائم منكرة في كل مكان، وانتهت الحرب بمعاهدة بوخارست سنة ١٩١٣، واستطاعت صربيا واليونان أن تضم كل منهما جانبا من أراضى تركيا الأوربية، ورضيت بلغاريا بصلح يحرمها من نصف أراضيها.

وقد كانت الحروب البلقانية نذيرا للنمسا بفشل سياستها في البلقان، فقد كان من نتائج هذه الحرب ازدياد قوة صربيا، حتى أصبحت الدولة الأولى في البلقان، وإضعاف تركيا التي كان حلفاؤها الألمان يعلقون أملا كبيرا على صداقتها. [٦٥]

وكان من نتائج الحرب البلقانية الثانية زيادة مساحة صربيا، وأصبحت تحيط بولايتي البوسنة والهرسك، مما أدى إلى ازدياد نشاط الحركات الوطنية المطالبة بطرد النمسا من البلقان. كما نشطت الجمعيات السرية في البوسنة والهرسك في

العمل ضد النمسا. وفي ٢٨ يونيو ١٩١٤ تمكن أحد أبناء البوسنة المنتمين إلى إحدى هذه الجمعيات الموالية للصرب من اغتيال وريث عرش النمسا، بينما كان في زيارة لسيراييفو Saragjevo عاصمة البوسنة. وكان هذا الحادث هو الشرارة التي أشعلت الحرب العالمية الأولى بسبب التراكمات التي كانت قائمة في الموقف الدولي.

وقد انتهت الحرب بهزيمة ألمانيا وتركيا وانهيار إمبراطورية النمسا، وقيام عدد من الدول القومية على أنقاضها.

قيام دولة يوجوسلافيا

كان قيام يوجوسلافيا بعد الحرب العالمية الأولى تعبيرا عن طموحات الصرب السابقة للحرب في قيام دولة صربية كبرى تجمع العناصر السلافية في البلقان. فقد أصبحت الدولة الجديدة تتكون من الصرب والجبل الأسود مع الأقاليم السلافية الجنوبية من إمبراطورية النمسا السابقة، وأطلق عليها عند قيامها سنة ١٩١٨ اسم مملكة الصرب والكروات والسلافيين، ثم أخذت في عام ١٩١٩ اسم يوجوسلافيا، ومعناها وطن السلافيين الجنوبيين. وقد حكمت يوجوسلافيا أسرة صربية، وأصبحت صربيا هي الشريك الأقوى في هذه الدولة. كما مارست صربيا نوعا من السيطرة المطلقة على بقية القوميات بلغت ذروتها عام ١٩٢٩ في عهد الملك إسكندر. وتجسدت مظاهر عدم الرضا ضد هذا النظام في ظهور عدد من الحركات المناهضة للصرب بين الكروات والمسلمين والأقليات الأخرى انتهت باغتيال الملك إسكندر عام ١٩٣٤. وغرقت البلاد في نزاعات عرقية استمرت حتى غزا الألمان النازيون يوجوسلافيا في أبريل ١٩٤١ خلال الحرب العالمية الثانية. ومع الغزو الألماني تحولت البلاد إلى أحزاب متناحرة، وأصبح من السهل على الألمان تقطيع أوصال هذه البلاد. وأقام الألمان في كرواتيا نظاما معاديا للصرب. ولكن العنف والإرهاب الذي مارسه الألمان من خلال هذا النظام ضد الصرب والمسلمين أيضا عبأ النفوس للمقاومة ابتداء من منتصف عام ١٩٤١. وقاد المقاومة حزب صغير من الشيوعيين اندرجت تحت لوائه جماعات من انتماءات مختلفة، تحت شعار طرد المحتلين الألمان، وتحقيق العدل والمساواة العرقية في يوجوسلافيا الجديدة. وبعد مجابهات ومعارك وحشية ضد

الألمان والعناصر الموالية لهم، تمكن الشيوعيون من انتزاع السلطة من القوات الألمانية في عام ١٩٤٤. كما أمكن لقائد الكفاح جوزيف بروز تيتو وبدعم شعبي كبير سحق الأسرة المالكة في المنفى، وإقامة نظام اشتراكي في يوجوسلافيا مع نهاية الحرب.(٦٦)

مؤتمر يالتا Yalta والسلام الدولي

في الفترة من ٤ إلى ١١ فبراير سنة ١٩٤٥، وعندما أوشكت الحرب العالمية الثانية على أن تضع أوزارها اجتمع ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني مع فرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والماريشال جوزيف ستالين رئيس جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية، وكان معهم وزراء الخارجية، ورؤساء أركان حرب القوات المتحالفة وبعض المستشارين، لدراسة الموقف عند نهاية الحرب.

وقد بدأ منذ أول لحظة أن العالم سينقسم إلى قسمين قسم رأسمالي وقسم اشتراكي، وأن الاتحاد السوفيتي حريص على «تصدير» الثورة الاشتراكية إلى الدول التي قام بتحريرها، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وقفت أيضا تدافع عن العالم الرأسمالي.

وقد توصل مؤتمر يالتا إلى عدة توصيات خاصة بأهمية هزيمة ألمانيا واحتلالها وإدارتها، وأهمية تنظيم الأمم المتحدة، وإعلان تحرير أوروبا، كما احتوت التوصيات بندا خاصا ببولندا ويوجوسلافيا. وفي هذا الإطار وافق الثلاثة الكبار (تشرشل وروزفلت وستالين) على الوضع القائم في يوجوسلافيا. (٦٧)

وأعاد الشيوعيون تكوين يوجوسلافيا السابقة كجمهورية اتحادية عام ١٩٤٥ أصبحت تتكون من ست جمهوريات صربيا وهي أكبر الجمهوريات، وكانت تعتبر نفسها نواة الدولة، وعاصمتها بلجراد، وهي تضم أيضا إقليمين لهما حكم ذاتي هما فويفودينا وكوسوفو، والجمهورية الثانية هي سلوفينيا وهي في أقصى الشمال الغربي ويسكنها السلوفيون. أما الجمهورية الثالثة فهي كرواتيا وعاصمتها زغرب. والجمهورية الرابعة هي البوسنة والهرسك وتضم البوشناق المسلمين وعاصمتها سيراييفو .

أما الجهورية الخامسة فهي مقدونيا وعاصمتها سكوبيا ، ثم الجمهورية السادسة وهي الجبل الأسود وهي أصغر الجمهوريات وهي متاخمة لألبانيا وعاصمتها تيتوجراد.[٦٨]

وأصبحت بلغراد عاصمة للاتحاد. وفي عام ١٩٤٦ أصبحت البوسنة والهرسك جمهورية لها ذاتيتها داخل الاتحاد اليوجوسلافي.

غير أنه عقب وفاة تيتو بدأت المشكلات العرقية تطل برأسها في يوجوسلافيا.

يوغوسلافيا السابقة بؤرة للتوتر الدولي

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، انهار الاتحاد اليوغوسلافي أيضا وفضلت مقدونيا وسلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك أن تبقى مستقلة، ولم يبق في دائرة الاتحاد القديم سوى الصرب والجبل الأسود.

ولكن الصرب سرعان ما انقضوا على مناطق البوسنة والهرسك، واقترفوا الكثير من الآثام التي يندى لها الجبين، وأرادوا فرض سيطرتهم قسرا على مسلمي البوسنة والهرسك بصفة خاصة، وخاصة في بدايات التسعينات من القرن العشرين، مما كان له أثره في قيام التنظيم الدولي بمحاولات لتهدئة الأحوال في تلك المنطقة المتفجرة من العالم، وتم تحويل بعض قادة الصرب إلى محاكم جرائم الحرب الدولية. كما أرسلت هيئة الأمم المتحدة قوات لحفظ السلام إلى تلك المنطقة للحفاظ على الأمن والسلام، وتحقيق قدر من الهدوء في «برميل البارود» أو إحدى بؤر التوتر في العالم المعاصر.

ورغم استقرار الأمور مؤقتا في تلك المنطقة، فإن هناك شكوكا في إمكانية اندلاع المواجهات والحروب في أية لحظة، للتناقضات القائمة هناك بين الأطراف والأعراق والعقائد المختلفة.



ثالثا: الهيمنة الأمريكية وبؤر التوتر الدولي المعاصر

أ - جذور الهيمنة الأمريكية:

لتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية أهمية خاصة بالنسبة لتاريخ العالم المعاصر. والواقع فإن اكتشاف كريستوفر كولمبس لأمريكا في أواخر القرن الخامس عشر لم يعط أي مؤشر في ذلك الوقت لإمكانية أن تحقق قطعة من أمريكا الشمالية - أي الولايات المتحدة - تلك الهيمنة على سياسات هذا الكوكب في التاريخ المعاصر.

وقد بدأ الوجود البريطاني في أمريكا الشمالية مع السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر، ولكن الاستعمار البريطاني الحقيقي لأمريكا بدأ في عهد الملكة إليزابيث (١٥٥٨-١٦٠٣) وخاصة بعد معركة الأرمادا الشهيرة بين بريطانيا وإسبانيا، والتي انتهت بتحطيم الأسطول الإسباني سنة ١٥٨٨.[٦٩]

وهكذا بدأت عملية إقامة المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية، وزادت الهجرة الأوربية عامة والبريطانية خاصة إلى هناك وبلغ عدد المستعمرات البريطانية في أمريكا في النصف الأول من القرن الثامن عشر ثلاث عشرة مستعمرة.

وأدى اختلاف المصالح بين المستعمرين وبين السلطات البريطانية الحاكمة إلى اندلاع حرب الاستقلال الأمريكية، والتي انتهت إلى تحقيق استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا طبقا لمعاهدة باريس سنة ١٧٨٣.[٧٠]

كما استطاع شعب الولايات المتحدة وضع دستور ١٧٨٩ بعد عقد مؤتمر فيلادلفيا الأول سنة ١٧٨٧، ووضع الدستور أسس الديموقراطية في الدولة الجديدة.

واعتباراً من عام ١٨٦٠ انفصلت سبع ولايات جنوبية من الولايات المتحدة، ولكن الرئيس الأمريكي لينكولن أعلن رفضه الاعتراف بالانفصال معتبرا إياه باطلا. وهكذا اندلعت الحرب الأهلية الأمريكية، والتي كان من أسبابها أن الشمال الأمريكي أراد أن

يحرر العبيد كي يستخدم تلك الأيدي العاملة الرخيصة في الصناعة. ولكن الجنوب الأمريكي الحار والرطب كان في حاجة إلى العبيد للعمل في الحقول الزراعية. وأصدر الرئيس لينكولن قرارا بتحرير العبيد اعتبارا من أول يناير ١٨٦٣. وعقب انتهاء الحرب وانتصار الولايات الشمالية، وافق الكونجرس الأمريكي في ١٨ ديسمبر ١٨٦٥ على التعديل الثاني عشر في الدستور، والذي قضى بتحرير العبيد في كل أراضي الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كانت الحرب الأهلية قد خلفت في الولايات الجنوبية دمارا كبيرا، فإن البلاد في مجموعها لم تتأثر كثيرا بويلات الحرب، بل إن الحرب ربما دفعت عجلة التطور الاقتصادي بقوة إلى الأمام، كما ساهمت في استغلال موارد البلاد الكبيرة، وتطوير صناعاتها لتلبية مستلزمات الحرب.

والواقع أن الولايات المتحدة تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة، والغابات الواسعة. وموارد البلاد من الفحم والحديد والنحاس والذهب والبترول غير محدودة. أما الأيدي العاملة الضرورية لاستثمار الأراضي والبحث عن ثرواتها الطبيعية فكانت مؤثرة بسبب الهجرات الأوربية الكثيفة والتي كانت تمد البلاد بما تحتاج إليه من الأيدي العاملة الخبيرة في الصناعة بصفة خاصة. ويكفي أن نذكر على سبيل المثال أن تعداد الوافدين على الولايات المتحدة من الخارج قد بلغ نحو مليوني مهاجر بين عامي ١٨٧١ و ١٨٨٠.[٧١]

وعقب الحرب الأهلية، اهتمت الولايات المتحدة بتعمير ما خلفته الحرب من دمار في البلاد، ومن انقسام بين الأمريكيين. وهكذا فرضت الولايات المتحدة على نفسها عزلة اختيارية، وابتعدت عن شؤون العالم الخارجي، وبصورة خاصة المشكلات الأوربية في ذلك الوقت. إلا أن هذا الالتزام لم يكن سهلا، ثم إن تمسكها بمبدأ مونرو الشهير، وحرصها الشديد على أن تحتكر لنفسها حق الاهتمام بشؤون القارة الأمريكية كلها، كان لابد أن يخرجها من عزلتها من آن لآخر، ويجرها إلى خلافات خطيرة مع الدول الأخرى. فمع أواخر القرن التاسع عشر، خرجت الولايات المتحدة من عزلتها، وظهر ذلك في مجالات كثيرة ، مثل قضية فنزويلا مع بريطانيا، فقد أكد مبدأ مونرو

حق الولايات المتحدة في منع الدول الأخرى من التدخل في شؤون القارة الأمريكية. ويعتبر تدخل الولايات المتحدة في هذه الأزمة نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ أبعدتها عن عزلتها نهائيا.

كما أن الحرب الأمريكية الأسبانية (١٨٩٨) كانت أيضا تأكيدا على خروج الولايات المتحدة عن عزلتها. فقد اهتمت الولايات المتحدة بما يجري على بعد ٩٥ ميلا من شواطئها، أي الاستعمار الأسباني لكوبا. وقد انتهت هذه الحرب بعقد معاهدة باريس في ديسمبر ١٨٩٨، والتي تنازلت فيها إسبانيا للولايات المتحدة عن جزر الفلبين وجزيرة جوام وبورتوريكو، أما كوبا فقد أصبحت جمهورية مستقلة.

كما تدخلت الولايات المتحدة في شؤون كولومبيا سنة ١٩٠٢، عندما وافق الكونجرس الأمريكي على شق قناة بنما لربط الشواطىء الأمريكية بين المحيطين الأطلنطي والهادي. وتم توقيع معاهدة بين الحكومتين الأمريكية والكولومبية بهذا الشأن سنة ١٩٠٣. ولكن مجلس الشيوخ الكولومبي رفض التصديق على الاتفاقية.

وهكذا تآمرت الولايات المتحدة في ٣ نوفمبر ١٩٠٣ على كولومبيا، ومولت قيام ثورة أعلنت قيام جمهورية بناما تحت الوصاية الأمريكية، وتم شق القناة وأصبحت صالحة للملاحة في ١٥ أغسطس ١٩١٤. كما تدخلت الولايات المتحدة وبقوة في الشرق الأقصى بعامة والصين واليابان بخاصة، وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وذلك للمشاركة مع الدول الاستعمارية في الحوز على امتيازات تجارية في هذه المناطق.

أما بالنسبة لأوربا، فقد اشتركت الولايات المتحدة في مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ كما تدخلت كوسيط في الحرب الروسية اليابانية سنة ١٩٠٥. كا اشتركت الولايات المتحدة في مؤتمر الجزيرة بأسبانيا سنة ١٩٠٦ لحل النزاع الفرنسي الألماني حول المغرب.[٧٢]

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) بين دول الوفاق (بريطانيا وفرنسا وروسيا) ودول الوسط (ألمانيا والنمسا والمجر) تمكست الولايات المتحدة

بسياسة الحياد. ولكن مصالح الولايات المتحدة جعلتها تشترك في الحرب سنة ١٩١٧، وبعد أن كانت كل الدول المتحاربة قد أصبحت منهوكة القوى، وبالتالي أمكن للولايات المتحدة تدعيم قوى الوفاق والانتصار في الحرب العالمية الأولى على قوى الوسط.

وأصبحت الولايات المتحدة قوة عظمى بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد اجتيازها الكساد العالمي الكبير ابتداء من عام ١٩٢٩ ولبضع سنوات تالية.

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) فإن الولايات المتحدة تدخلت في هذه الحرب متأخرة أيضا في عام ١٩٤١، وأمكنها أن تكسر مع حلفائها الإنجليز والسوفيت قوى المحور بزعامة ألمانيا وإيطاليا واليابان.

وأثناء الحرب العالمية الثانية قدم سمنر ولز وزير الخارجية الأمريكية مشروعا لإقامة تنظيم دولي جديد بعد انهيار عصبة الأمم والتي قامت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. وبعد إجراء عدة تعديلات على المشروع أرسلته الحكومة الأمريكية إلى بريطانيا والاتحاد السوفيتي في ١٨ يوليو ١٩٤٤. واتفقت الدول الثلاث على عقد مؤتمر لبحث تفصيلات المشروع. وقد انعقد المؤتمر في دمبارتن إكس إحدى ضواحي واشنطن، وتمت الموافقة في ٧ أكتوبر ١٩٤٤ على مشروع تنظيم دولي يعرف باسم الأمم المتحدة، ويكون من أهدافه حفظ السلم والأمن الدوليين، وتنسيق التعاون بين الدول، وفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وعدم اللجوء إلى الحرب لحل المشكلات بين الدول. ونستخلص أن إقامة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتنظيماتها المعروفة كانت من تدبير الولايات المتحدة الأمريكية. ويعد هذا انعكاسا لمكانة الولايات المتحدة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥.[٧٣]

ب - الحرب الباردة

لقد تعاون الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ضد المارد الألماني، ولكن مع نهاية الحرب استحال التوفيق بين حلفاء الأمس (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة) لأن الولايات المتحدة كانت تمثل قمة النظام الرأسمالي بينما كان الاتحاد السوفيتي يمثل

قمة النظام الشيوعي، وهكذا اندلعت العداوة الكامنة بين الدولتين فيما سمي بالحرب الباردة. كما تبين أنه لا أمل في عقد تسوية عالمية ترتكز على اتفاق يتم بين ما سمي بالكتلة الغربية الديموقراطية وبين الكتلة الشيوعية الشرقية. وأصبح في الوقت نفسه لا أمل في الوصول إلى اتفاق على توحيد ألمانيا، وأصبحت الكتلتان تنظران إلى ألمانيا كفراغ سياسي تسارع كل كتلة إلى ملئه. واندفعت كل منهما إلى داخل ألمانيا حتى واجه كل منهما الآخر.

فمن الشرق سيطر الاتحاد السوفيتي على الثلث الشرقي من ألمانيا والقطاع الكبير الذي احتله من النمسا، بل وتجاوز ذلك إلى السيطرة على الدول الشرقية الواقعة على حدوده الغربية، وهي الدول التي حررها من الاحتلال النازي، وهي بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وألبانيا . ونتيجة للنفوذ والتأثير السوفيتي، تأسست في تلك الدول حكومات شيوعية، وتكونت منها جميعا - فيما عدا يوغوسلافيا - كتلة شيوعية تسير في فلك الاتحاد السوفيتي.

وعلى الجانب الآخر وقفت الدول الثلاث المتحالفة - الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا - تحتل قواتها القطاعات الأخرى من ألمانيا. وقد وحدت هذه الدول سياستها، ولكن كانت للولايات المتحدة الكلمة العليا والنفوذ الغالب في ذلك التحالف. وكان الأمريكيون وحلفاؤهم يظنون في بادىء الأمر أن حلفاءهم السوفيت سيعملون معهم في زمن السلم كما عملوا أيام الحرب، ولكن السوفيت كانوا يعلمون بمدى التناقض بين نظامهم السياسي والمثال الغربي. وعمد الاتحاد السوفيتي والدول المتحالفة معه إلى وضع حاجز يحجب أوربا الشرقية عن الغرب كله، ذلك الحاجز الوهمي الذي أطلق عليه الغربيون فيما بعد الستار الحديدي.

وظهر بأجلى بيان أن العالم أصبح يتزعمه قوتان: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي. ولم تعد أوربا الغربية كما كانت سابقا مركز القوة الدولية. وقد قفز الاتحاد السوفيتي إلى مركزه العالمي نتيجة الثورة الصناعية التي قادها الزعماء السوفيت بعد نجاح الثورة الشيوعية، وساعدهم على ذلك ثلاث خصائص هي أساس القوة في التاريخ المعاصر: المساحة الضخمة المتصلة وحجم السكان الكبير،

والموارد الطبيعية الهائلة. ومع أن الاتحاد السوفيتي كان مجتمعا متعدد العناصر، ومتعدد القوميات ، فإن حكومته استطاعت تنمية هذه القوميات والحضارات المحلية وصيانتها بدلا من كبتها، ومنحتها نوعا من الاستقلال الذاتي والحكم المحلي، رغم أن الروس أنفسهم سيطروا عدديا وحضاريا على الأجناس الأخرى التي يضمها الاتحاد السوفيتي.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد خرجت من الحرب العالمية الثانية وهي أغنى وأقوى دولة في العالم كله، بينما تأثرت الدول الأوربية بتلك الحرب إلى حد كبير، فتصدعت اقتصادياتها وضعفت قوتها، في الوقت الذي تضاعفت فيه ثروة الولايات المتحدة بتضاعف إنتاجها الصناعي ، وزاد النقد المتداول فيها ثلاثة أضعاف. أما في السياسة الخارجية فقد تزعمت الولايات المتحدة العالم الغربي، وأخذت على عاتقها مهمة الحد من الخطر الشيوعي، ومكافحة التغلغل الروسي، وحماية كل الدول التي تعادي الشيوعية. وبموجب برنامج النقطة الرابعة تعهدت الولايات المتحدة بمساعدة من أسمتهم بالشعوب الحرة في العالم.[٧٤]

وقد ظهرت خلافات أدت إلى التوتر في العلاقات الدولية ، وتمثلت تلك الخلافات في عدة مناطق، ففي إيران اشتد التوتر عندما تلكأت القوات السوفيتية عدة شهور في الجلاء، تدعيما لحكومة شيوعية كانت قد تأسست في أذربيجان الإيرانية، وشكلت جمهورية انفصالية عن إيران وقد اشتكت إيران إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة ضد تدخل الاتحاد السوفيتي، وأضافت الدول الغربية إلى موضوع أزمة أذربيجان تردد الجيش الأحمر في الجلاء عن إيران طبقا لمعاهدة عقدت سنة ١٩٤٢، ونصت على جلاء القوات السوفيتية عن إيران خلال ستة أشهر من انقضاء الحرب العالمية الثانية، وأصبح السوفيت عرضة للهجوم من المجتمع الدولي. ولكن التدخل الأمريكي، وثورة القبائل الإيرانية أمكنها وضع نهاية للجمهورية الشيوعية التي قامت في إقليم أذربيجان الايراني، وما تلا ذلك من انسحاب القوات السوفيتية عن إيران.[٧٥]

كما اشتد التوتر على الحدود التركية مع الاتحاد السوفيتي، عندما طالب الأخير صراحة بتعديل الحدود، والسماح له بالسيطرة على المضايق. وفي شمال اليونان

حدث توتر آخر بسبب الصراع الدامي بين الحكومة ضد الجماعات الشيوعية التي اتخذت لها قواعد في بلغاريا ويوغوسلافيا وألبانيا. ثم التوتر الذي حدث في تريستا بين يوغوسلافيا وإيطاليا، وأهم من ذلك كله شدة التوتر الذي كان سائدا على طول خط الحدود في ألمانيا بين السوفيت والحلفاء الغربيين.

ولعل أعجب ما في الأمر أن الحلفاء لم يضعوا سياسة واضحة لألمانيا عندما انتهت الحرب، وكل ما فعلوه أنهم اتفقوا على تقسيمها إلى مناطق احتلال عسكرية، دون أن يتفقوا على الخطوات التالية. ففي مؤتمر بوتسدام الذي عقد سنة ١٩٤٥ كان الاتفاق قد تم على ضرورة احتفاظ ألمانيا بوحدتها تحت إشراف الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، على شرط نزع سلاحها وحرمانها من صناعاتها الثقيلة حتى لاتعود إلى تهديد السلام. ولكن اتفاق بوتسدام كان مرهونا باستمرار التحالف الكبير Grand Alliance بين الاتحاد السوفيتي والحلفاء. أي أن وحدة الحلفاء ووحدة ألمانيا تحت السيطرة المشتركة مرتبطان أشد الارتباط، وبمجرد فصم الوحدة الأولى تصبح الوحدة الثانية أملا بعيد المنال.

وقد بدأ الخلاف يدب بين الحلفاء والاتحاد السوفيتي في ربيع عام ١٩٤٦، عندما أخذت الحكومة السوفيتية تتصرف في المنطقة التي تحكمها في ألمانيا بكل حرية دون الرجوع إلى اللجنة المشتركة التي تشكلت لتنسيق العمل، مما أضر أبلغ الضرر بوحدة ألمانيا الاقتصادية، وتغيرت نظرة الفريقين إلى الهدف من الاحتلال. وتطلع كل فريق إلى كسب ود الألمان. حتى أن بيرنز Byrnes وزير خارجية الولايات المتحدة صرح في سبتمبر ١٩٤٦ بأن الأمريكيين لن ينسحبوا من ألمانيا، وأن بلاده سوف تساعد الشعب الألماني على أن يعود ليأخذ مكانه بين شعوب العالم الحرة والمحبة للسلام. وقد تغير اتجاه الدول الغربية في شتاء ١٩٤٦ - ١٩٤٧ لسببين: أولهما سوء حالة الشعب الألماني وبؤسه بعد الهزيمة التي حلت به، وثانيهما ما اتضح من أن بعث الحياة في الاقتصاد الألماني ضروري لأوربا الغربية، وأنه مالم يتخل الحلفاء عن سياسة خنق ألمانيا اقتصاديا، فإن الشيوعية سوف تجد لنفسها طريقا ميسرا نحو غزو أوربا الغربية كما فعلت بأوربا الشرقية.

وهكذا وبالتدريج تغلب الخوف من الشيوعية والاتحاد السوفيتي على الخوف من ألمانيا، وبينما كان النظام الشيوعي يسير بسرعة في القطاع الشرقي من ألمانيا، أخذ الحلفاء الغربيون يحاولون إقامة نظام ديموقراطي رأسمالي لحكومة ألمانيا الغربية.

وما وافي عام ١٩٤٧ حتى أصبح تقسيم ألمانيا إلى قسمين مختلفين سياسيا واقتصاديا حقيقة واقعة، أحدهما يرتبط ارتباطا وثيقا بالاتحاد السوفيتي والثاني يرتبط بالولايات المتحدة.

وقد تميز عام ١٩٤٧ بحادثين كانا نذيرا بانتهاء فترة الانتقال ، وبداية لتزايد مظاهر الحرب الباردة، وهما إعلان مذهب ترومان، ومشروع مارشال.

وقد بدأ مذهب ترومان عندما ازداد خطر انتشار الشيوعية في اليونان، وكانت إنجلترا قد أخذت على عاتقها أن تمد الحكومة اليونانية بالمال والسلاح لمكافحة الحرب الأهلية ضد الشيوعيين، ولكن في مارس ١٩٤٧ قررت الحكومة البريطانية أنه لم يعد في استطاعتها الاستمرار في هذا السبيل بسبب سوء حالتها الاقتصادية. وقد انزعجت الولايات المتحدة من هذا القرار، لما قد يترتب عليه من نجاح الشيوعيين في قلب نظام الحكم في اليونان، ومن ثم تتسرب الشيوعية إلى دول حوض البحر المتوسط... وعندئذ طلب الرئيس الأمريكي ترومان من الكونجرس الموافقة على مد اليونان وتركيا بأربعمائة مليون دولار لمواجهة المد الشيوعي.

وبعد شهور قليلة أعلن مشروع مارشال، وكان الرئيس الأمريكي قد عين الجنرال مارشال وزيرا لخارجيته، ويتلخص المشروع في وجوب مساعدة الولايات المتحدة لدول أوربا الغربية قبل أن ينهار اقتصادها، وفي الوقت نفسه حث مارشال الدول الغربية على القيام بوضع برنامج موحد لإنهاض بلادها اقتصاديا حتى يمكن للولايات المتحدة مساعدتها. ولم يستثن من دعوته دول أوربا الشرقية، ولذلك هاجم الاتحاد السوفيتي مشروع مارشال فورا، وصرح مولوتوف - وزير الخارجية - بأن الاتحاد السوفيتي لايرى في مشروع مارشال إلا نوعا من الاستعمار الجديد، أي استعمار الدولار الأمريكي، ومحاولة للتدخل في الشئون الداخلية للشعوب المستقلة. وبموجب

هذا المشروع أنفقت الولايات المتحدة حوالى ١٢ مليار دولار في سبيل إعادة بناء اقتصاديات أوربا الغربية.

ولما دعت بريطانيا وفرنسا إلى عقد مؤتمر في باريس لدراسة هذا المشروع، رفض الاتحاد السوفيتي الاشتراك فيه، بل وأمر حكومات دول أوربا الشرقية ألا ترسل مندوبين عنها، وحتى تشيكوسلوفاكيا التي كانت قد أعلنت قبولها لمشروع مارشال، عادت تحت الضغط السوفيتي إلى العدول عن الاشتراك في المشروع.

وهكذا اتسع الخلاف بين الشرق والغرب، وفي خريف ١٩٤٧ أعلن الاتحاد السوفيتي عن تأسيس منظمة أطلق عليها الكومنفورم Cominform، وصدرت الأوامر للأحزاب الشيوعية في غرب أوربا بأن تتخلى عن سياسة المهادنة والاعتدال عندما كان التحالف الكبير سائدا بين الاتحاد السوفيتي والغرب، وهكذا انتشرت المظاهرات العنيفة ، والقلاقل في كل مكان. ولجأ الشيوعيون الآسيويون إلى حرب العصابات في الملايو وبورما وإندونيسيا حتى انقلبت الحرب الباردة إلى حرب ساخنة في كثير من أرجاء العالم.

ومن أهم أحداث تلك الفترة، ذلك الانقلاب الذي حدث في تشيكوسلوفاكيا في فبراير ١٩٤٨. وكانت تشيكوسلوفاكيا هي الدولة الوحيدة من دول المجال السوفيتي التي ظلت محتفظة بنظامها الديموقراطي حتى آخر عام ١٩٤٧ ، على الرغم من أن كل حكوماتها التي تولت الحكم في أعقاب الحرب العالمية الثانية ظلت تحرص على علاقاتها الوثيقة بالاتحاد السوفيتي، ولكن العلاقات الوثيقة لم تكن تكفي في نظر السوفيت لاعتبار تشيكوسلوفاكيا دولة صديقة يؤمن جانبها. لذلك صدرت الأوامر للشيوعيين التشيك بالقيام بالانقلاب المعروف في فبراير ١٩٤٨ ، وطبق النظام الشيوعي الكامل في البلاد منذ ذلك التاريخ. (٧٦)

ومع منتصف عام ١٩٤٩ وضع الحلفاء الغربيون في منطقة نفوذهم في غرب ألمانيا نظاما لم يقره الاتحاد السوفيتي، وهو إحكام الصلة بين مناطق الاحتلال الغربي وبرلين الغربية، وسريان عملة ألمانيا الغربية في ذلك الجزء من برلين.

ولذلك قرر الاتحاد السوفيتي فرض الحصار على برلين، وقطع طريق الاتصال بين سلطات الاحتلال الغربي وبرلين، حتى لاتنجح إقامة دولة ألمانية مستقلة مسلحة ومعادية للاتحاد السوفيتي. ولذلك قطعوا الطريق الذي تستخدمه السلطات الغربية للوصول إلى برلين، وحالوا دون وصول الطعام والغاز والكهرباء والضروريات الأخرى التي كانت تصل بانتظام من القطاع الشرقي لبرلين.

ولم تلجأ سلطات الاحتلال الغربية إلى استخدام القوة في فتح الطريق، بل فضلت استخدام الطريق الجوي لخرق الحصار السوفيتي. ووضعوا السوفيت في مأزق المعتدي إذا أطلقوا النار على طائرات الحلفاء الغربيين، وذلك في الوقت الذي بعثت فيه الولايات المتحدة بعدة أسراب من الطائرات المقاتلة إلى المطارات الحربية في إنجلترا لتدعيم القوات الأمريكية المسلحة هناك. وقد نقل السلاح الجوي الأمريكي والبريطاني ما بين عامي ١٩٤٨، ١٩٤٩ مليون ونصف مليون طن من الطعام والوقود والضروريات الأخرى إلى برلين، لسد حاجة السكان المدنيين والعسكريين في المناطق التي فرض السوفيت عليها الحصار. وهكذا نجح الحلفاء الغربيون في إفشال الحصار الروسي بعمل سلمي ودون مجابهة عسكرية.

وبعد إجراء الانتخابات في ألمانيا الغربية في شهر أغسطس ١٩٤٩، أعلن قيام جمهورية ألمانيا الاتحادية في ٢٠ سبتمبر، وتقرر أن تكون العاصمة بون، وظل القسم الشرقي من ألمانيا في قبضة الاتحاد السوفيتي والذي شكل فيه دولة ألمانيا الديموقراطية (الشرقية).

ولعل ظهور دولة الصين الشعبية (الشيوعية) والتي تأسست في أكتوبر ١٩٤٩ بعد انتصار الشيوعيين في الحرب الأهلية كان أخطر حادث بالنسبة للدول الغربية، التي اعتبرت الوجود الشيوعي في تلك المنطقة الشاسعة أمرا يهدد المصالح الغربية عامة، والولايات المتحدة على وجه الخصوص. ولكن الدول الغربية لم توحد سياستها تجاه الصين الشيوعية، فنجد بريطانيا تعترف بالنظام الجديد في الصين سنة ١٩٥٠، وأما فرنسا فقد رفضت الاعتراف بسبب ما كانت تقدمه الصين من المعونات إلى الثوار في الهند الصينية ، والتي كانت تحت الاستعمار الفرنسي في ذلك الوقت.

وفي الولايات المتحدة كان الرأي العام شاعرا بخيبة أمل كبيرة بسبب انهيار النظام الذي وضعه تشانج كاي شيك. وهو الزعيم الذي كان متحالفا مع الأمريكيين، الذين قدموا له كل وسائل العون العسكري والاقتصادي، إلى أن أجبر على الانزواء بحكومة عميلة للولايات المتحدة في جزيرة فورموزا، ووقف الأسطول الأمريكي يحول دون أي هجوم عليه.

ومهما يكن من أمر، فقد تغير موقف الولايات المتحدة في يونيو ١٩٥٠ عندما اندلع لهيب الحرب الكورية. وكانت كوريا قد تحررت من الحكم الياباني عام ١٩٤٥ بعد خمسة وثلاثين عاما من الاحتلال، ولكنها انقسمت إلى قسمين كوريا الشمالية التي احتلتها آنذاك القوات السوفيتية، وكوريا الجنوبية التي احتلتها القوات الأمريكية. ومزقت السياسة بين أبناء الوطن الواحد، وانقسمت كوريا إلى دولتين متعاديتين . ولكوريا أهمية استراتيجية عظمى لجيرانها الاتحاد السوفيتي واليابان والصين، ثم أصبح للولايات المتحدة بعد هزيمة اليابان مصالح هامة في تلك المنطقة تجعلها تهتم بها أبلغ الاهتمام، ولذلك أرسلت قواتها من اليابان لوقف الهجوم الذي قام به الكوريون الشماليون الشيوعيون في ٢٥ يونيو ١٩٥٠. واستطاعت الولايات المتحدة بنفوذها أن تضمن تأييد هيئة الأمم المتحدة، ولكن ٩٠٪ من القوات المحاربة في كوريا كانت من الولايات المتحدة.

وفي سبتمبر ١٩٥٠ تقدمت تلك القوات باسم هيئة الأمم المتحدة، فعبرت خط عرض ٣٨ درجة إلى كوريا الشمالية، وكان لإقدام هذه القوات على اختراق الخط الذي يحدد القطاعين أسوأ الأثر عند الصين الشيوعية، فقررت التدخل، وأرسلت قواتها لمساعدة كوريا الشمالية. واستطاعت القوات الشيوعية أن تحرز انتصارات عديدة على أعدائها، مما اضطر قوات الأمم المتحدة إلى التقهقر بغير انتظام نحو الجنوب.[٧٧]

والواقع فإن الاتحاد السوفيتي عانى كثيرا من تلك الحرب باعتبار مسئوليته عن الدفاع عن العالم الاشتراكي (الشيوعي) ولكن الصين قدمت معونات فائقة الأهمية للكوريين الشماليين، وحاربت فعلا ضد القوات الأمريكية.

وقد ظهرت نداءات في الولايات المتحدة نفسها تطالب بإيقاف هذه الحرب، ففى ربيع ١٩٥٢ قام دعاة السلام بمظاهرة كبرى ضد انغماس الولايات المتحدة في الحرب الكورية، واستخدامها للأسلحة المحظورة دوليا. كما اندلعت مظاهرات في دول العالم الاشتراكي ضد الممارسات القمعية الأمريكية في الحرب الكورية.

وخلال سنوات الحرب الثلاثة (١٩٥٠ - ١٩٥٣) خسر الأمريكيون وحلفاؤهم أكثر من مليون ونصف مليون قتيل ومن بينهم ٤٠٥,٠٠٠ أمريكي، كما خسروا ١٢,٢٢٤ طائرة حربية، و٥٦٤ سفينة حربية من أنواع مختلفة ، ٣٢٥٥ دبابة وعربة مصفحة و ٧٦٩٥ من قطع المدفعية الثقيلة ، وتكلفت الولايات المتحدة نحو ١٦٥ مليار دولار من تكاليف الحرب.

وهكذا ونتيجة للدعم الصيني والسوفيتي لكوريا الشمالية، لم يكن من الممكن أن تستمر الحرب الى مالا نهاية، وهكذا اتفقت الأطراف على إنهاء هذه الحرب طبقا لاتفاقية تم عقدها في هذا الصدد في بانمونجوم Panmunjom في ٢٧ يوليو ١٩٥٣.[٧٨]

وتستمر الحرب الباردة بين الكتلتين السوفيتية والغربية والأمريكية خصوصا حتى غطت مناطق كبيرة من العالم ، وقد تكلفت الدولة السوفيتية مبالغ ضخمة في سبيل المواجهات مع الغرب، وتبنى السوفيت قضية تحرير العالم الخاضع للاستعمار تمهيدا لتحويله إلى النظام الشيوعي، وظهرت نظريات كثيرة في هذا الصدد. وكمثال على هذا الصراع لابد أن نشير إلى قضية الجلاء البريطاني عن مصر ومعركة تثبيت الاستقلال، فبعد عقد اتفاقية الجلاء في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ بين مصر وبريطانيا، وجلاء آخر جندي بريطاني عن قاعدة قناة السويس في يونيو ١٩٥٦، وبعد صفقة الأسلحة التشيكية والتي حازت مصر بمقتضاها على كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة من الكتلة الشرقية، قام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦، وذلك بعد تقاعس البنك الدولي عن إعطاء مصر قرضا لبناء السد العالي، وبضغط أنجلو أمريكي. ودخلت مصر دوامة الحرب الباردة فالسوفيت يشايعون مصر والقوى الغربية مستاءة من تدفق الأسلحة السوفيتية على

الإسكندرية، وهكذا وقع العدوان الثلاثي على مصر اعتبارا من ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦. وقد أصدر الاتحاد السوفيتي إنذارا في ٥ نوفمبر ١٩٥٦ على لسان بولجانين رئيس الوزراء إلى دول العدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) أعلن فيه تصميم الحكومة السوفيتية على استخدام القوة للقضاء على العدوان. (٧٩)

وتتالت المشكلات بالنسبة لتداعيات الحرب الباردة بين السوفيت والامريكيين، ففى يونيو ١٩٦١ اجتمع الرئيس الأمريكي كيندي مع الزعيم السوفيتي خروشوف في فيينا، وصرح خروشوف لكنيدى بأن المشكلة الألمانية أصبحت على شفا الانفجار، وقد تناقضت وجهات النظر الأمريكية والسوفيتية بشكل حاد، ولكن هذا اللقاء فتح قنوات الاتصال بين الطرفين على أية حال، غير أن هذا لم يمنع كنيدي من أن يعلن التعبئة الجزئية بمجرد عودته إلى واشنطن، كما قام بأعمال التدعيم العسكري لمختلف القواعد الأمريكية في غرب أوربا بسبب تهديدات خروشوف حول برلين، كما أعلن خروشوف زيادة الميزانية العسكرية للاتحاد السوفيتي بمقدار الثلث... إن الاتحاد السوفيتي خصص مئات الملايين من الروبلات لقضية التسليح لمواجهة الحرب الباردة، وكان ذلك من الأسباب التي أدت في النهاية إلى انهيار الاتحاد السوفيتي. كما أثار خروشوف من جديد مشكلة برلين في جنيف في نفس العام (١٩٦١) واقترح أن القوات التي ترابط في برلين يجب أن تكون من الدنمرك أو النرويج أو بلجيكا أو هولندا، وكذلك من بولندا وتشيكوسلوفاكيا، وأن تعمل هذه القوات تحت علم الأمم المتحدة، وهو العرض الذي رفضته الولايات المتحدة في الحال. ورد الاتحاد السوفيتي بأنه سيضطر إلى تسوية الوضع في برلين بدون اشتراك القوى الكبرى. وازدادت الأمور حدة عندما تدخل السوفيت في مواصلات برلين الغربية.

وبعد سلسلة من الاتصالات بين خروشوف وكنيدي، أنهى خروشوف الموقف تماما حينما قام في ١٣ أغسطس ١٩٦١ بفصل شطري برلين بجدار كبير يقسم المدينة إلى قسمين. وهكذا سار كل قسم من الدولة الألمانية في طريق خاص يختلف عن القسم الآخر، وبدا أن إعادة الوحدة الألمانية كانت أمرا بعيد المنال. (٨٠)

ولكن سرعان ما تطورت المواجهة بين القطبين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من برلين إلى كوبا، وإذا كان التاريخ الذي بدأت فيه الحرب الباردة هو موضع جدل بين المؤرخين، فليس ثمة نقاش حول التاريخ الذي اقتربت فيه الحرب لأن تتحول إلى حرب ساخنة، وذلك كان في ٢٢ أكتوبر ١٩٦٢، وهو التاريخ الذي كشف فيه عن وجود الصواريخ السوفيتية في كوبا، والأيام الستة التي تلته لحين إعلان خروشوف قراره بسحبها.(٨١)

وفي ذلك اليوم (٢٢ اكتوبر ١٩٦٢) قال الرئيس الأمريكى في إذاعة تيليفزيونية «انه خلال الأسبوع الماضي، فإن شهادة لاتخطىء قد أظهرت حقيقة أن سلسلة من مواقع الصواريخ يجري الإعداد لها في هذه الجزيرة (كوبا) وتشير مواصفات هذه الصواريخ الجديدة إلى أنها صواريخ نووية متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس ذرية لمسافة أبعد من ١٠٠٠ ميل، قادرة على ضرب واشنطن وقناة بنما ومدينة المكسيك أو أية مدن أخرى في الجنوب الشرقي للولايات المتحدة، وأمريكا الوسطى، ومنطقة الكاريبي. كما أن هناك مواقع إضافية لم تستكمل بعد تبدو أنها تعد لصواريخ قادرة على الانطلاق أبعد من ذلك مرتين، وتستطيع بهذا الشكل ضرب معظم مدن نصف الكرة الغربي في مدى يصل إلى كندا وإلى بيرو... إن هذا التحول السريع لكوبا إلى قاعدة إستراتيجية هامة بوجود هذه الأسلحة ذات المدى البعيد، وذات الطبيعة الهجومية الواضحة والدمار الشامل المفاجئ، إنما يشكل تهديدا حربيا للسلام والأمن لكل الأمريكيين، وتحديا لتقاليد هذه الأمة، وهذه القارة، ولميثاق الأمم المتحدة، والتحذيرات العامة من جانبنا للسوفيت، كما أن هذا العمل يتناقض مع التأكيدات المتكررة للمتحدثين السوفيت العلنية والخاصة، من أن البناء العسكري في كوبا (الشيوعية) سوف يبقى ذا طبيعة دفاعية، وأن الاتحاد السوفيتي ليس له حاجة أو رغبة لإقامة صواريخ إستراتيجية على أرض أية دولة أخرى». (٨٢)

وقد انتقلت الأزمة إلى مجلس الأمن، وزادت الدولتان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من أعبائهما العسكرية خوفا من تحول الحرب الباردة إلى حرب فعلية، وخيمت فكرة اندلاع الحرب العالمية الثالثة على أفكار السياسيين في العالم. وهددت الولايات المتحدة بتدمير مواقع الصواريخ في كوبا.

وفي ٢٨ أكتوبر ١٩٦٢ بدأت بوادر انفراج الأزمة من خلال الخطاب الذي أذاعه راديو موسكو موجها من خروشوف إلى كيندي والذي جاء فيه «إن الحكومة السوفيتية قد أصدرت تعليماتها بوقف العمل في مواقع الصواريخ، بل وإزالتها وإعادتها إلى الاتحاد السوفيتي، ولكي نصفي بأكبر سرعة ممكنة النزاع الذي يهدد السلام فإن الحكومة السوفيتية بالإضافة إلى تعليمات سابقة بوقف العمل في بناء قواعد الأسلحة، قد أصدرت تعليمات جديدة بفك هذه الأسلحة التي وصفتها بالهجومية وإعادتها إلى الاتحاد السوفيتي».

وهكذا أنهى هذا الخطاب حالة التوتر التي خيمت على العالم لمدة ستة أيام.[٨٣]

جـ - انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة:

في الواقع فإن الحرب الأفغانية - وبدون مبالغة كانت انتحارا وطنيا سوفيتيا، حتى أن العديد من الكتاب أشاروا بأن حرب أفغانستان كانت مشروعا محفزا للقضاء على الاتحاد السوفيتي. [٨٤] فقد خسر السوفيت من المعدات العسكرية ١١٨ طائرة مقاتلة ، و ٣٣٣ طائرة مروحية ، و ١٤٧ دبابة، ١٣١٤ عربة مصفحة، و ٤٣٣ قطعة مدفعية ثقيلة، و ١١٣٦٩ شاحنة.[٨٥]

واقتصاديا فإن تكاليف الحرب التي استطالت إلى عشر سنوات وطبقا للتقديرات السوفيتية كانت حوالي ٨,٢ مليار دولار سنويا، أما بالنسبة للخسائر البشرية، فإن التقديرات السوفيتية الرسمية تحدد هؤلاء بنحو ١٥,٠٠٠ رجل. ولكن الدراسات المتعمقة أكدت أن الخسائر البشرية هي نحو ٥٠,٠٠٠ جندي سوفيتي، هذا بجانب عشرات الألوف من الجرحى.

أما النتائج السياسة لهذه الحرب، فكانت أساسا أن هذه الحرب كسرت السطح الزجاجى الهش الذي غطى به الاتحاد السوفيتي ذلك التأخر الداخلي والتخلف الذي استمر لمدة عقود من السنين. [٨٦]

وهكذا ومع أسباب أخرى خاصة بالممارسة الفعلية لسياسات الاتحاد السوفيتي، سقط النظام، بعد اتخاذ أفكار جديدة كالبيريسترويكا والجلازنوست، وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب الأوحد في عالمنا المعاصر.

أما مراحل الهيمنة الأمريكية، فإنه حتى السبعينات من القرن العشرين كانت هناك قوة أمريكية ضخمة، ولكن لم تكن هناك هيمنة أمريكية... وبدت الولايات المتحدة في ذلك الوقت عاجزة عن حل مشكلات اقتصادية متعددة، وأزمات نقدية خانقة، وتضخم وارتفاع في أسعار البترول. ثم واجهت الولايات المتحدة قلاقل مثل الثورة الإيرانية، واجتياح السوفيت لأفغانستان، وغيرها من المشكلات، ولذلك بدت الولايات المتحدة عاجزة عن فرض هيمنتها في هذه المرحلة.

كما أن الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والتي بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى واستطالت حتى سقوط الاتحاد السوفيتي أثرت كثيرا على المحاولات الأمريكية للهيمنة.

ولكن ومع نهاية الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفيتي حدث ما يسمى بالولادة الجديدة للولايات المتحدة، وتجسدت سلطة بناء الهياكل للاقتصاد العالمي في مجموعة من التحركات... وهكذا أصبح «الموديل» الأمريكى هو النموذج الذي يتحدد ويتكرس في أنحاء العالم.

كما أن الولايات المتحدة فرضت سيطرتها على المنظمات الدولية، ولم تعد تفصل بين حرب الخليج في عام ١٩٩١ وحتى الآن بين المصالح الأمريكية وقرارات الأمم المتحدة، والمثال الصارخ على ذلك عندما وقفت الولايات المتحدة في وجه أربع عشرة دولة في مجلس الأمن ضد إعادة ترشيح د. بطرس غالي كأمين عام للأمم المتحدة لفترة ولاية ثانية. وفي هذا الإطار لاننسى أن الولايات المتحدة قد استخدمت حق الفيتو أكثر من ثلاثين مرة في مجلس الأمن في الربع الأخير من القرن العشرين لعدم إصدار قرار بادانة إسرائيل على أعمالها غير المشروعة والقمعية ضد أبناء شعبنا العربي في فلسطين. وهكذا وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي اختلطت الأوراق وتشابكت الأمور بين المصالح الأمريكية ومواقف وقرارات المنظمة الدولية.

كانت بداية الهيمنة الأمريكية في رأينا هي المحاولات الكبيرة لإسقاط الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، ورغم اقتناعنا بأن الحرب السوفيتية الأفغانية كانت عاملا رئيسيا في تدمير الأسطورة التي أحاطت بالاتحاد السوفيتي، مع ارتباط ذلك بالبيريسترويكا والجلازنوست، ومع انهيار وتخلف الاقتصاد السوفيتي، وأن كل ذلك أدى إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، فإنه يسود الفكر العالمي الآن نظريتان أساسيتان عن أسباب سقوط القطب الآخر مع الولايات المتحدة في تحقيق التوازن الدولي أي الاتحاد السوفيتي.

وإحدى هاتين النظريتين تمثل «نظرية المؤامرة» والتي تختزل هذه المشكلة البالغة التعقيد في مقولة إن الولايات المتحدة كان لها مصلحة في ذلك. ولهذا فإنه تم تقويض الاتحاد السوفيتي بالاعتماد على العملاء. أما وجهة النظر الأخرى فتقول إن الاتحاد السوفيتي قد انهار بفعل قوانين التطور التاريخي الموضوعية، ولأنه كان إمبراطورية مصطنعة، ولذلك لم يستطع مجاراة السباق مع الحضارة العصرية التي قدمت أطروحات عالية للتقدم الديموقراطي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي والتكنولوجي.

ومن السذاجة إنكار أن الولايات المتحدة كانت تبغي دائما إضعاف الاتحاد السوفيتي، بل إنها كانت تحلم باختفائه، بيد أن كل ذلك كان أحلاما وأمنيات، فالمواجهة العسكرية والسياسية بين حلف وارسو وشمال الأطلنطي ، وموازين القوى العالمية، ومواقع الاتحاد السوفيتي القوية في العالم، لم تكن تسمح للولايات المتحدة باستغلال تفوقها التقني الذي حققته في العقدين الأخيرين، وظلت القيم الاجتماعية والثقافية والعقائدية الشيوعية ترهب الغرب. ورغم تعميق التعاون وتحقيق الوفاق السوفيتي الأمريكي، كانت مصالح الولايات المتحدة تستهدف إضعاف الاتحاد السوفيتي. وقد استغل الساسة الأمريكيون بمهارة اندلاع الحرب السوفيتية الأفغانية، ودعموا المقاومة الأفغانية تماما ضد السوفيت، مما أدى إلى انهيار الاتحاد السوفيتي في المستنقع الأفغاني، وإحراز مكاسب أمريكية ضخمة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، ومن بينها خفض الأسلحة التقليدية والنووية، وتوحيد

شطري ألمانيا، وسحب القوات السوفيتية من وسط أوربا، وتفكيك مجلس التعاون الشيوعي (الكوميكون) وانهيار مؤسساته المتشابكة، وسقوط حلف وارسو الشيوعي والذي كان بمثابة القطب المقابل لحلف الأطلنطي. وعاد ذلك كله على الولايات المتحدة بفوائد سياسية وعسكرية وإستراتيجية واقتصادية هائلة، وأصبح بالإمكان التأكيد على أنه لابديل عن السياسة الرأسمالية، لأن الاشتراكية منيت بالهزيمة. ولهذا صورت الولايات المتحدة أن الاتحاد السوفيتي مات ميتة طبيعية، ولكن سوف تثبت الأيام، وبعد ظهور الوثائق السرية المتعلقة بهذه الفترة دور الولايات المتحدة في سقوط الاتحاد السوفيتي، ومن ثم الانفراد الأمريكي كقطب أوحد على ظهر كوكب الأرض.

وقد انعكس هذا الموقف، أي انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة والهيمنة على السياسات العالمية.. وبادىء ذي بدء نقرر أن تزعم الولايات المتحدة سنة ١٩٩١ وقيادتها لقوات التحالف الدولي ضد الغزو العراقى للكويت كانت المهمة الأولى للولايات المتحدة، بعد أن كرست ذلك التحالف تحت مظلة الأمم المتحدة، وأمكنها بالتالي تحقيق استقلال الكويت. ولكن لابد من القول أن الهدف الأساسي للسياسة الأمريكية لم يكن تحقيق استقلال الكويت، ولكن الحفاظ على المصالح الأمريكية. لقد قدمت عملية عاصفة الصحراء المثال القوي الذي أرادت به الولايات المتحدة أن ترسل برقية سريعة إلى العالم مفادها أن لابديل للقوة العسكرية الأمريكية التي طلبتها الدول بنفسها، والتي جرت في إطار الشرعية الدولية وطبقا لقرارات الأمم المتحدة.

كما ظهر الدور الأمريكي واضحا أيضا في أزمات يوغوسلافيا والبلقان، ولكن في إطار الشرعية الدولية أيضا.

ثم جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأصبحت الولايات المتحدة شيئا جديدا، وتبنت القوة العظمى والمفردة في عالمنا المعاصر سياسات جديدة.. فقد ظهرت تعليقات عن مواجهة التطرف والحرب ضد الإرهاب، والعمل من أجل نشر الديموقراطية وحقوق الإنسان.. وهذه الشعارات الجديدة هي التي تمحورت وتتمحور عليها السياسة الأمريكية من أجل تغليف أهدافها الحقيقية إزاء العالمين العربي والإسلامي.

والواقع فإنه ترتب على حادث ١١ سبتمبر عدد من التداعيات التي تصاعدت بمجرد انفجار الأزمة، كان أهمها تصاعد موجات الكراهية ضد العرب والمسلمين. كما كان من أهم تداعيات الحادث دعوة الإدارة الأمريكية إلى إقامة تحالف دولي لمواجهة الإرهاب، بحيث يشمل التحالف معظم دول العالم، وهذا التحالف الأخير يتخذ شكلا مختلفا عن التحالف الدولي ضد العراق إبان حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١. فالولايات المتحدة حاليا لن تنتظر، ولن تكتفي بتعهدات تضامنية، فهي تتوقع مشاركة بلا تردد أو تحفظ أو تلكؤ، وإلا فإنها ستقرر وحدها كيفية التحرك.

كما أن الحرب الأمريكية الأفغانية وإن كانت تحت غطاء الشرعية الدولية، فإن الولايات المتحدة استثمرت أحداث ١١ سبتمبر في التوغل في جهات مختلفة من العالم بادعاء محاربة الإرهاب، وعلى سبيل المثال أعلن البنتاجون في ٢٧ فبراير ٢٠٠٢ أن الولايات المتحدة ستقوم بتدريب قوات جورجيا وتسليحها للقضاء على المتمردين في جنوب القوقاز. وغني عن البيان أن الوجود الأمريكي في مناطق قريبة من بترول بحر قزوين - وهو أحد الاحتياطيات الكبرى العالمية من النفط - يثير كثيرا من التساؤلات.

ولكن الأخطر من ذلك أن تستثمر إسرائيل هذا الاندفاع الأمريكي، وتتعاطف مع وجهات النظر الأمريكية، بحيث يصرح الرئيس بوش بأن حركات المقاومة العربية في الأراضي المحتلة هي صور من عمليات الإرهاب سواء تعلق بذلك بحزب الله في لبنان أو منظمات المقاومة الفلسطينية، وهذا هو الخطأ بعينه، لأن مقاومة الاحتلال هي مقاومة مشروعة طبقا لقرارات مؤتمر جنيف لسنة ١٩٤٩، وبالتالي تخطط السياسة الأمريكية وتنحاز انحيازا كاملا لإسرائيل في مخططاتها الاستعمارية، وخاصة مشروعات الترحيل Transfer أي ترحيل الفلسطينيين من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق في شمال العراق أو الأردن، حتى تخلص فلسطين لشراذم يهود العالم والمهاجرين الجدد إلى إسرائيل.

وهكذا فإنه وللمرة الأولى في التاريخ الإنساني تظهر فيها دولة واحدة تتحكم في كل صغيرة وكبيرة في الكرة الأرضية، دون أن ينازعها أحد، فما هي أسباب ذلك؟

والواقع فانه للاجابة على هذا التساؤل، فإن هذه الدولة تمتلك كل أدوات التطور العلمي والتقني، ووسائل الاتصالات، وكافة رموز العولمة التي تحمل الطابع الأمريكي. وقد يعلق بعض مؤرخي التاريخ القديم أن تاريخ الإمبراطورية الرومانية يضم صورا من السيطرة والسيادة، ولكن يرد على ذلك بأن تلك الهيمنة الرومانية لم تمتد إلا إلى حوض البحر المتوسط وأوربا الغربية والبلقان وبعض الأقاليم الآسيوية.

ولكن الولايات المتحدة حاليا - وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات من القرن العشرين - تبسط وللمرة الأولى سيطرتها على كل هذا الكوكب. ويلفت النظر إلى القدرات الاقتصادية الضخمة للقطب الأوحد، وتوحش القوة الأمريكية التي فرضت نفسها كقوة وحيدة في العالم. وترجع أسباب ذلك في جانب منها إلى هزيمة بعض الدول في الحرب العالمية الثانية، وابتعاد البعض الآخر عن القيام بدور محوري في العلاقات الدولية، وانتشار اللغة الإنجليزية انتشارا هائلا. وهكذا شهد عصرنا وجود دولة كبرى وحيدة وبدون منافس في مجالات الاقتصاد والسياسة والمعلوماتية والثقافة فضلا عن المجال الحربي. وقد استطاعت الولايات المتحدة بفضل قواتها العسكرية المتفوقة أن تفرض نفسها كقوة كبرى ووحيدة على المسرح الدبلوماسي من البوسنة وحتى الشرق الأوسط، مرورا بصربيا وكوسوفو وأفريقيا وحتى أمريكا اللاتينية.. بحيث نستطيع أن نقرر باطمئنان بأن أي صراع أو حرب في العالم المعاصر لايخلو من الوجود أو التدخل الأمريكي. فالضغوط الحالية على العراق هي بالضرورة ضغوط أمريكية، والضغوط على الاتحاد الأوروبي بشأن التعريفة الجمركية هي ضغوط أمريكية أيضا، والضغوط على العالم العربي ومحاباة إسرائيل هي أيضا ضغوط أمريكية وهكذا...

والواقع فإن مستويات القوة الأمريكية تتمثل أولا في القوة العسكرية، لأن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي تملك القدرة على نشر قواتها في أي مكان في العالم. أما المستوى المتوسط للقوة الأمريكية فيتمثل في القوة الاقتصادية، حيث يشاركها كل من الاتحاد الأوروبي واليابان، ويمكن أن تنضم الصين قريبا إلى هذه المجموعة. أما المستوى الأدنى للقوة الأمريكية فيتعلق بشبكات التأثير، ومن بينها شبكة المصارف ورجال البنوك والإعلام والسينما.

ويمكن القول بإن الثقافة الأمريكية تسيطر على العالم عبر السينما والتلفزيون والكتاب والموسيقى والانترنت. وقد أشار البعض عن إمبريالية ثقافية أمريكية، على الرغم من أنه لايوجد وزير ثقافة أمريكى ولا وزارة ثقافة ضمن التشكيل الوزاري الأمريكي. فالهيمنة الأمريكية قائمة بالفعل بدليل أن الثقافة الشعبية الأمريكية هي الثقافة الشعبية العالمية حاليا. (٨٧)

د – الادارة الأمريكية الحالية والهيمنة:

منذ أن تسلمت الإدارة الأمريكية الحالية مسؤوليتها في يناير ٢٠٠١، فإنها مارست سلوكا متشددا تجلى في مجموعة من السياسات تعكس في المجمل رؤية محافظة تجاه القضايا والملفات التي تتعامل معها الولايات المتحدة الأمريكية داخليا وخارجيا. ويميل هذا السلوك بالأكثر إلى الجناح اليميني المتشدد داخل الحزب الجمهوري الحاكم، والذي يهدف من جراء ذلك إلى تأكيد أعمال القوة الأمريكية، التي يرى كثير من الجمهوريين ومعهم عناصر مؤثرة في الإدارة الأمريكية ممن ينتمون إلى الفكر اليميني المحافظ سياسيا ودينيا أنها شهدت تراجعا خلال فترتي رئاسة كلينتون، وهو أمر لن يسمح به بل سيتم العمل على تحقيقه وإن لزم الأمر قسرا.

وفي هذا السياق نجد توحدا في المصالح بين اليمين السياسي واليمين الديني، فكلاهما تجمعهما رؤية واحدة لأمريكا وللعالم، فأمريكا «هي وطن استثنائي تاريخي» لابد أن يسود ويهيمن، ولا بأس من ممارسة القوة في سبيل ذلك، ويأتي اليمين الديني ليدعم اليمين السياسي أيديولوجيا وذلك بهدف ضرورة تطهير الثقافة السائدة ، وشن الحرب المقدسة ضد «الشيطان» القابع في قلب الوطن أو الذي قد يظهر في أية بقعة من العالم معوقا امتداد «أمريكا الرسالة» التي تعبر عن «الإرادة الإلهية». (٨٨)

وحتى نتفهم مغزى الفقرة السابقة، نشير إلى بعض ماكتبه عدد من الكتاب الأمريكيين من أن الانقسام بين الحضارات أخذت خطوطه تحل محل الحدود السياسية والإيديولوجية للحرب الباردة باعتبارها نقاطا تفجر الأزمات، فقد بدأت الحرب الباردة عندما قسم الستار الحديدي أوربا سياسيا وأيديولوجيا. وانتهت

الحرب الباردة مع انتهاء هذا الستار. ومع اختفاء الأنقسام الأيديولوجي لأوربا، فإن الانقسام الثقافي لأوربا بين المسيحية الغربية والمسيحية الأرثوذكسية والإسلام من ناحية أخرى قد عاود الظهور.(٨٩)

وفي ضوء ما سبق نجد الإدارة الأمريكية الحالية قد سارت في اتجاهين، منذ تسلمت مهامها، فها هي على مستوى الشأن الداخلي تنحو إلى سياسات يمينية متطرفة تخدم الفئات الأكثر غنى في أمريكا، حتى وإن تناقض ذلك مع الوعود الانتخابية، وذلك من خلال إجراءات وتشريعات اقتصادية لاتخدم إلا القلة. وفي الوقت نفسه نجد إدارة بوش الابن تدعم المنظمات المعروفة بالانتماء إلى اليمين الديني على حساب المنظمات ذات التوجه الليبرالى. أما بالنسبة للشأن الخارجي فإننا نجد تحركات متعددة على المستويات العسكرية والاقتصادية والثقافية والسياسية والدينية تصب في اتجاه تحقيق الهيمنة Hegemony من خلال حلف الأطلنطي والسيطرة على المحيط الهادي ومنطقة أوراسيا، وبذلك تتحقق الهيمنة العسكرية، ومن خلال البنك الدولي وصندوق النقد وغيرهما من المؤسسات المالية العالمية وذلك يحقق الهيمنة الاقتصادية، ومن خلال الأمم المتحدة والتشريعات الأمريكية التي تتيح التدخل في شئون الدول بما يحقق الهيمنة السياسية، ومن خلال دعم وحماية حركات التنصير في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا تتحقق الهيمنة الدينية، بالإضافة إلى الغزو الثقافي... إنها عودة إلى ثلاثية الجندي والتاجر ورجل الدين المسيحي التي رافقت حركات الكشف الجغرافي الأولى، والتي وضعت أسس الاستعمار الغربي، وإن أخذت صورا معاصرة تتناسب والتوسع العولمي المعاصر.(٩٠)

ومن المهم أن نلفت النظر هنا إلى القاعدة الاجتماعية - الاقتصادية التي تعبر عنها الإدارة الأمريكية الحالية وأنها ذو طبيعة نفطية فالرئيس بوش الابن بدأ حياته العملية في مجال النفط كمنسق مشروعات عمليات الحفر والتنقيب، وعمل كهمزة وصل بين الجيولوجيين وأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين، مرورا بتأسيسه لشركة صغيرة للاستكشاف والتنقيب، ثم دخوله في عدة تجارب اندماجية حتى قامت شركة جديدة عمل عضوا في مجلس إدارتها ومستشارها. وبسبب انتعاش النفط آنذاك - أي

في ثمانينات القرن العشرين - أصبح لبوش الابن عائد مالي ضخم وحصة باعها لاحقا بسعر مرتفع جدا.

كما أن نائب الرئيس الأمريكي الحالي ديك تشيني كان منذ ١٩٩٥ رئيس الهيئة التنفيذية لشركة من أكبر شركات الخدمات النفطية، وقد در عليه عمله عام ٢٠٠٠ دخلا يتجاوز ٣٦ مليون دولار، وهناك قائمة مطولة بالأسماء التي يضمها طاقم الحكم في الإدارة الأمريكية من ذوي الانتماء النفطي. فنجد أن كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي قد عملت في مجلس إدارة شركة شيفرون للنفط بين عامي ١٩٩١، ٢٠٠٠. كما أن جايل نورتون وزيرة الداخلية بدأت حياتها العملية في مؤسسة بحثية محافظة تشارك شركات النفط في تمويلها. هذا بالإضافة إلى أن دون إيفانز وزير التجارة ظل رئيسا لفترة لشركة توم براون انكوربوريشن البترولية، فضلا عن توليه إدارة إحدى شركات التنقيب. أما ستيفن جريلز نائب وزيرة الداخلية ، فكان أحد أعمدة مؤسسة الإستراتيجيات البيئية الوطنية المعنية بدراسة اللوبيات وتشكيلها، وتمثل هذه المؤسسة مصالح الصناعات النفطية والكيماوية والتعدينية. وشغل فرنسيس بلابك نائب وزير الطاقة منصب نائب الرئيس الأول لشركة كوربوريت بيزنس البترولية. كما تعتبر كاتلن كوبر نائبة وزير التجارة للشئون الاقتصادية إحدى أهم اقتصادي ومديري شعبة الطاقة التابعة لأكسون موبيل كوربوريشن البترولية. كما عمل توماس وايت وزير الجيش نائبا لرئيس خدمات إيزون للطاقة سنة ١٩٩٠. هذا بالإضافة إلى أن توماس سانسونبني نائب المدعي العام ورئيس شعبة البيئة في وزارة العام كان شريكا في مكتب محاماة (هو لاند آند هارت) وهو مكتب متخصص في مساعدة شركات النفط والغاز حيال القانون الفيدرالي، أما دان بروويليت مساعد وزير الطاقة فهو يملك حصة مجموعة ألباين، وهو أحد الناشطين في اللوبي النفطي. وتطول القائمة أشخاصا مؤثرين ومهمين في الإدارة الأمريكية، الأمر الذي يدفع بالقول إنه ما من إدارة في التاريخ الأمريكي عكست مصالح شريحة اجتماعية كما فعلت الإدارة الحالية. (٩١)

ووسط هذه الأحلام الوردية للإدارة الأمريكية التي تصنف في ناحية اليمين المسيحي، وتعتبر إدارة ملتصقة بأعمال البترول، وهي أيضا تعتنق مبادئ الهيمنة بشتى صورها على مقدرات العالم المعاصر، جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ففى صباح الثلاثاء ١١ سبتمبر وفي الساعة التاسعة اخترقت طائرة ركاب مدنية تابعة لشركة «أميركان إيرلاينز» أحد برجي مركز التجارة العالمي، وأحدثت ثغرة هائلة في واجهته ، وأشعلت النيران في الطبقات العليا. وبعد ١٨ دقيقة وبينما كانت محطات التليفزيون تتابع الحادث الأول، شوهدت طائرة ثانية تقترب من المبنى الثاني للمركز وتخترقه وتنفجر داخله. ولم يمض وقت طويل حتى هاجمت طائرة ثالثة مبنى وزارة الدفاع «البنتاجون» في العاصمة واشنطن ، بينما انفجرت سيارة بالقرب من وزارة الخارجية والبيت الأبيض، وسقطت طائرة رابعة في ولاية بنسلفانيا.

وقد ترتب على تلك الحوادث تدمير كامل لبرجي مركز التجارة العالمي، وجزء من البنتاجون، ومقتل وفقد حوالى ٦٩٦٤ فردا، وخسارة فادحة للاقتصاد الأمريكي.

ورغم عدم توصل التحقيقات عن حقائق تؤكد مسؤولية جهة ما عن هذه الأحداث، فقد حرصت وسائل إعلام غربية ويهودية على إلصاق مسؤولية تلك العمليات الخطيرة بالعرب والمسلمين، وهكذا تصاعدت موجات الكراهية والعنصرية ضد العرب والمسلمين في الدول الغربية أو ضد مواطني هذه الدول من أصول عربية أو إسلامية. ففى الولايات المتحدة التي يوجد بها ٧ ملايين مسلم ومعهم مليون من العرب المسيحيين كل هؤلاء تعرضوا للاتهام وتحميلهم مسئولية الحادث.

كما أن أصابع الاتهام اتجهت إلى تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامه بن لادن حيث أعلن السيناتور الأمريكى أورين هات أنه من الممكن رؤية بصمات بن لادن. وأشار خبير المخابرات بيتر برجن أن بن لادن هو المشتبه الأول، موضحا أنه كان قادرا على شن عمليتين في وقت واحد على سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨، ثم توالت تصريحات المسؤولين الأمريكيين في اتهام بن لادن، بناء على سوابقه في الاعتداء على مصالح أمريكية، وذلك قبل استكمال التحقيقات التي لم تثبت تورطه في الحادث. ولكن وفي وقت متقدم أعلن الرئيس بوش في خطابه

للكونجرس في ٢١ سبتمبر ٢٠٠١ أن عناصر الأدلة التي جمعتها الولايات المتحدة تشير إلى تورط بن لادن في العمليات الإرهابية، وبناء على ذلك بدأت الإدارة الأمريكية استعداداتها للحرب، وعلى مستوى القرارات حصل الرئيس بوش على تفويض من الكونجرس بمجلسيه باستخدام القوة العسكرية، واعتمد مبلغ ٤٠ مليار دولار لمكافحة الإرهاب. كما تحدد الهجوم على أفغانستان باعتبار إقامة بن لادن في هذه الدولة مع تحالفه مع جماعة طالبان الحاكمة هناك.

وعلى مستوى الترتيبات العسكرية استدعت وزارة الدفاع الأمريكية حوالى ٥٠ ألف جندي من قوات الاحتياط، وبدأت تعبئة كل المؤسسات الأمريكية استعدادا للحرب، وعمدت إلى حشد الأساطيل الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي والمحيط الهندي، وقرب أفغانستان.

وعلى مستوى التحركات الدبلوماسية سعت الإدارة الأمريكية لإقامة تحالف دولي لمواجهة قواعد الإرهاب في أفغانستان، كما تقدمت الولايات المتحدة بلائحة مطالب لباكستان ، واستخدام كل وسائل الضغط لإجبارها على التعاون معها ضد أفغانستان التي تؤوي تنظيم القاعدة وزعيمه أسامه بن لادن، والتي ترفض تسليمه للسلطات الأمريكية.

وبذلك فقد حددت الإدارة الأمريكية هدفها في ضرب قواعد الارهاب واستئصالها من أفغانستان... لكن التحليلات السياسية أوضحت أبعادا أخرى هامة في العملية العسكرية ضد أفغانستان لاعلاقة لها بمكافحة الإرهاب، منها توجيه ضربة عسكرية لتفريغ شحنة الغضب الشعبي الأمريكي، ولتوجيه رسالة قوية للعالم لاستعادة الهيبة والكرامة الأمريكية، وأنها القوة العظمى القادرة على ملاحقة أعدائها في أقاصي الأرض وأطرافها، كما أن الولايات المتحدة سعت منذ فترة طويلة للتخلص من أسامه بن لادن، ورصدت ٥ ملايين دولار للقبض عليه، وهي أيضا كانت تسعى إلى تغيير نظام حكم طالبان في أفغانستان. كما أن أفغانستان لم تكن لها - عند حدوث أحداث ١١ سبتمبر - علاقات اعتماد متبادل مع دول العالم، ولذا فإن ضربها لن يؤثر على مصالح العالم، فضلا عن أن أفغانستان دولة كانت الحرب التي استمرت أكثر من

عشرين عاما قد دمرتها تدميرا، فلا أهداف إستراتيجية بها، ولا بنية تحتية تملكها، كما كان في الإمكان - وهو ما حدث فعلا - تدعيم التحالف الشمالي الأفغاني المعادي لحركة طالبان، ومن ثم قيام هذا التحالف بالهجوم على طالبان، وخاصة أن أراضي أفغانستان شديدة الوعورة، ثم يأتي الغزو الأمريكي كاسحا، بعد أن يمهد له التحالف الشمالي المسرح العسكري كله.

وبطبيعة الحال، وللخلفية التي ذكرناها آنفا عن اللوبي البترولي في الإدارة الأمريكية الحالية، فإنه من المهم الاقتراب والسيطرة على بترول بحر قزوين - أحد الاحتياطيات البترولية الكبرى في العالم - استكمالا للسيطرة الأمريكية البترولية على مقدرات البترول العالمي. (٩٢)

لقد حققت الحرب الأمريكية الأفغانية كل أهدافها من وجهة النظر الأمريكية، فقد استقرت القوات الأمريكية في أفغانستان لأجل غير محدد، وقضت على حركة طالبان، وتبعثر تنظيم القاعدة، ولكن تبقى الحالة الأفغانية بؤرة للتوتر في جنوب آسيا، باعتبار الأحداث اليومية هناك ضد القوات الأمريكية والتي تفرض عليها أجهزة الإعلام الأمريكية نوعا من التعتيم، كما تبقى المؤامرات الأمريكية وأسلوب الهيمنة على دول الجوار الأفغاني لتزيد من حالة التوتر، ولكن يبدو أن قصة الوجود الأمريكي في أفغانستان لم تحن نهايتها بعد.

هـ - الهيمنة والتوتر الحالي في شبه الجزيرة الكورية

تواجه الولايات المتحدة فلسفة خطيرة بالنسبة لضغوطها على كوريا الشمالية للتخلي عن برنامجها السرى للأسلحة النووية، وفي هذا الإطار لابد أن نؤكد أن للولايات المتحدة مصالح حيوية في منطقة جنوب شرقي آسيا. كما أن قواعدها العسكرية المتناثرة في كوريا الجنوبية، وتدخلها السافر في العلاقات بين الكوريتين أدى إلى عرقلة قيام الوحدة الكورية.

وطبقا لمؤتمر القاهرة سنة ١٩٤٣ والمؤتمرات الدولية الأخرى أثناء الحرب العالمية الثانية، وافقت الولايات المتحدة على استقلال كوريا بعد نهاية الحرب. ولكن

الولايات المتحدة احتلت كوريا الجنوبية، وحاربت كوريا الشمالية في الفترة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٣ مما بيناه آنفا. أي أن هناك ميراث سابق لتعميق الكراهية بين الكوريين الشماليين والولايات المتحدة.

وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وبداية العقد الحالي من القرن الحادي والعشرين، قامت اتصالات عددية بين المسئولين في كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وهناك إشارات عن تصور لإقامة جمهورية كورية كونفيدرالية بين الكوريتين، بمعنى ترك النظامين السياسيين (الرأسمالي في الجنوب والاشتراكي في الشمال) كما هما حاليا، ثم تحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية الكبرى. وهذا الاقتراح يؤدي إلى التوحيد بالطرق السلمية. ولكن الأمريكيين هم فقط الذين يعارضون هذا الاتجاه، لأن تحقيق استقلال شبه الجزيرة الكورية بشطريها الشمالي والجنوبي يعني انسحاب القوات الأمريكية المسلحة من كوريا الجنوبية. والواقع فإن انسحاب نحو ٤٠,٠٠٠ جندي أمريكي من كوريا الجنوبية، قد يؤدى إلى الوحدة الكورية الكونفيدرالية، كما يؤدي أيضا إلى تهدئة الأمور في منطقة جنوب شرق آسيا. كما أن التداعيات الأخيرة زادت الموقف اشتعالا، فقد فوجئ العالم كله باعتراف بيونج يانج - عاصمة كوريا الشمالية. بتطوير برنامجها لصنع أسلحة نووية. وهكذا قامت الدنيا ولم تقعد، وهددت الولايات المتحدة بالويل والثبور وعظائم الأمور، وقامت باستعداء كوريا الجنوبية على كوريا الشمالية، ولكن الزعماء في كوريا الجنوبية لم ينصاعوا لوجهات النظر الأمريكية، وصرح كيم داي جونج - رئيس كوريا الجنوبية - بأنه لايمكن الموافقة على العروض الأمريكية التي ترى استخدام القوة والحصار الاقتصادي ضد كوريا الشمالية... ومن المعروف أن الرئيس الكوري الجنوبي من أهم المشايعين لتحقيق الوحدة الكورية.

وفي حوار أجراه كاتب هذه الدراسة مع الأستاذ كيم ريونج أن Kim Ryong Un مدير معهد العلوم السياسية - أكاديمية جوش العلمية.

Academy of Juch Political Sciences في بيونج يانج، صرح الأستاذ كيم بأنه إذا كان الرفاق في كوريا الشمالية قد طوروا برنامجا لإعداد الأسلحة النووية، فإن

للولايات المتحدة قواعد نووية في كوريا الجنوبية، وأنه إذا كانت الولايات المتحدة ترفع عقيرتها لأن كوريا الشمالية لا توافق حاليا على التفتيش الدولي على أسلحة الدمار الشامل بها، فإنه من الأولى أن يتم التفتيش على كوريا الجنوبية والقواعد الأمريكية النووية هناك، لأن التفتيش على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية يجب أن يتم في الكوريتين، لأن التفتيش في كوريا الشمالية فقط يعتبر عملا غير عادل. وأضاف الأستاذ كيم ريونج أن الوجود العسكري الأمريكي في كوريا الشمالية هو المشكلة الكبرى في وجه قيام الوحدة الكورية، وأنه إذا ترك الكوريون في الشمال والجنوب أحرارا في اتخاذ قراراتهم المصيرية، فإنهم بطبيعة الحال سيحققون الوحدة الكورية الكونفيدرالية. وبالتالي يمكن أن نؤكد أن الوجود الأمريكي العسكري المكثف في كوريا الجنوبية، هو أهم عوامل التوتر الحالي في شبه الجزيرة الكورية، وهو العائق الكبير في سبيل تحقيق حلم الوحـدة الكورية. (٩٣)

و – الهيمنة الأمريكية والحالة العراقية:

في الواقع أن من الدول التقليدية التي كانت هدفا للاتهامات الأمريكية إيران والعراق وكوريا الشمالية، وهي المجموعة من الدول التي لم يستح الرئيس بوش الابن من إطلاق محور الشر عليها، وقد تم استبعاد هذه المجموعة من الدول من خطاب الاتهام الأمريكي خاصة في غياب أية دلائل تشير لاحتمال تورطها في حادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. (٩٤)

ولكن ومع مضي الوقت بدأت السياسة الأمريكية تركز على العراق كهدف أول للهجوم، قد تتلوه أهداف بعد الهيمنة الأمريكية عليه.

وقد يكون من المفيد استعراض السياسة الأمريكية تجاه العراق منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، فبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ اختارت الولايات المتحدة العراق لتكون منطقة عازلة بين الخطر القادم من إيران واحتياطيات النفط في دول الخليج العربي، مما جعل للعراق أهمية إستراتيجية لكل من الولايات المتحدة ودول الخليج. ولكن عدم وجود سياسة أمريكية واضحة تجاه

نظام الرئيس العراقي صدام حسين في هذه الفترة، وحتى في أعقاب حرب الخليج، أدى إلى اتخاذ مواقف متضاربة ساهمت في تشجيع صدام على ممارساته العدوانية.

ففى أثناء الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨١ - ١٩٨٣) ساعدت الولايات المتحدة العراق، ولكن بدرجة لاتحقق له النصر على إيران. وكان ذلك انعكاسا لسياسة هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية والتي كانت ترمي إلى ضرب كل خصم للآخر، من خلال استنزاف كل دولة للأخرى اقتصاديا وعسكريا، ومن ثم فقدان الاثنتين لقدرتهما على الإيذاء في أماكن أخرى. كما أن الولايات المتحدة قدمت إلى صدام معلومات سرية حصلت عليها بالأقمار الاصطناعية عن مواقع القوات الايرانية.

كما أن مصالح اقتصادية معينة كانت مهددة بالنسبة للولايات المتحدة تمثلت هذه المصالح في مبيعات الحبوب والسلع إلى العراق، وعقود النفط مع شركات أمريكية. وبالنسبة لأوربا الغربية كان العراق مصدرا للنفط وشريكا تجاريا كبيرا. كما كان الأهم من ذلك علاقة العراق الطويلة الأمد بالاتحاد السوفيتي، الذي كان ولسنوات طويلة الممون الرئيسي للعراق بالأسلحة المختلفة.

كما أن الإشارات المختلطة الواردة من الولايات المتحدة قادت بغداد إلى خلاصة مفادها أن الإشارات الإيجابية كفتها أرجح من السلبية.

وهناك مثالان يعززان هذه المقولة أولا وقبل الغزو العراقي للكويت بنحو عشر سنوات، اشترى العراق حبوبا وسلعا أخرى من الولايات المتحدة بملايين الدولارات وبشروط ائتمانية وتمويلية مواتية. وكانت هذه العلاقة مدعومة بشكل نشط من قبل العديد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي. وفي ربيع ١٩٩٠ توجه وفد من كبار أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي إلى بغداد، وفي اجتماعهم مع صدام الذي أذاعته محطات التليفزيون في العالم شوهدوا وهم يهدئون مخاوفه إزاء انتقاد الإعلام الأمريكي لنظامه . وثانيا وفي أبريل ١٩٩٠ وبعد زيارة وفد مجلس الشيوخ الأمريكي لبغداد بفترة قصيرة، أعطت السفيرة الأمريكية في بغداد إيريل جيلسبي إلى صدام في أثناء اجتماعها معه انطباعا بأن الولايات المتحدة سوف تتعامى عن غزو عراقي

للكويت، ورغم تبرير ذلك فيما بعد بأنه سوء فهم دبلوماسي، فيبدو أنه قد شجع نوايا صدام العدوانية ضد الكويت.

ومما لاشك فيه أن السياسة الأمريكية المبهمة أو المتآمرة، والإشارات غير المتسقة من جانب المسؤولين الأمريكيين جعلت النظام العراقي مقتنعا بأهميته الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، وطبقا لتفكير صدام سوف يكون مقابل إمداد الولايات المتحدة بالبترول بانتظام، وفتح الأسواق العراقية للبضائع الأمريكية، سيكون مقابل ذلك الاستيلاء العراقي على الكويت. ومن ثم فإنه قد غامر من منطلق هذا الاعتقاد آخذا في الاعتبار أيضا التشجيع الأمريكي عن طريق السفيرة الأمريكية في بغداد. وبالإضافة إلى ذلك فإنه افترض هو ومستشاروه أنه إذا تصرف سريعا، فسيكون رد الفعل الأمريكي بطيئا، ويصبح الأمر الواقع غير قابل للتغيير بعبارة أخرى. وطبقا لتصور صدام فإن الولايات المتحدة سوف تكسب على طول الخط من خلال التعاون معه، أو على الأقل من خلال السماح له بالاستيلاء على الكويت.

ونظرا للإشارات المختلطة والمغرضة من الولايات المتحدة، ذهل النظام العراقي عندما رسمت الولايات المتحدة خطا في الرمال، وهو التعبير الذي استخدمه الرئيس جورج بوش الأب في كلمته في الخامس من أغسطس ١٩٩٠ بمعنى واحد وهو لا أقل من انسحاب كامل غير مشروط من الكويت. ولفترة من الوقت اعتقد صدام أنها خدعة من جانب الرئيس بوش، وأنه يسعى إلى كسب الوقت من خلال الدبلوماسية والمناورات السياسية الأخرى. لقد سايرته الولايات المتحدة، ولكن حتى نقطة معينة، ثم نظمت قوة ضخمة كجزء من تحالف واسع النطاق ضم العديد من الدول العربية منها مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية. كما أنه من خلال العمل الدبلوماسي النشط في عام ١٩٩٠ حصلت الولايات المتحدة على تفويض قانوني من مجلس الأمن في شكل القرار ٦٧٨ باستخدام كافة الوسائل المتاحة لضمان انسحاب عراقي غير مشروط من الكويت. ومن خلال هذا التفويض الذي منحته الأمم المتحدة أصبحت الولايات المتحدة حرة في التصرف في ظل شرعية دولية كاملة، ومع ذلك فإنها شعرت بأن هذا التفويض القانوني محدود، واعتبرت أن إبعاد نظام صدام والقضاء على إمكاناته العسكرية واحتلال العراق... كل ذلك يخرج عن نطاق هذا التفويض.

وهكذا اندلعت معركة تحرير الكويت من جانب قوات التحالف الدولي بزعامة أمريكية ضد القوات العراقية في الكويت، وفي هذا الإطار سمحت القوات الأمريكية للحرس الجمهوري العراقي بالنجاه من الدمار والعودة إلى الوطن بمعداته العسكرية، بما في ذلك الدبابات وقطع المدفعية. وكان عدم تدمير هذه المعدات العسكرية في الميدان، ومنح بعض الامتيازات للعسكريين العراقيين إنقاذا لماء الوجه، تعبيرا آخر عن مدى تضارب السياسة الأمريكية، وربما كان ذلك عائدا لتوقع الإدارة قيام بعض ضباط الجيش العراقي بانقلاب عسكري في العراق. وتشير التكهنات إلى أن الأمر كان مجرد خطأ في الحسابات، وأن الرئيس جورج بوش الأب فقد حماسة لإنهاء ما بدأه في حرب الخليج، وأن مستشاريه خشوا الانعكاسات السياسية لتجريد حملة عسكرية أخرى تسفر عن خسائر في أرواح الأمريكيين على انتخابات الرئاسة الأمريكية في عام ١٩٩٢.

وفي أعقاب حرب ١٩٩١ فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها في مجلس الأمن عقوبات اقتصادية كانت وبالا على العراق، إذ تسببت في وفاة ما يقدر بنحو نصف مليون طفل لنقص الدواء والغذاء، والتدمير شبه الكامل للاقتصاد. ونتيجة لذلك ظهر العراق بمظهر الضحية، وتحول النظام العراقي إلى مستفيد من التعاطف المتنامي في كل أنحاء العالم، وهو ما جعل الولايات المتحدة تبدو كجبار عات متجرد من الشعور، طالت حربه الأطفال الأبرياء. (٩٥)

كما أن قرار مجلس الأمن رقم ١٢٨٤ والخاص بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل والصادر في أعقاب الحرب ظل قائما حتى سنة ١٩٩٨ عندما رفض العراق الاستمرار في تنفيذ هذا القرار، مع التأكيد العراقي بعدم قبوله للتفتيش الدولي والعقوبات الأخرى إلى الأبد.(٩٦)

أما بالنسبة لعقوبات الأمم المتحدة، فقد أصبح واضحا أن تطبيقها على وجه غير صحيح يلقى معارضة متزايدة في أنحاء العالم، ونتيجة لذلك، أخذت دول عديدة تتعامل مع العراق تجاريا خارج هذا الإطار.

وفي أبريل ٢٠٠٢ استقرت الإدارة الأمريكية على اتخاذ مبادرة دبلوماسية تزعمها ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي، الذي سافر إلى عدد من الدول العربية لقياس مدى قابليتها لتقبل مبادرة عسكرية محتملة من جانب الولايات المتحدة، ولم يكن لديه خطة محددة يقترحها على تلك الحكومات العربية التي كان يسعى لكسب تأييدها، ولكنه أثار احتمالات تمرد الأكراد في شمال العراق، مقترنا بتوقع تمرد داخلي من قبل بعض القادة العسكريين ضد النظام العراقي، إلا أن الزعماء العرب لم يقتنعوا بآراء نائب الرئيس الأمريكي. والأهم من ذلك فإن توقيت الزيارة كان سيئا. فقد تمت في وقت كانت إسرائيل - ولازالت - تقوم وبدعم من الولايات المتحدة بتصعيد عنفها الساحق ضد الفلسطينيين . فتأييد قمع إسرائيل للفلسطينيين في نفس الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة إلى كسب تأييد العرب ضد العراق كان إستراتيجية لا أمل لها في النجاح.

وفي نفس الوقت كشفت التقارير التي نشرها ضباط سابقون في المخابرات الأمريكية عن العديد من المؤامرات والخطط الانقلابية التي دبرتها إدارة الرئيس كلينتون وفشلت، وقد كشف ذلك للعراقيين مرة أخرى مدى تردد الولايات المتحدة وعدم إمكانية الاعتماد عليها.

كما أنه من وجهة نظر أخرى، فإن العراق لم يشكل تهديدا بخطر داهم أو فوري أو حتى قصير الأمد ومنظور ضد الولايات المتحدة، يتطلب دفاعا عن النفس تحسبا للخطر، ومن ثم لايوجد أساس قانوني أو واقعي لكي تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام القوة من طرف واحد، وبصرف النظر عن الحاجة إلى تغيير النظام العراقي، فهذه ليست مهمة الولايات المتحدة. لقد سبق وأدانت محكمة العدل الدولية الولايات المتحدة مرة في عهد إدارة الرئيس ريجان لقيامها بتلغيم موانىء نيكارجوا، ولإرسال متمردين مسلحين «الكونترا» من هندوراس لتغيير نظام ساندينيستا بالقوة.

وعلى افتراض أن الولايات المتحدة ليس لديها أساس مشروع بموجب القانون الدولي لمهاجمة العراق، فكيف يمكن للكونجرس الأمريكي التصريح باستخدام القوة حسبما يرى ذلك ملائما؟ وإذا وضعنا جانبا الدستورية المشكوك فيها لتفويض

الكونجرس لسلطة الحرب للرئيس ، هل يمكن للكونجرس إضفاء مشروعية على استخدام القوة بما يخالف القانون الدولي؟ الجواب بالنفي، ولكن هذا الجواب نظري إذا أخذنا في الاعتبار أن الكونجرس وافق على هذا القرار في ١١ أكتوبر ٢٠٠٢ مانحاً الرئيس سلطة استخدام القوة في العراق.

وخلافا لإدارة الرئيس بوش الأب، والتي كان فيها الرئيس ونائبه ووزير الخارجية جميعهم محامين مدربين مدركين لأهمية القيم القانونية، فإن الرئيس الحالي جورج بوش الابن ونائبه ووزير الدفاع ومستشارة الأمن القومي ليسوا محامين، ولا حتى مدركين لأهمية القانون الدولي. (٩٧)

وفي محاولة لإضفاء الشرعية على مخططات الولايات المتحدة بالنسبة للعراق، بذلت الإدارة الأمريكية جهودا محمومة لدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لاستصدار القرار رقم ١٤٤١، والذي يعد نقطة تحول في تاريخ المنظمة الدولية، لأن الهيمنة الأمريكية الحالية على مقدرات العالم كشرت عن أنيابها وفرضت سطوتها دون مواربة أو تمويه. وعندنا وقفة أمام صدور هذا القرار... لأن إجماع الدول الأعضاء في مجلس الأمن الخمسة دائمة العضوية والعشرة غير دائمة العضوية على إصدار هذا القرار يؤكد ما وصلت إليه الولايات المتحدة من سيطرة على الشؤون العالمية. وإن المحلل السياسي ليعجب من صيغة القرار رقم ١٤٤١، ومن التوقيتات الواردة في هذا القرار... وعلى سبيل المثال ينص القرار على أن «أمام العراق مهلة ٣٠ يوما لإصدار تصريح واضح وكامل عن جميع أوجه برامجه لتطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية» كما ينص على أن « يستأنف المفتشون عن أسلحة الدمار الشامل عمليات التفتيش في مهلة قدرها ٤٥ يوما، على أن يرفعوا تقريرا إلى مجلس الأمن بعد استئناف مهمتهم» وإن أية تصريحات خاطئة ، أو إخفاء معلومات عن المفتشين ، أو عدم تعاون من جانب العراق في أي وقت سيشكل انتهاكا فاضحا إضافيا لمسئولية العراق، وسترفع المخالفات إلى مجلس الأمن لدراستها. كما أن القرار أوضح أن العراق سيواجه عواقب خطيرة إذا استمر في التخلف عن القيام بواجباته في هذا الصدد.

فلماذا هذا الموقف المتشدد من جانب الولايات المتحدة؟ ولماذا تبارك الولايات المتحدة وتعاون بدون تردد تطوير أسلحة الدمار الشامل في إسرائيل، وهي تمد الدولة العبرية المدللة بكل أنواع الأسلحة المتطورة. كما أن التعاون النووي الأمريكي الإسرائيلي معروف للجميع. هذا بالإضافة إلى صمت الولايات المتحدة أمام توصل الهند وباكستان إلى إنتاج الأسلحة النووية، وإلى العتاب الرقيق لكوريا الشمالية لتوصلها مؤخرا إلى برامج نووية.

ونحن نعلم جيدا خطورة إنتاج الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.. ولكن تقف الولايات المتحدة أمام العالم كله مدانة باستخدام أسلحة الدمار الشامل في نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) عندما ألقت قنبلتين ذريتين على هيروشيما ونجازاكي في اليابان تاركة القتلى بعشرات الألوف مع تدمير البيئة الحياتية في تلك المناطق.

وتأتي خطورة القرار رقم ١٤٤١ الصادر عن مجلس الأمن في أنه يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يمنح مجلس الأمن صلاحيات استخدام العقوبات الواردة في الميثاق. ولما كان لمجلس الأمن وظيفة أساسية هي العمل على حفظ السلام، فله أن يحقق في المنازعات الدولية ، ويعمل على تسويتها وقمعها إذا اقتضى الأمر، فهو إذا أداة تحقيق، وأداة تسوية، وأداة قمع.

والمجلس أداة تحقيق ، لأن له حق فحص المنازعات الدولية، وهو تدبير تمهيدى قصد منه تمكينه من معرفة ملابسات الاحتكاك الدولي، وتحليل عناصره ليتمكن من حل المشكلات. والمجلس أداة تسوية، لأن له أن يتدخل لتسوية المنازعات بأن يدعو أطراف النزاع إلى فضها بطريقة ودية. والمجلس أداة قمع، لأنه إذا فشلت المساعي الودية التي يبذلها لتسوية النزاع، وزادت الحالة توترا، واشتدت خطورة الاحتكاك الدولي، حق للمجلس في هذه الحالة أن يتخذ تدابير قمع، وهي نوعان، أحدهما تدابير غير عسكرية، ومن بينها وقف العلاقات الاقتصادية ، ومنها أيضا قطع العلاقات الدبلوماسية، وثانيهما تدابير عسكرية، وهي عمليات حربية باستخدام القوات المسلحة المشكلة من عدد من الدول وتحت مظلة التنظيم الدولي.

وهكذا فإن قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ لايدخل في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فليس هناك نزاع بين دولتين بالتحديد، وهذا النزاع الموهوم لا يؤثر على الأمن الدولي. ولكن المشكلة تكمن في أن للولايات المتحدة أهدافاً أخرى في المنطقة، فمن المعروف أنه بعد أن سيطرت الولايات المتحدة على بترول الخليج، ثم بدأت تحكم قبضتها على بترول بحر قزوين، وكذلك انتشرت شركاتها البترولية في غرب أفريقيا ومناطق أخرى من العالم فإنها تسعى للسيطرة على بترول العراق. ومن المعروف أن العراق يمتلك احتياطيات بترولية تعد من أكبر الاحتياطيات في العالم. ولم تنس الولايات المتحدة أن الثورة العراقية في ١٤ يوليو ١٩٥٨ قد وضعت حدا للاستغلال الأنجلو أمريكي للبترول العراقي، وبالتالي فهناك محاولات محمومة من جانب الشركات البترولية كي تستعيد مكانتها في العراق. ولكن القيادة العراقية قبلت قرار مجلس الأمن، مما فوت الفرصة على القيادة الأمريكية التي نفذ صبرها، وأعدت عدتها للقيام بعملية الغزو، وهكذا عاد المفتشون الدوليون عن أسلحة الدمار الشامل إلى استئناف أعمالهم في العراق.(٩٨)

وقد عرض ممثلو الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقاريرهم في مجلس الأمن، ووقفت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تنددان بالعراق رغم أن التقارير لم تحتو على أية إدانة للعراق، كما أكد المفتشون الدوليون خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل... وانقسم العالم قسمين: العالم كله تقريبا في جانب والولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا في جانب آخر، فبينما عمت المظاهرات أكثر من ألفي مدينة كبرى في العالم وكلها تنادى بعدم الموافقة على الحرب، وبينما اجتمعت القمة الأوربية في فبراير ٢٠٠٣، وكذلك اجتمعت القمتان العربية والإسلامية، وقبل ذلك اجتمعت قمة دول عدم الانحياز، وقررت هذه القمم نبذ الحرب كأسلوب لحل المشكلات الدولية، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا تتمسكان بأن الهجوم على العراق هو الحل الأمثل للمشكلة.

كما وقفت روسيا وفرنسا والصين - وهي من الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن - تطالب بعدم اللجوء إلى الحرب، كما أكدت هذه المجموعة من الدول أنها ستستخدم حق النقض - الفيتو - في مجلس الأمن ضد أي قرار جديد يخول للولايات

المتحدة القيام بغزو العراق. كما انضمت ألمانيا أيضا إلى فرنسا وروسيا والصين، وتمسكت بحل المشكلة عن طريق إعطاء مهلة للمفتشين الدوليين، وعدم اللجوء لاستخدام القوة.(٩٩)

ومع كل هذا فإن الولايات المتحدة قد أرسلت قواتها إلى منطقة الخليج، واستعدت للغزو ضاربة عرض الحائط بموقف المجتمع الدولي، وهكذا فإن التطورات المستقبلية لهذا التوتر في منطقة الشرق الأوسط قد تتضح في الأيام القليلة القادمة.

ز - الهيمنة الأمريكية .. إلى أين ؟

يتضح من العرض السابق أن الولايات المتحدة هيمنت على العالم كله، وامتدت سيطرتها، وتواجدت قواتها المسلحة في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، وفي قواعد حلف الاطلنطي في أوربا، ومناطق أخرى كثيرة من العالم، ولكن رغم قدرات هذا المارد الأمريكي، فإن هناك مايوحي إلى الاعتقاد بان هناك مشروعات قادمة لتحقيق ثنائية أو ثلاثية الأقطاب العالمية. فالصين قادمة وبقوة للمشاركة في السياسات العالمية، وهي لاتعترف بما يسمى بالدول القائدة، وهي تعارض الهيمنة من جانب دولة بعينها، وبالتالي فإن العقدين الأولين من القرن الحادى والعشرين سيشهدان نموا عسكريا واقتصاديا مطردا للصين. وقد يصل بها الحال لكي تكون قطبا شرقيا في مواجهة الولايات المتحدة.

كما أن الاتحاد الأوروبي يعد كيانا ضخما، فعدد سكان الاتحاد الذي يضم ١٥ دولة أوربية متطورة يزيد على ٤٠٠ مليون نسمة، والاتحاد يسيطر على مساحة تصل إلى ٣,٢ مليون كيلو متر مربع، والدور العسكري والاقتصادي للاتحاد الأوروبي هو دور ضخم بكل المعايير، وقد ازدادات عوامل الخلاف بين بعض دول الاتحاد الأوروبي وسياسات الولايات المتحدة المبنية على الهيمنة، وكل هذا يؤكد إمكان تحول الاتحاد الأوروبي إلى قطب عالمي يحقق تعددية الأقطاب بدلا من استئثار الولايات المتحدة بمكانة القطب الأوحد في عالمنا المعاصر. ولكن لابد من الاعتراف بأنه حتى تتحقق تلك التصورات فإن الولايات المتحدة ستظل مهيمنة على السياسات العالمية، ولابد للدول أن تتصرف طبقا لذلك، حتى يبدل الله حالا بحال. (١٠٠)

الهوامش والمراجع:

١- د. جاد طه - تاريخ آسيا الحديث - جامعة عين شمس ١٩٩٩ ص ٢٢٢ - ٢٢٥.

٢- د. عبد العزيز سليمان نوار . الشعوب الإسلامية في التاريخ الحديث - مكتبة سعيد رأفت - جامعة عين شمس بدون ت. ص ٥٠٨.

٣- لمزيد من التفاصيل د. جاد طه - تاريخ آسيا الحديث - المصدر السابقص ٢٢٨- ٢٥٠.

٤- لمزيد من التفصيلات د. عبد العزيز سليمان نوار - المصدر السابق ص ٥٤٨-٥٥٨.

٥- د. جاد طه - تاريخ آسيا الحديث - المصدر السابق ص ٢٥٣ - ٢٥٧.

٦- د. عبد العزيز سليمان نوار - المصدر السابق ص ٥٦٢.

٧- د. جاد طه - تاريخ آسيا الحديث - المصدر السابق ص ٢٥٨ - ٢٦٥.

٨- د. عبد الحميد البطريق وآخر - باكستان ماضيها وحاضرها - دار المعارف- د.ت ص١٠٣.

٩- إحسان حقي - مأساة كشمير المسلمة ط٣ - القاهرة ١٩٩٣ ص ٦٧.

١٠- د. عبد الحميد البطريق - باكستان ماضيها وحاضرها المصدر السابق ص ١٠٤.

١١- عبد المنعم النمر - كفاح المسلمين في تحرير الهند - دار العهد الجديد ١٩٥٩ ط١ ص ١٣٧.

١٢- عمر فروخ - باكستان دولة ستعيش - بيروت - دار الكشاف ١٩٥١ ص ٨٣.

١٣- السياسة الدولية . ع ١٤٦ أكتوبر ٢٠٠١ - أحمد ابراهيم محمود - الهند والقدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية ص ٥٧.

١٤- عمر فروخ - المصدر السابق ص ٨٣.

١٥- السياسة الدولية ع ١٤٦ أكتوبر ٢٠٠١ - المصدر السابق ص ٥٧.

١٦- د. محمد عبد المنعم الشرقاوى - د. محمد محمود الصياد - ملامح الهند وباكستان - دار المعارف المصرية ١٩٥٢ ص ١٩٣.

١٧- هاني إلياس الحديثي - سياسة باكستان الإقليمية ١٩٧١ - ١٩٩٧ - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٨ ص ١٢١ - ١٢٢.

١٨- المصدر السابق ص ١٢٣- ١٢٤.

١٩- السياسة الدولية ع ١٤٦ أكتوبر ٢٠٠١ أحمد إبراهيم محمود - الهند والقدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية ص ٥٧ - ٥٩.

٢٠- د. فاروق كامل عز الدين - مشكلة جنوب السودان - جامعة الدول العربية - معهد البحوث والدراسات العربية - سلسلة الدراسات الخاصة - ٤٩ - ١٩٨٩ ص ٩.

٢١- د. عبد الغني سعودي - د. يونان لبيب - السفير محمد التابعي - مشكلة جنوب السودان - مركز بحوث الشرق الأوسط - جامعة عين شمس ١٩٨١.

22- Gleichen , O - The Anglo - Egyptian Sudan Vol 11. P. 289.

أنظر د. فاروق كامل عز الدين - المصدر السابق ص ٢٢.

23- Mac Michael , H - The Sudan London 1954- p. 87.

أنظر د. فاروق كامل عز الدين - المصدر السابق ص ٢٤.

٢٤- د. محمد فؤاد شكرى - مصر والسودان - القاهرة ١٩٥٧ ص ٤٣٥.

أنظر د. فاروق كامل عز الدين - المصدر السابق ص ٢٤.

25- Howell , H- Sudan and Outside World - 1964- 1968 Africa Affairs. London p. 304.

أنظر د. فاروق كامل عز الدين - المصدر السابق ص ٢٤.

٢٦- د. فاروق كامل عز الدين - المصدر السابق ص ٢٤.

27- Nalder, F. Equatoria Province handbook Khartoum, 1936 p. 34.

أنظر د. فاروق كامل عز الدين - المصدر السابق ص ٢٥.

٢٨- د. عبد الغني سعودي وآخران - مصدر سبق ذكره ص ١٥.

29- Church, H. African Boundries In The Changing World, Studies in Political Geography, 1956, East, G. Moodie A.E (E.D) p. 764.

- أنظر د. عبد الغني سعودي وآخر - المصدر السابق ص ١٥ و د. فاروق كامل عز الدين - المصدر السابق ص ٢٥.

٣٠- د. عبد الغني سعودي وآخران - المصدر السابق ص ١٦ - ١٧.

٣١- د. فاروق كامل عز الدين - المصدر السابق ص ٢٦.

٣٢- د. عبد الغني سعودي وآخران - ص ١٦.

٣٣- د. فاروق كامل عز الدين - المصدر السابق ص ٢٦ - ٢٧.

أنظر أيضا د. عبد الغنى سعودى وآخران - المصدر السابق ص ١٨-٢٠.

34- Central Record Office, Sudan, Cairo Intelligence Class 3, Box 1, File 11, Momorandum of Uganda by Kitchener, September 1892.

أنظر د. فاروق كامل عز الدين - المصدر السابق ص ٣٠.

٣٥- د. عبد العزيز كامل - الجغرافية البشرية للسودان - القاهرة ص ١٦.

أنظر د. فاروق كامل عز الدين - المصدر السابق ص ٣١.

٣٦- د. يونان لبيب رزق - قضية وحدة وادى النيل - جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية سنة ١٩٧٠ ص ٥٠.

٣٧- د. فاروق كامل عز الدين - المصدر السابق ص ٣٣ - ٣٥.

٣٨- المصدر السابق ص ٩٠ - ٩١.

٣٩- د. صلاح العقاد - الجيوب الاسبانية في المملكة المغربية - الجامعة العربية - معهد البحوث والدراسات العربية - مجلة المعهد ع ١ مارس ١٩٦٩ ص ٢٥٤ - ٢٥٧.

٤٠- لمزيد من التفصيلات

- P.G. Rogers - A History of Anglo - Morrocan Relations to 1900. London Foreign and Commonwealtb Office P. 171.

٤١- د. صلاح العقاد - الجيوب الأسبانية في المملكة المغربية - المرجع السابق ص ٢٥٧-٢٦١.

٤٢- عريضة الجمعية الإسلامية المسيحية إلى مؤتمر السلم العام حول تمسك عرب فلسطين ببلادهم، وفكرة الوطن القومي اليهودي والهجرة الصهيونية في ٣٠ مارس ١٩١٩ والمحفوظة في دار السجلات العامة Public Record Office لندن - أنظر وزارة الإرشاد القومي - الهيئة العامة للاستعلامات القاهرة - ملف وثائق فلسطين - الجزء الأول - وثيقة رقم ٨٦ ص ٢٥٣، ٢٥٤.

43- Albert Hawasen - Palestine - The Rebirth of Ancient People. London 1916.

أنظر ملف وثائق فلسطين جـ ١ ص ٣٧.

44- James Bichino - The Restoration of the Jews - The Crisis of all Nations.

أنظر ملف وثائق فلسطين جـ ١ ص ٤١.

٤٥- د. حامد سلطان - المشكلات القانونية المتفرعة من القضية الفلسطينية وأنظر ايضا:

British Documents on the origin of war. 1898- 1914 London H.M.S. Vol x Part 11 . No. 1

ملف وثائق فلسطين - المصدر السابق ص ٤٧.

٤٦- ملف وثائق فلسطين - المصدر السابق ص ٤٩.

47- Edward Ledwich Mitford - An Appel in Behalf of the Jewish Nation in connection with British Policy in the Levant.

أنظر ملف وثائق فلسطين - المصدر السابق جـ ١ ص ٥١.

48- Thomas Clark - India And Palestine.

أنظر ملف وثائق فلسطين جـ ١ ص ٥٣.

49- Peter Smolenskin Let us search our ways.

أنظر ملف وثائق فلسطين جـ ٢ ص ٥٧.

50- Leo Penisker - Auto - Emancipation .

- أنظر ملف وثائق فلسطين جـ ١ ص ٦١.

- أنظر أيضا الحكم دروزه - عرض للقضية الفلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث - بيروت - مايو ١٩٦٧ ص ٨.

٥١- ملف وثائق فلسطين - المصدر السابق جـ ١٠ ص ٧٣ - ص ٧٥.

٥٢- المصدر السابق ص ١٥٩ - ١٦٣.

٥٣- محاضر جلسات الانتداب باللغة الفرنسية سنة ١٩٣٠.

- أنظر جامعة الدول العربية - إدارة فلسطين - الشعبة السياسية- الهجرة اليهودية إلى فلسطين ص ٨.

٥٤- ملف وثائق فلسطين - المصدر السابق جـ ١ ص ١٢٥.

٥٥- من محضر الجلسة الخاصة للجنة الانتدابات في عصبة الأمم سنة ١٩٢٤ (تقرير رئيس لجنة الانتدابات) .

أنظر الهجرة الهيودية إلى فلسطين - الجامعة العربية - المصدر السابق . ص ٨.

٥٦- جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - إدارة فلسطين - الشعبة السياسية - الهجرة اليهودية إلى فلسطين - المصدر السابق ص ١٦.

٥٧- د. جلال يحيى - مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية - الأسكندرية - منشأة المعارف ١٩٦٥ ص ٨٠، ٨١.

٥٨- د. جاد طه وآخران - الحركة الصهيونية والعالم العربى - منشأه المعارف - الاسكندرية ١٩٧٤ ص ٤٨ - ٥١.

٥٩- المصدر السابق ص ٦٠.

٦٠- المصدر السابق ص ٨١.

٦١- الأهرام المسائي ع ٣٨٧٧ في ٢٠٠١/١٢/٨ مقال د. جاد طه - حرب الإبادة الإسرائيلية ومسئولية المجتمع الدولي.

٦٢- د. عبد الحميد البطريق - التيارات السياسية المعاصرة (١٨١٥ - ١٩٦٠) القاهرة ١٩٨٢ ص ٤٧ - ٥١.

٦٣- الأهرام ١٩٩٢/٦/٢٦ مقال الدكتور على بركات - البوسنة والهرسك - قراءة تاريخية للصراع الراهن في البلقان - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية .

٦٤- د. عبد الحميد البطريق - التيارات السياسية المعاصرة . المرجع السابق ص ١٣٣- ١٣٥.

٦٥- المصدر السابق ص ١٥٠ - ١٥٤.

٦٦- الأهرام ١٩٩٢/٦/٢٦ مقال سبق ذكره.

67- Progress Publishers - The Tehran, yalta & Potsdam Conferences Documents - Moscow 1969.

٦٨- الأهرام ١٩٩٢/٦/١٠ مقال للدكتور محمد السيد غلاب - البوسنة والهرسك.

٦٩- دكتور عبد العزيز سليمان نوار - دكتور عبد المجيد نعنعى - تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية - مكتبة سعيد رأفت - جامعة عين شمس د.ت ص ٣٣.

٧٠- المرجع السابق ص ٩٣.

٧١- لمزيد من التفصيلات - المرجع السابق ص ١٣٥ - ١٤٨.

٧٢- المرجع السابق ص ١٦٣ - ١٧٣.

٧٣- دكتور جاد طه - دراسات في القضايا السياسية والاقتصادية المعاصرة - كلية الآداب - جامعة عين شمس - ٢٠٠١ ص ٣٨.

٧٤- د. عبد الحميد البطريق - التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥ - ١٩٦٠ - المركز العربى للبحث والنشر - القاهرة ١٩٨٣ - ص ٤٤٩ - ٤٥١.

٧٥- د. جاد طه - دراسات في تاريخ آسيا الحديث - جامعة عين شمس ١٩٩٩ ص ٢٠٠ - ٢٠٤.

٧٦- د. عبد الحميد البطريق - التيارات السياسية المعاصرة .

المصدر السابق ص ٤٥٢ - ص ٤٥٨.

٧٧- المصدر السابق ص ٤٦٩ - ٤٧٤.

٧٨- لمزيد من التفاصيل أنظر:

- Dr. Kim Han Gil - Modern History of Korea - Foreign Languages - Publishing House Pyongyang - Korea 1979 - P.P. 287-352.

٧٩- د. جاد طه - ثورة ٢٣ يوليو بين النظرية والتطبيق - مكتبة سعيد رأفت ١٩٦٩ ص ٣٠ - ٣٤.

٨٠- د. جاد طه - ألمانيا إلى أين المصير - سلسلة أقرأ دار المعارف ١٩٩٠ ص ١١٨-١١٩.

81- Edmond Robin - Soviet Foreign Policy 1962 - 1973 London - Oxford University Press 1975 - P. 1

- أنظر د. السيد أمين شلبي - الوفاق الأمريكي السوفيتي ١٩٦٣ - ١٩٦٧ - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ ص ١٧.

82- Rebert Kennedy - Thirteen days , A memoire of the Cuban Missiles Gisis ww. Uorth and Comp. New York 1969 P. 24.

أنظر د. السيد أمين شلبي - المرجع السابق ص ١٨.

٨٣- د. السيد أمين شلبي - المرجع السابق ص ٢٧.

84- http.//www afghan-web/History Articles / USSR htm/ The Role of Afghanistan in the fall of USSR.

85- http// www minsk by cegi / n.2 Afg h.t.m . United States Army. Foreign military studies Office. Fort Leavenworth Kansas U.SA. The Soviet war in Afaghanistan. History and Harbinger of future war by General Mahmoud Yahya Nawroz Army of Afghanistan & L.T.C. Lester, W. Grann U.S. Army.

86- http.// www afghan - web/ history orticles / USSR htm/ . The Role of Afghanistan in the Fall of USSR.

٨٧- أمريكا سيدة العالم - إشراف هنري ليلفيفر - عرض وتقديم سعيد اللاوندي - جريدة الأهرام القاهرية - ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٢.

٨٨- سمير مرقس - الإمبراطورية الأمريكية - ثلاثية الثروة .. الدين .. القوة . من الحرب الاهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر - مكتبة الشروق الدولية ٢٠٠٣ ص ٩٥.

٨٩- سمير مرقس - المرجع السابق ص ١٨.
٩٠- المرجع السابق ص ٩٦.
٩١- المرجع السابق ص ١٠٥ ، ١٠٦.
٩٢- السياسية الدولية - ع ١٤٦ - أكتوبر ٢٠٠١. أبو بكر الدسوقي - أمريكا والإرهاب ص ٩٩ وما بعدها.
٩٣- الأهرام المسائي ع ٤١٩٩ . ٢٦ اكتوبر ٢٠٠٢ . د. جاد طه - مقال بعنوان نكسة للسياسة الأمريكية في كوريا.
٩٤- السياسة الدولية ع ١٤٦ - أكتوبر ٢٠٠١. - أبو بكر الدسوقى - أمريكا والإرهاب ص ٩٩ وما بعدها.
٩٥- السياسة الدولية ع ١٥١ يناير ٢٠٠٣ - د. شريف بسيونى - الحرب الأمريكية في العراق - مشروعية استخدام القوة ص ٨ - ١٢.
٩٦- السياسة الدولية ع ١٥٠ اكتوبر ٢٠٠٢ د. حسن أبو طالب - المشكلة العراقية والنظام الاقليمي العربي ص ٩٨ وما بعدها.
٩٧- السياسة الدولية ع ١٥١ يناير ٢٠٠٣ - المرجع السابق ص ١٦، ١٧.
٩٨- الأهرام المسائي ع ٤٢٢٢ ١٨ نوفمبر ٢٠٠٢. - مقال د. جاد طه - قراءة موضوعية للقرار ١٤٤١ .
٩٩- الأهرام المسائي ع ٤٣٣٩ ١٥ مارس ٢٠٠٣. مقال د. جاد طه - الفيتو قد يوقف عملية الحرب.
١٠٠- الأهرام المسائي ع ٤١٩٢ ١٩ أكتوبر ٢٠٠٢ - مقال د. جاد طه - وبدأ عصر الهيمنة الأمريكية.

طبعت لدى شركة أبـوظبي للطباعة والنشر (بن دسمال)